جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم سياسية

تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية

من إعداد الطالبة: بوليفة فاطمة

بعنوان:

أثر الإصلاح السياسي على المشاركة السياسية في الجزائر 2012-2017

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 18/ 05/ 2017

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتورة: شليغم غنية	**رئيسا**
الأستاذ: بوعافية محمد الصالح	**مشرفا**
الأستاذ: كافي عبد الوهاب	**مناقشا**

السنة الجامعية:
2017/2016

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم سياسية

تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية

من إعداد الطالبة: بوليفة فاطمة

بعنوان:

أثر الإصلاح السياسي على المشاركة السياسية في الجزائر 2012-2017

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 18/ 05/ 2017

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتورة: شليغم غنية	**رئيسا**
الأستاذ: بوعافية محمد الصالح	**مشرفا**
الأستاذ: كافي عبد الوهاب	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2017/2016

الإهداء

الحمد لله و كفى و الصلاة و السلام على النبي المصطفى محمد و ءآله و صحبه وسلم تسليما كثيرا أما بعد :

أهدي هذا العمل المتواضع و ثمرة حياتي إلى من قال الله – عز وجل - فيهما و بالوالدين إحسانا ، إلى أمي الطيبة التي حملتني وهنا على وهن و تحملت كل العناء ، إلى التي أفنت حياتها من أجلي و التي أدين لها بحياتي و نجاحي و كياني كله .

إلى سندي و أغلى الناس عندي ، الذي وهب لي حياته من أجل العطاء و شقى من أجل سعادتي و نجاحي و تعلمي ،رمز النضال و العمل أبي العزيز أطال الله عمره و بارك فيه وجعله لنا ذخرا في هذه الدنيا.

إلى من شاركوني أفراحي و أحزاني و إلى إخواني وأخواتي كل واحد باسمه: يعقوب ،محمد الصغير، خميس ،مختار،إسحاق ، يامنة ، مروة ، و صفاء رعاهم الله جميعا وإلى خطيبي "عمر" الذي كان سنداً لي في كل صغيرة وكبيرة وأسال الله العلي القدير أن يجمعنا تحت سقف واحد إن شاء الله.

و إلى زوجات إخواني : دلال و لامية ونادية وريم.

و أهدي تحياتي إلى أخوات خطيبي كل واحدة باسمها والى روح الطاهرة أمي الثانية أم خطيبي رحمها الله واسكنها فسيح جنانه،والى أخوالي وخالاتي و أعمامي وعماتي أزواجهم و أبنائهم و إلى كل من عائلات : بوليفة،شغال، أوحمي و إلى كل الأهل و الاحباب و الجيران.

و إلى رفيقة العمر، سقاي لامية، وإلى أخي الذي لم تلده أمي حسن سعيدات و أصدقاء و زملاء الدفعة كل واحد باسمه خاصة دوادي إيمان.

وإلى كل طلبة السنة أولى ماستر قسم العلوم السياسية خاصة تخصص تنظيمات سياسية وإدارية .

مع تحياتي إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي

فاطمة

شكر و عرفان

تبارك الذي أشرقت بنوره الأرض والسماوات والحمد والشكر له على فضله و امتنانه أما بعد :

فإننا نتقدم في هذه السطور بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل الذي وجهني و ساعدني بنصائحه و إرشاداته القيمة الأستاذ "بوعافية محمد الصالح" و الذي قام بالإشراف على هذا العمل، كما أتقدم أيضا بالشكر و العرفان لأساتذتي الذين تتلمذت على أيديهم وساعدوني في إعداد هذه المذكرة ،لكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في انجاز هذه المذكرة و نسأل الله – عز وجل – أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم.

آمين

إن الحديث عن الإصلاح السياسي في الدول النامية يثير بعض الاستفهام والتساؤلات حول تأثير الضغوط الخارجية على سير وجدية الإصلاح السياسي وفيما إذا كان ممكنا أن يتم الإصلاح والتطور الديمقراطي بطريقة مفروضة من قوى خارجية.

حيث تزخر مجتمعاتنا برغبة عارمة في الإصلاح، ولكن هذه الرغبة يغشاها ضباب كثيف ورؤى مضطربة تحتاج إلى فكر عميق فيما ينبغي أن نفعل اليوم، وما ينبغي أن نؤجله للغد، هو تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد في المجتمع من جهة وزيادة اندماج المجتمع في قضايا السياسية من جهة ثانية مما يعني أن المشاركة السياسية لها دور في تحقيق ونجاح هاته الإصلاحات السياسية، ومن مظاهر هذا الإصلاح سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وكفاءة الإدارة، والمحاسبة والمساءلة والرؤية الإستراتيجية وهو تجديد للحياة السياسية وتصحيح لمساراتها.

ضمن هذا السياق نتساءل عما إذا كانت تجارب الإصلاح المفروض من قوى خارجية قابلة للتطبيق على بلدان عربية أخرى مؤكدا أن الإصلاح السياسي والديمقراطي المفروض من الخارج يواجه تحديات وصعوبات تحد من إمكانيات نجاحه وهذه الصعوبات تتعلق بالعائق الكبير الذي تمثله الثقافات السياسية في الدول المستهدفة من الخارج. من جانب آخر فإن عدم توفر معايير موحدة لتطبيقها على الإصلاح السياسي في دول أخرى يمثل تحديا حقيقيا لنجاح الإصلاح الخارجي حيث أن هناك "انحياز لبعض الحكومات المستبدة وغير الديمقراطية والسكوت عنها باعتبارها من الحلفاء ، والتوجه نحو دول أخرى والضغط عليها وإجبارها على الالتزام بالإصلاح السياسي.

فالتأثير الخارجي في الإصلاح السياسي في العالم العربي مشيرة إلى جملة المطالب والضغوط الخارجية الكبيرة التي تعرضت لها هذه البلدان من قبل أطراف خارجية، ضمن نفس السياق يشير أحد الكتاب إلى عدم جدوى الضغوط الخارجية لدفع الأنظمة السياسية العربية لإحداث إصلاح سياسي حقيقي في بلدانها بسبب أن مصلحة إحدى الأطراف، بالإضافة إلى ذلك تعد المشاركة السياسية حجر الزاوية وركيزة أساسية للديمقراطية، يتوقف تطور هذه الأخيرة و نموها على إتاحة فرص المشاركة السياسية أمام فئات الشعب وطبقاته وجعله حقوقا يتمتع بها كل إنسان في المجتمع. كما أن المشاركة السياسية الجادة والهادفة هي التي تخلق معارضة قوية، وبالتالي تساعد على تدعيم الممارسة الديمقراطية وترسيخها، وتحولها إلى ممارسة يومية عند الشعب في إطار إصلاح سياسي متين يخدم النظام والشعب على حدٍ سواء.

من أبرز معوقات الإصلاح السياسي في العالم العربي هو تدني وضعف الثقافة في المجتمعات العربية، وانتشار ثقافة اللامبالات بالجانب السياسي في ابسط أموره، حيث تؤدي المشاركة السياسية دورا في استقرار الأوضاع فكلما كانت المشاركة السياسية مرتفعة زادت من رضا المواطنين على السلطة السياسية ، والتي بدورها تعمل على كسب الثقة من خلال تنفيذ سياستها التنموية في جميع المجالات، فكلما كان هناك وعي لدى أفراد المجتمع زاد ذلك من نسبة المشاركة السياسية التي تنعكس إيجابا

على الاستقرار السياسي ودليل على مدى نجاح الإصلاحات السياسية، فكل إصلاح سياسي له فرص نجاح وتهديدات، ومن خلاله يمكن استشراف أو توقع وتنبؤ بما سيحدث مستقبلا من خلال تحليل المعطيات.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أن مسألة المشاركة السياسية مسألة تهمنا جميعا، ليس بوصفنا باحثين سياسيين فقط ،ولكن بوصفنا مواطنين نسعى للعيش في وطن ملؤه الاستقرار، فالقيام ببحوث علمية حول أثر الإصلاح السياسي على المشاركة السياسية في الجزائر من شأنه أن يبرز مكامن الخلل في العلاقة بين هذين المتغيرين ومدى توافقها مع المجتمع الجزائري.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الأثر الذي يحثه الإصلاح السياسي في المشاركة السياسية و التعرف على واقع عملية الإصلاح السياسي في الجزائر ما بين 2012 و 2017 و التعرف على آلية التفاعل بين عملية المشاركة السياسية و القرار السياسي في الجزائر، وإبراز أثر الإصلاح السياسي على محددات المشاركة السياسية في الجزائر.

مبررات اختيار الموضوع:

تتنوع أسباب اختيار الموضوع بين ما هو موضوعي ، وبين ما هو ذاتي:

الأسباب الموضوعية:

- معرفة مدى قبول المجتمع الجزائري للمشاركة السياسية.
- محاولة فتح الباب لدراسات مستقبلية أكبر عمقا و تخصصا لعملية الإصلاح السياسي والمشاركة السياسية التي تحدث بالجزائر في الظروف الراهنة.

الأسباب الذاتية:

- الرغبة في فهم دور الإصلاح السياسي في المشاركة السياسية.
- تقديم دراسة حول الإصلاحات السياسية في الجزائر في أبعادها المختلفة في ظل الحركية التي شهدتها التجربة الجزائرية.
- الرغبة في التعرف على الجوانب المختلفة في عملية المشاركة السياسية والاطلاع المعمق للأدوار الحقيقية للقنوات من خلال الإصلاحات السياسية الجديدة.

إشكالية الدراسة:

المشاركة السياسية والإصلاح السياسي عمليتان مهمتان جدا في النظام السياسي التي تشهدها المجتمعات على اختلافها، إلا أن الدول التقليدية لها خصوصيتها في كيفية التعامل معها، وهو الأمر الذي نبحث عنه في الجزائر بوصفها إحدى تلك الدول، وعليه نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تساهم عملية الإصلاح السياسي على التأثير في المشاركة السياسية في الجزائر بين 2012 و 2017 ؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية السابقة تمت صياغة الفرضيات الآتية:

1. كلما كان الإصلاح السياسي رشيدا كلما زادت المشاركة السياسية.
2. ضعف المشاركة السياسية تسبب قصور الأداء الانتخابي.

التساؤلات الفرعية:

للإجابة على الإشكالية و الحكم على صحة الفرضيات نصوغ الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الإصلاح السياسي في الجزائر؟
- ما هو واقع هذا الإصلاح السياسي في الجزائر؟ وما هي التحديات التي تواجهه؟
- ما هي مضامين و أبعاد الإصلاحات السياسية الجديدة في الجزائر؟
- ما أهمية المشاركة السياسية؟ وما هو واقعها و أنواعها؟
- ما هو دور المجتمع في كلا العمليتين؟

حدود الدراسة:

شملت هذه الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من الإصلاحات السياسية 2012 إلى غاية 2017 وهي فترة الإصلاحات التي بادرت بها السلطة السياسية.

تقسيم الدراسة:

حسب الإشكال المطروح تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول رئيسية:

الفصل الأول: وهو إطار نظري يتناول الإطار ألمفاهيمي للإصلاح السياسي باعتباره العمود الفقري لاستمرارية الدولة وبقائها، وقسم الفصل إلى مبحثين الأول الإطار النظري والمفاهيمي للإصلاح السياسي ويتخلله ثلاث مطالب، والمبحث الثاني تعرضت فيه إلى الإطار النظري والمفاهيمي للمشاركة السياسية ويحتوي أيضا على ثلاثة مطالب يندرج في محتواها أشكال وخصائص ومحددات ودوافع ووسائل ومعوقاتها.

الفصل الثاني: سنتناول من خلاله أهم الإصلاحات السياسية الجديدة ، حيث يحتوي هذا الفصل على مبحثين اثنين فالأول بعنوان إصلاح النظام السياسي كآلية لتكيف النظام ويحتوي بدوره على ثلاثة مطالب وتتعرض لأهم القوانين التي لها أثر مباشر مع المجتمع(قانون الانتخاب والجمعيات والأحزاب)، أما المبحث الثاني المعنون بـ"أثر الإصلاح السياسي على قنوات المشاركة السياسية في الجزائر في الفترة الممتدة من 2012-2017، ويتضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب تتضمن كل منهم على التوالي أثر الإصلاح السياسي على الانتخابات ثم الجمعيات وأخيرا الأحزاب السياسية.

الفصل الثالث: سنتطرق في هذا الفصل إلى المستقبل الإصلاحات السياسية في الجزائر ويحتوي هذا الفصل على مبحثين، الأول بعنوان الإصلاحات السياسية في الجزائر: المعيقات وفرص النجاح ويتخلله مطلبين الأول تحت عنوان المعيقات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي في الجزائر فالثاني فرص نجاح الإصلاح السياسي في الجزائر، أما المبحث الثاني: مستقبل المشاركة السياسية في الجزائر هي عبارة عن دراسة إستشرافية عن المشاركة السياسية في الجزائر في ظل الإصلاحات المرجوَة وذلك من خلال احتمال ثلاث سيناريوهات الذي يتضمنها المطالب الثلاث التالية الذكر الأول:السيناريو المرجعي، الثاني: السيناريو التشاؤمي ،والثالث: السيناريو التفاؤلي.

المناهج المستخدمة:

للإجابة على إشكالية البحث ولإثبات صحة الفرضيات المتبناة اخترنا المناهج التالية، أحدهما وهو ***المنهج الوصفي*** حيث تطرقنا فيه لعملية المشاركة السياسية وظاهرة الإصلاح السياسي من خلال جمع المعلومات عن الحقائق و الوقائع السياسية في الجزائر و ترتيبها من مصادرها الأولية و الثانوية من مختلف الوثائق الرسمية و الأدبيات المنشورة، وبعدها قمنا بتحليل الحقائق و المعلومات و تفسيرها، ليكون أساسا لفهم المشكلات المعاصرة بطريقة منطقية، يهدف من خلالها هذا التحليل و التفسير للوصول إلى استنتاجات تساعد على فهم أوضاع الحاضر و التخطيط للمستقبل.

أما المنهج الثاني هو المنهج الإحصائي حيث تطرقت فيه إلى إحصاء نسب المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية والرئاسية وقمت بتحليل نتائج الإحصاء.

الاقتراب القانوني: حيث يستخدم هذا الاقتراب في الدراسات السياسية بشكل واسع وذلك من خلال تركيزه على تحديد طبيعة العلاقة ، ومدى التزام هذه الأخيرة بالقواعد القانونية من جهة أو من حيث تركيزه على تحديد وضبط العملية السياسية في إحدى جوانبها كتنظيم العملية الانتخابية مثلا. والذي من خلاله يمكننا تحليل أهم القواعد والأحكام القانونية التي جاءت ضمن هاته القوانين التي عبرت عن عملية الإصلاح السياسي في الجزائر مؤخرا، وذلك من

خلال تحليل طبيعة العملية السياسية ومدى خضوعها لهاته الأطر التنظيمية[1].

الدراسات السابقة:

لقد استندت دراستنا لهذا الموضوع إلى العديد من الدراسات السابقة، التي تمثلت في مجموعة من الكتب بالإضافة إلى مجموعة من المذكرات التي تناولت هذا الموضوع من زوايا مختلفة ووجهات نظر متعددة، والتي من أهمها نذكر:

أولا: مذكرة الماجستير لهشام سلمان الخلايلة بعنوان "**أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999– 2012**" وتناول الباحث من خلال هذه الدراسة،

[1]- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات**. الجزائر: دار هومه، 2002،ص (117-118).

الإصلاح السياسي والمداخل المقاربة بالإضافة إلى المشاركة السياسية ثم تطرق بشكل مفصل في تحليل هاته الأخيرة على أثر الإصلاح السياسي على العملية السياسية وعلى المؤسسات الأردنية غير الرسمية. وركزت في دراستي على أسباب عزوف المجتمع عن الاستحقاقات المحلية والتشريعية على غرار الاستحقاقات الرئاسية، وما دور الإصلاحات السياسية في زيادة أو نقصان المشاركة السياسية في الجزائر.

ثانيا: مداخلة ناجي عبد النور المعنونة بـ "**أزمة المشاركة السياسية في الجزائر** "**دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007**" حيث تطرق إلى أسباب أزمة المشاركة السياسية عند الشباب الجزائري؛ بصيغة أخرى كيف يمكن تفسير ظاهرة عزوف المجتمع الجزائري عن المشاركة الانتخابية (التشريعية والمحلية) 2007. وسنتناول في دراستي هذه تفسير أسباب العزوف عن الانتخابات التشريعية وما أثر إصلاح قانون الانتخاب عليه.

صعوبات الدراسة:

صعوبة إشكالية الإصلاح السياسي وأثره على المشاركة السياسية في الجزائر قد تشخيص في صعوبتان وهما:

1)- الفرق بين القوانين والممارسة.

2)- قلة المراجع خاصة بما يتعلق الأمر بالإصلاحات السياسية الأخيرة.

تحديد المفاهيم: *إصلاح سياسي، مشاركة سياسية، مجتمع مدني.*

قبل التطرق إلى الموضوع ينبغي التوقف لتحديد بعض المفاهيم:

الإصلاح السياسي: هو القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية السياسية، ووظائفها، وأساليب عملها وأهدافها وفكرها وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي فهو تغيير ينبع من داخل النظام.

المشاركة السياسية: هي الطريقة والوسيلة التي من خلالها يعبر الفرد عن موافقته اتجاه قضية خاصة أو عامة والتي تعبر عن مصالحه أو مصالح المجتمع ككل ومن خلالها يشارك في صناعة القرار السياسي.

مجتمع مدني: هو جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل ف ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لأغراض متعددة كالأغراض السياسية والمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني.

تمهيد:

الباحث لا يستطيع دراسة موضوع ما إلا إذا كان على علم بماهية هذا الموضوع وما يشمله من جميع النواحي، من أجل ذلك فقد خصصنا هذا الفصل للتعرف على مفهوم الإصلاح بوجه عام، والإصلاح السياسي بوجه خاص بالإضافة إلى أهم الاتجاهات و المقاربات النظرية المفسرة للإصلاح السياسي، والتطرق إلى أبعاد هذا الأخير، دون أن ننسى علاقة الإصلاح السياسي بالمفاهيم الأخرى، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى سنتطرق – في هذا الفصل دائما– إلى مفهوم المشاركة بشكل عموما، ومن ثمة نركز على مفهوم المشاركة السياسية – بشكل خاص – وأهم خصائصها، مستوياتها، أهميتها ودوافعها، مع تحديد ما أمكن من المشاكل و العقبات التي تعيق فعالية المشاركة السياسية.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للإصلاح السياسي

يعتبر موضوع الإصلاح السياسي من بين أهم المواضيع التي اهتم بها العديد من المفكرين والباحثين، لدا تعددت المفاهيم بتعدد رؤاهم وتصوراتهم، ويقصد به جميع الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل الحكومات والمجتمع ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدماً، وفي غير إبطاء أو تردد وبشكل ملموس، في طريق بناء الديمقراطية وعندما نتحدث عن نظم ديمقراطية فإننا نقصد بها الديمقراطية الحقيقية التي قد تختلف في أشكالها ومظاهرها، وفقا للمتغيرات الثقافية والحضارية من بلد لآخر، لكن جوهرها يظل واحداً.[1]

المطلب الأول: ماهية الإصلاح السياسي

سنتطرق إلى تعريف الإصلاح السياسي بمفهومه اللغوي ثم يليها الإصلاحي فيما يلي:

الفرع الأول: تعريف الإصلاح السياسي

قبل الولوج إلى صلب الموضوع لا بد أن نطرق إلى أصل كلمة الإصلاح:

أولا: تعريف الإصلاح

الإصلاح (Reform): يعرف أنه "تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية، ونشر وسائل الاتصال والتعليم، وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة، وعقلانية البني في السلطة، وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفياً، واستبدال مقاييس العزوة والمحاباة بمقاييس الكفاءة، وتأييد توزيع أكثر إنصافاً للموارد المادية والرمزية".[2]

تشير كلمة **Reform** في اللغة الإنجليزية إلى " **An action that improves condition**" أو تعني إعادة التشكيل أو تشكيل الشيء وتجميعه من جديد، أو هو تحسين الحالة أو هو تحسين الحالة أو تصليحها، أي فعل يحسن الأوضاع والظروف.[3]

أما الإصلاح **(Réforme)** في اللغة الفرنسية حسب القاموس السياسي يعني هو تغيير كبير في التنظيم المؤسسي أو الاجتماعي للبلد أو قطاع النشاط، من أجل إدخال تحسينات. وهو يختلف عن الثورة مع الجانب محدود أو التدريجي وجزء من المؤسسات القائمة.[4]

كما نجد أيضا أن كلمة **Réforme** تتكون من لازمة ré التي تفيد معنى الإعادة ولفظ **forme** التي تعني الشكل أو الصيغة، أي أن المعنى الكامل هو إعادة تشكيل أو إعطاء صورة أخرى للشيء.[5]

---

[1]- هويدا الرفاعي وآخرون، **مبادرات الإصلاح في الشرق الأوسط**.القاهرة: المحروسة، ط1،2007.ص(178).

[2] - صموئيل هنتنجتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سمية فلو، بيروت،1999 دار الساقي. ص(121).

[3] - أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي،**الإصلاح السياسي والحكم الرشيد(الإطار النظري)**.عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع،2012. ص (28).

[4] - Dictonnaire de politiquek. http://www.toupie.org/Dictionnaire/Monarchie.htm

[5] - مسلم بابا عربي، **الإصلاحات السياسية في الجزائر**،محاضرة ألقيت على طلبة أولى ماستر:تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة.(2016/2015).ص(3).

الإصلاح لغة: تلخص الكثير من المعاجم اللغوية العربية لفظ الإصلاح في كونه مقابل للإفساد، فتعريف "الإصلاح" بأنه الإصلاح ضد الفساد، هذا ما ورد في المعاجم العربية القديمة، وإذا بحثنا فيها عن معنى "الإفساد" ردتنا إلى "الإصلاح".

بالإضافة إلى ذلك فإن الإصلاح مشتق من فعل أصلح يصلح إصلاحا؛ أي إزالة الفساد بين القوم، والتوفيق بينهم. فالإصلاح هو التغيير إلى استقامة الحال على ما تدعو إليه الحكمة. ومن هذا التعريف يتبين أن كلمة إصلاح تطلق على ما هو مادي، وعلى ما هو معنوي، فالمقصود بالإصلاح من الناحية اللغوية، الانتقال أو التغيير من حال إلى حال أحسن، أو التحول عن شيء والانصراف عنه إلى سواه.[1]

إذا الإصلاح من الفعل صلح يصلح الشيء أي جعله ذا فائدة، إذا لم تكن فيه فائدة قبل ذلك بسبب ما حاق به إعطاب أو إفساد، الإصلاح هو إزالة التلف أو الضرر عن الشيء وجلب المنفعة والسلامة إليه، " إذا كان الفساد هو التلف والعطب في الأمور والخلل والضرر والانحلال في المجتمع، فإن الإصلاح هو الاستقامة والسلامة من العيوب وزوال العداوة والخصومة والشقاق والتخفيف من حدة الصراع فيه".[2]

وقد ورد لفظ الإصلاح في القران الكريم في سياقات مختلفة ومعاني ثرية ومتعددة في مئة وسبعين موضعا(170)، مثل قوله تعالى:((قل إصلاح لهم خير وإن تخالطوهم فإخوانهم والله يعلم المصلح من المفسد ولو شاء الله لأعنتكم إن الله عزيز حكيم[3]))، وقوله عز وجل مخاطبا فرعون،((إن تريد إلا أن تكون جبارا في الأرض، وما تريد أن تكون من المصلحين)). وقوله تعالى:((وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون)) [4]، وقوله تعالى: ((أن يصالحا بينها صلحا والصلح خير)).[5]

كما جاء أيضا معنى الإصلاح في العديد من الأحاديث النبوية الشريفة، فعن أبي سعيد ألخدري رضي الله عنه قال:سمعت رسول الله صل الله عليه وسلم يقول:" من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه،
وذلك أضعف الإيمان" رواه مسلم.[6]

ففي معنى الحديث أن المنكر أي "الفساد" هو ما أنكره الله عز وجل أو رسوله عليه الصلاة والسلام، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام:" من رأى منكم منكرا فليغيره.....إلى آخر الحديث"، فذلك فيه دعوة إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومنه الدعوة إلى "إصلاح" المفاسد في المجتمع بشتى أنواعها.

---

[1] - محمد محمود السيد، ***مفهوم الإصلاح السياسي.*** مجلة الحوار المتمدن: العدد 3555 – 2011/11/23.ص 01.
[2] - مسلم باباعربي، **محاضرة، مرجع سابق**. ص2.
[3] - القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 220
[4] - القرآن الكريم، سورة البقرة الآية 11 .
[5] - القرآن الكريم، سورة النساء الآية 128.
[6] - محي الدين أبي زكريا يحي بن شرف النبوي الدمشقي الشافعي، **شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية**.بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط ، 2009،ص2.

وفي ما يشبه التناقض غير المبرر، يشير الجابري إلى أن تردد لفظ الإصلاح والصلاح في الخطاب القرآني والحديث النبوي ومختلف نصوصنا التراثية الدال على انشغال مستمر وتاريخي للمجتمع الإسلامي عبر مختلف المراحل بهذه القضية انطلاقا من كون الدعوة المحمدية كانت دعوة إصلاحية عميقة جعلت على رأس مهامها إخراج الناس من الظلمات إلى النور، كل هذا الانشغال بقضية الإصلاح في أبعاده المختلفة لم يشفع للوصول إلى تعريف إيجابي محدد لمعنى الإصلاح في مرجعيتنا التراثية.

إذًا بالمقارنة بين اللغة العربية واللغات الأوربية نجد أن الإصلاح في المرجعية العربية متعلق بحصول فساد الشيء، مادة وصورة، ومن ثم تؤول قضية الإصلاح فيه إلى الرجوع به إلى الحال التي كان عليها قبل حصول الفساد فيه،أما في اللغات الأوربية فاللفظ المستعمل في هذا المعنى ليس reforme، réforme بل repair، réparer وهو بالضبط معنى الإصلاح في لغتنا أي إعادتها إلى وضعها السابق، إما إذا استخدمنا لفظ réforme فإن المعنى سيصبح إعطاء الشيء صورة جديدة وشكلاً آخر غير الشكل الذي هو عليه ويكون ذلك في اتجاه الأحسن غالبا.[1]

أما ما يتعلق بتعريف **الإصلاح اصطلاحا:** فقد عرفه الدارسون والباحثون عدة تعريفات، ولم يكن واحد منهما جامعا مانعا، وهنا نذكر منها ومصادرها:

- ✓ **تعريف "الموسوعة السياسية"** بأن الإصلاح تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها، وهو بخلاف الثورة ليس إلا تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام، أنه أشبه ما يكون بإقامة الدعائم التي تساند المبنى لكي لا ينهار وعادة ما يستعمل الإصلاح لمنع الثورة من القيام أو من أجل تأخيرها. وهذا التعريف ينقصه عنصر التدرج في عملية الإصلاح إضافة إلى أن الإصلاح ليس دائما للحيلولة دون إحداث الثورة أو لتأخيرها، بل هناك حالات يستخدم الإصلاح فيها لإطاحة وكبح الثورة وتأخيرها. وفي بعض حالات أخرى يكون الإصلاح عملية طبيعية ناتجة عن إحساس شريحة معينة من المجتمع لضرورة هذه العملية وتطبيقها والقيام بها من أجل تطور وتقدم البيئة التي يعيش فيها. في هذه الحالة الإصلاح فعل وليس رد فعل. [2]
- ✓ **تعريف صاموئيل هنتنجتون** أن الإصلاح هو "تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية، ونشر وسائل الاتصال والتعليم، وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة، وعقلانية البنى في السلطة، وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفياً، واستبدال مقاييس العزوة والمحاباة بمقاييس الكفاءة، وتأييد توزيع أكثر إنصافاً للموارد المادية والرمزية". نلاحظ من هذا التعريف أن هنتنجتون لم يذكر شكل التغيير، هل هو تغيير كلي أو جزئي، هل هو سريع أو بطئ وتدريجي، وإنما ركز على وجود تغيير أو إحداث تغيير في السلوك والولاء وعلمنة الحياة العامة والاعتماد على العقلانية واستبدال مقاييس

[1] - مسلم بابا عربي، **مرجع سابق** ص3.
[2] - إبراهيم محمد عزيز، **إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط**. السلمانية:مطبعة رون.ط 1، 2010. ص18.

العزوة(المحاباة) بمقاييس الكفاءة. وبهذا يقرب مفهوم هنتنجتون إلى التحديث والتجديد أكثر من الإصلاح.والمبادئ الثلاثة التي حددها **برهان غليون** نراه في هذا التعريف. أي يشترك كلاهما على أن هذه المبادئ ضرورية لعملية الإصلاح.

✓ **تعريف برهان غليون** (الإصلاح لا يعني شيئاً آخر سوى العودة إلى تطبيق حكم القانون و إلغاء الامتيازات والأفضليات، وتعميم قاعدة الشفافية والكفاءة والمسؤولية واحترام الأفراد ودفعهم إلى تحمل المسؤولية، من دون تهديد الأسس التي تقوم عليها).

على وفق هذا التعريف يرى غليون أن هناك ثلاثة مبادئ رئيسية في تحقيق عملية الإصلاح، وهي التي تشكل مصدر القوة التي يبثها في الشعوب والمجتمعات. والمبادئ هي:

- *المبدأ الأول:* إحلال سلطة القانون محل سلطة أجهزة الأمن.
- *المبدأ الثاني:* إحلال معيار الكفاءة محل معيار الولاء.
- *المبدأ الثالث:* مبدأ تحمل المسؤولية.

ما ينقصه هذا التعريف هو أن غليون لم يتطرق إلى كيفية الإصلاح هل سيكون دفعة واحدة ومفاجئة أم أنه يكون تدريجيا وبطيئاً؟ الإصلاح كما هو معلوم هو عملية بطيئة وتدريجية، بينما الثورة عملية تغيرية جذرية ومفاجئة، وهذا يميز الأول من الثاني. ولا يهم هذا عند غليون بل يهمه تطبيق القانون وتعميم قاعدة الشفافية والكفاءة والمسؤولية واحترام حقوق الأفراد ودفعهم إلى تحمل المسؤولية.[1]

✓ **أما (محمود على الخطيب) فقد جاء بتعريف مغاير للإصلاح فيقول:** ((الإصلاح يعني عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية داخل دولة معينة، في إطار النظام القائم واستنادا إلى معايير التدرج)).

إن محمود الخطيب قد جعل الإصلاح جذريا في شكل الحكم. وهذا بخلاف الكثير من الدارسين والباحثين حول تعريف الإصلاح.لأن الإصلاح ليس جذرياً بل هو شكلي وجزئي، وعندما يتوفر فيه العنصر الشكلي يتحول الإصلاح إلى ثورة، وتأثر الخطيب بالفكر الغربي حيث يتداخل مفهوم الإصلاح والثورة في الفكر الغربي. وأكد هذا (عزمي بشارة) والذي يقول ((غالبا توضع مصطلح " **الإصلاح Reforme** " في تاريخ الفكر السياسي الغربي في مقابل مصطلح الثورة **Révolution**.[1]

✓ **يقول (برهان قانع) أن الإصلاح:** ((هو تغيير بعض ظواهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بدون أن يؤدي إلى التغيير الجذري في المجتمع وهذا التغيير لا يتعدى حدود النظام الاجتماعية)).[2]

من التعريفات سابقة الذكر يمكننا القول يمكننا القول أن هناك تشابكاً وتداخلاً بين التعريفات المختلفة للإصلاح، ولا شك أنه من السهل الأخذ بتعريف وترك تعريفات أخرى.

---

[1] - إبراهيم محمد عزيز، **مرجع سابق**، ص 20.

[2]- محمد بريش، **مفهوم الإصلاح أو نحو إصلاح لفهم المصطلح**، معهد الدراسات المصطلحة، 2006. ص 14.

لذا نرى أن التعريف الأمثل الذي يمكننا صياغته على أساس أنه جامع لعناصر الإصلاح وهو؛ ((الإصلاح هو عملية التغيير أو التعديل أو التصحيح الجزئي في المجتمع ومؤسساته السياسية والاقتصادية والدينية والأسرية نحو الأفضل بشكل تدريجي سلمي، وفي إطار قانوني مؤسساتي، وهذه العملية مرتبطة بمعالجة النواقص والثغرات والمظاهر السلبية ومكافحة الفساد بأشكاله المختلفة)).

وفي سياق هذا التعريف والتعريفات الأخرى للإصلاح نجد أن هناك خمسة أنواع من الإصلاحات وهي كالآتي:

1) **الإصلاح السياسي.**
2) **الإصلاح الاقتصادي.**
3) **الإصلاح الاجتماعي.**
4) **الإصلاح الديني.**
5) **الإصلاح الثقافي.** [1]

وهنا نركز على تعريف الإصلاح السياسي دون التطرق إلى الأنواع الأخرى من الإصلاح.

ثانيا: تعريف الإصلاح السياسي Political Reform

يمكننا التعرض إلى تعريف الإصلاح السياسي من حيث التعريف اللغوي، والاصطلاحي لمعنى الإصلاح السياسي وذلك من خلال ما يلي:

يقصد بالإصلاح السياسي من الناحية اللغوية التغيير أو الانتقال من حالة إلى حالة أحسن منها، ويعني التبديل الجذري لهياكل وبنى اجتماعية وسياسية قائمة.[2]

ويعرف الإصلاح السياسي بأنه:"القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية السياسية و وظائفها وأساليب عملها وأهدافها وفكرها، وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي، بهدف زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة والمتجددة باستمرار وتحسين جودة الحكم وصلاحيته بما يزيد من فاعلية النظام في طريق بناء نظم ديمقراطية".

ويشير مفهوم الإصلاح السياسي إلى:" فكرة التحديث السياسي وبناء الديمقراطية، والتغيير المنضبط في مستوى التطوَر السياسي والمؤسساتي والثقافي وتطوير التنظيم الدستوري لسلطات الدولة وتحقيق المساءلة والتركيز على المساءلة الشعبية بكل مستوياتها والتعبئة الجماهيرية واستقلالية إدارة أجهزة الدولة وضمان الحقوق والحريات العامة للمواطنين، وتمكينهم من نيل حقوقهم والاستمتاع بحرياتهم التي كفلها لهم الدستور والقانون.[3]

---

[1] - إبراهيم محمد عزيز، **مرجع سابق**، ص ص 20،21.

[2] - أمين عواد المشاقبة، **"الإصلاح السياسي: المعنى والمفهوم"**، **جريدة الدستور**، 21.05.2014، في الموقع الإلكتروني: http://www.addustour.com. تم

[3] - هشام سلمان حمدان الخلايلة، **أثر الإصلاح السياسي على المشاركة السياسية**. (مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط: قسم العلوم السياسية، الأردن،2012.) ص 5.

وبالإضافة إلى ذلك تقدم بمجموعة من الرؤى المحددة لإصلاح المجال السياسي، ترى أهمية ترجمتها إلى خطوات ملموسة، وفي إطار من الشراكة من الحكومات والمجتمع وتتمثل هذه الرؤى فيما يلي:

1. الإصلاح الدستوري والتشريعي.
2. إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية.
3. ضرورة إلغاء القوانين الاستثنائية وقوانين الطوارئ.
4. إطلاق حريات تشكيل الأحزاب السياسية في إطار الدستور.
5. تصديق جميع الدول التي لم تصدق على منظومة المواثيق الدولية والعربية .
6. تحرير الصحافة و وسائل الإعلام من التأثيرات والهيمنة الحكومية.
7. إطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع.
8. تشجيع قياسات الرأي العام وتحريرها من العوائق بوصفها إحدى وسائل الديمقراطية الأساسية.[1]

و أشار **د. صفوت العالم** أن الإصلاح السياسي هو: "عملية متعددة الجوانب يعتبر منهجياً ونظرياً عمَ في الواقع من تغييرات رئيسية وهامة في النظام السياسي، ولذلك فان عملية الإصلاح السياسي هي عملية تغيير وتحسين الأوضاع السياسية تتم بعملية سلمية وتأخذ عدة مظاهر أو أشكال ترتبط جميعها ببعضها البعض بحيث أن التغيير في أحد المظاهر قد يؤدي إلى التغيير في المظاهر الأخرى أو يسانده".[2]

يمكن تعريف الإصلاح السياسي أيضا بأنه" عملية تعديل وتطوير غير جذرية في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية داخل دولة ما في إطار النظام القائم وبالوسائل التي يتيحها واستنادا لمفهوم التدرج".

بمعنى آخر هو تطوير كفاءة وفعالية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا، إقليميا ودوليا فالإصلاح حركية تنبع من داخل النظام تتسم بالشمول والواقعية، وتسلك منحنى الشفافية والتدرج وتركز على المضمون لا الأشكال.

ويشير الأستاذ **مصطفى كمال السيد** إلى الإجماع غير المسبوق الحاصل بين القوى السياسية الدولية وحكومات الدول العربية وأيضا بين الأكاديميين حول استخدام مفهوم الإصلاح السياسي لوصف المتغيرات الحاصلة أو المأمول حصولها في المنطقة العربية، وهو ما يؤكد نسبية المفهوم ومرونته.[3]

أما قاموس "**ويبستر**" للمصطلحات السياسية (1988) عرف الإصلاح السياسي بأنه:" تحسين مظاهر سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدل وفعالية الإنجاز وكفاءة الإدارة والمحاسبة والمسائلة والرؤية الإستراتيجية، وهو تجديد للحياة السياسية، وتصحيح لمسار، ولصيغها

---

[1] هويدا الرافعي، **مرجع سابق**، ص ص 179- 178 -180- 181.

[2] - إبراهيم محمد عزيز،**المرجع السابق**،ص 23.

[3] - مسلم بابا عربي، **"محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي،"** مجلة دفاتر سياسية والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد التاسع، جوان 2013. ص ص 238- 239.

الدستورية والقانونية، بما يضمن توافقاً عاماً للدستور، وسيادة القانون، وفصل السلطات، وتحديداً للعلاقات فيما بينهاً" وهو التعريف الذي يتبناه برنامج الأمم المتحدة لإدارة الحكم في الدول العربية.[1]

وإذا كان الإصلاح السياسي يعني " القيام بعملية تغيير الأبنية المؤسسية السياسية و وظائفها وأساليب عملها وأهدافها وفكرها، من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام، بهدف زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات و الإشكاليات الجديدة والمتجددة باستمرار"، فمن المهم بدايةً أن نؤكد على حقيقة جلية مفادها أن عملية الإصلاح آلية مؤسسية من آليات تكيف النظام السياسي مع التطورات المجتمعية المختلفة، وليست مخرجا استثنائية يستهدف فقط استباق التحولات العميقة أو العنيفة التي قد تهز بنيان المنظومة السياسية، كما يوحي بذلك التوظيف الظرفي لأجندة الإصلاح من قبل الأنظمة التسلطية.[2]

على النقيض من ذلك هناك اتجاه أكاديمي عربي يركز على ضرورة ضبط مفهوم الإصلاح السياسي وإعطائه مضمون واضح يبعده عن التوظيف السياسي الانتقائي أو التسطيح الخطابي الرامي للالتفاف حول المطالب الملحة لعملية الإصلاح، فهذه الأخيرة تعد عملية معقدة وصعبة فهي تنطوي على فهم ومعالجة نطاق واسع من التحديات، ولا يمكن تحقيق الإصلاح بمجرد تغيير القوانين واللوائح التنظيمية، حيث منافعه لن تتحقق بدون أي التزام قوي ومستدام من جانب القيادة أو بدون إعطاء الشعوب حريتها للموافقة عليها، ويمكن القول بأن الركيزتان التوأم لإصلاح الحكم هما دولة كفوءة ومجتمع مدني مؤثر، وعليه فإن برنامج الإصلاح ينبغي أن يتضمن إصلاح جوهر نظام الحكم (نظام التمثيل، التشريع، سيادة القانون، المشاركة) وتفعيل صوت الشعب(تعزيز الحكم المحلي، تنمية المجتمع، الإعلام المستقل).[3]

ويعرف الإصلاح السياسي كذلك بأنه "تصور لإعادة صياغة مجتمع ما في جوانبه السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية بحيث يجد هذا التصور طريقا إلى التطبيق"، كما أن الإصلاح السياسي هو إطلاق طاقات المشاركة الشعبية لتأكيد دور المجتمع في تطوير الثقافة السياسية للمجتمع وإشاعة الديمقراطية وتنمية الوعي بحقوق الإنسان، وتوسيع مشاركة المرأة في شتى المجالات وتعزيز دورها ومكانتها في المجتمع ،واحترام حكم القانون والشفافية، والحد من البيروقراطية، وتطوير النظام القضائي، ومكافحة الفساد، وإعادة دمج القوى المهمشة والأقليات العرقية والاثنية والطائفية في تيار

---

[1] - سفيان فوكة ومليكة بضياف، **الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية**، مداخلة ألقيت أثناء الملتقى الذي نظمته جامعة حسيبة بن بوعلي " الحكم الراشد والإصلاحات السياسية في الجزائر"، بتاريخ 2008.ص3.

[2] - مسلم بابا عربي، **قراءة نقدية في مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر** الملتقى الوطني حول "الإصلاحات السياسية في الجزائر واقع وآفاق"، يومي 22و23 أفريل 2013 بجامعة تبسه. ص 02.

[3] - مسلم بابا عربي ،**"محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي"**، **المرجع السابق**،ص239.هذا التعريف جاء ليناقض تعريف الذي قدمه هويدا الرافعي.

الحياة السياسية، وإعلاء حقوق المواطنة والحريات المدنية وإيجاد شكل من أشكال التمثيل لمنظمات المجتمع.[1]

واتجه العديد من كتاب العالم العربي أن الإصلاح السياسي هو تغيير طفيف في بعض القوانين والدستور القائم دون اللجوء إلى تعديلات جوهرية في شكل نظام الحكم أو بعض المبادئ الأساسية، واقتصرت عملية الإصلاح في هذا السياق على إصلاحات سطحية لا تؤدي إلى نتائج جيَدة أبدا.

وعلى النقيض من ذلك، يقول **السيد ياسين** أن الإصلاح السياسي " في الواقع أوسع بكثير من مجرد إلغاء هذه القوانين الاستثنائية، لأنه يتعلق بإعادة صياغة النظام السياسي ذاته لمنع سيطرة حزب سياسي واحد، أيا كان اتجاهاته على مجمل الفضاء السياسي، وأن الإصلاح السياسي ليس سوى مقدمة ضرورية لضروب الإصلاح الأخرى، وأهمها الإصلاح الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي والإصلاح الثقافي.[2]

ونظر **أمين المشاقبة** للإصلاح السياسي أنه:" التغيير أو التعديل نحو الأحسن لوضع سيئ أو غير طبيعي، أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج" ويضيف أيضا " أن الإصلاح السياسي عملية تعديل وتطوير جذرية أو جزئية في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة واستنادا لمفهوم التدرج؛ فإنه يعني تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا وخارجيا".[3]

يمكن أن نخلص من خلال التعاريف السابقة يتبين أن الإصلاح السياسي يتمثل في بناء نظام سياسي تعددي يمثل الشعوب بعيدا عن أي شكل من أشكال الاستبداد وأن يكون ذاتيا من الداخل وليس مفروضا من الخارج، وإطلاق الحريات المقننة والفضل الفعلي بين السلطات وإقامة دولة القانون، وذا طابع شمولي يحمل في طياته صفة الاستمرار والديمومة وإضافة إلى ذلك لابد أن ينطلق من واقع الدولة وطبيعة الإختلالات القائمة المرغوب إصلاحها ويجب أن يكون الإصلاح والتغيير لا يتم دفعة واحدة بل عبر مراحل، فالإصلاح عكس الثورة يهدف إلى التغيير المرحلي المتدرج خطوة بخطوة بدل التغيير الجذري والشامل.

فاللأنظمة توصل إلى أن البلدان الديمقراطية هي التي تتمتع بأعلى نسبة من مستويات التعليم، ودرجة من التصنيع وهي مؤشرات مهمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع.[4]

حدد روستو مسارا تنتهجه معظم الدول خلال عملية الإصلاح والدمقرطة أربعة مراحل أساسية لتحقيق ذلك وهي كالتالي:

---

[1] - العيد شعبان، **الإصلاح السياسي في الجزائر (2008-2013)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر:تخصص تنظيمات سياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر،(2013-2014). ص 20-21.

[2] - إبراهيم محمد عزيز، **المرجع السابق**، ص24.

[3] - أمين عواد المشاقبة والمعتصم بالله داود علوي، **المرجع السابق**، ص7.

[4]- محمد بن محمد، **الديمقراطية والإصلاح السياسي**، مراجعة عامة للأدبيات. بتاريخ 20/01/2017 على الساعة 10:05 على الموقع
. http://www.jadalonline.net/vb/showthread.php?t=101

أولا: مرحلة تعبئة وتحقيق الوحدة الوطنية،[1] والتي تشكل خلفية الأوضاع، ولا يعني بتحقيق الوحدة الوطنية توافر الإجماع والاتفاق العام، بل مجرد بدء تشكل هوية سياسية مشتركة لدى الأغلبية العظمى من المواطنين.

الفرع الثاني: شروط الإصلاح السياسي

لنجاح عملية الإصلاح السياسي وتحقيقه ونجاحه واستمراره لابد أن يتعين شروط مسبقة بشكل عام في البيئة التي ترغب الدخول في عملية الإصلاح، ليس من الممكن الاستغناء عن توافر الشروط اللازمة للإصلاح، ولا تعني هذه الشروط تعقيد العملية وإعاقتها، بل إنما دليل على حساسية وخطورة العملية وحتى لا ينقلب الإصلاح إلى فساد، وحتى تكون هذه العملية منتظمة وفعالة، ناجحة ومجدية ومثمرة، ومن أهم الشروط ما يلي:

- **تحديد رؤية فكرية واضحة لعملية الإصلاح:** لا يمكن الحديث عن الإصلاح دون استثناء قوى الإصلاح إلى اتجاه فكري يخطط له ويبرر أعماله الإصلاحية، وهذا يجب وجود فئة المثقفين والمفكرين والباحثين للقيام بوضع رؤية شمولية وإستراتيجية للعملية الإصلاح، وعلاوة على ذلك بطبيعة الحال يتطلب الأمر وجود فئة أخرى تقوم بتنفيذ ما خطط له من قبل المفكرين.
- **الإصلاح تحتاج إلى أوضاع سياسية مناسبة:** من خلال موازين القوى الداخلية والخارجية التي تتحرك ضمنها، إذ لا تكتفي أن تكون الرؤية الإصلاحية واضحة ومكتملة حتى تسير الأمور على ما يرام.
- **الدعم والتأييد:** لابد من حصول مشروع الإصلاح على دعم الأغلبية، فلا يمكن إنجاز هذا الأخير إلا بمساندة مجموعة كبيرة من شرائح المجتمع، ولا يمكن الدعوة إلى الإصلاح والشعب غير راضي عنه والوقوف ضده بل يجب دعمه ومساندته، فمشروع الإصلاح يجب أن تكون له القدرة حتى يجمع حوله القوى الاجتماعية حتى يطمئن المواطنون إن من مصلحتهم تحقيق ذلك المشروع الذي يدعو إلى الإصلاح والتجديد في شكل جديد.[2]
- **بناء ثقافة سياسية جديدة:** إن بعض البلدان تسود فيها ثقافة سياسية ارتبطت بالاستبداد ونتجت عنها أنظمة استبدادية، فالاستبداد السياسي هو الذي يعرقل عملية الإصلاح السياسي وهو الذي يكبل الشعوب بالكوابح دون التقدم والتطور السياسي والحقوقي، ومن هاته تشكل الحاجة الماسة إلى إلغاء ثقافة الاستبداد والدكتاتورية لتحل محلها ثقافة سياسية جديدة تبني عليها الحرية والتعددية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وصيانتها، ولتسود وتتكثف الثقافة السياسية في النقاط التالية:
  - بناء الوعي الاجتماعي والسياسي على أساس العدالة والمساواة وحقوق الإنسان.

[1]- فوز نايف عمر ريحان، **العولمة وآثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي 1990-2006**. **المرجع السابق**، ص 86

[2]- إبراهيم محمد عزيز،**نفس المرجع**،ص 36- 35.

- إن الديمقراطية كونها بنية وآلية وممارسة ترتكز على مفهوم المشاركة السياسية،إذ لا يمكن أن تبنى الديمقراطية دون مشاركة سياسية مجتمعية فاعلة، لذلك كله فإننا في حاجة إلى ثقافة سياسية جديدة، تدفع وتحفز المجتمع بكل فئاته وشرائحه وأجياله إلى المشاركة السياسية والإسهام بشكل كامل في إدارة الشأن العام.

من هنا فإن حاجتنا إلى الثقافة السياسية الجديدة، بمستوى حاجتنا إلى الديمقراطية والحريات السياسية، وذلك لا يمكن إنجاز الديمقراطية في بنائنا الاجتماعي والسياسي من دون مشاركة أبناء المجتمع.

- إن الكثير من التناقضات، والتوترات السياسية، والاجتماعية الداخلية، لا يمكن معالجتها دون ثقافة سياسية جديدة، تؤسس لنمط جديد من العلاقة والتواصل بين مكونات، وقوى المجتمع قوامها التسامح والحرية وسيادة القانون، وقيم حقوق الإنسان. [1]

وفي خلاصة القول، نحتاج إلى ثقافة سياسية تنسجم مع التعددية السياسية وقيم الحوار والتسامح وحقوق الإنسان، وبهذه الشروط الأساسية تتمكن من الارتقاء بحياتنا السياسية وتحديات المرحلة عن طريق الإصلاح السياسي، من اجل بناء مجتمع خال من الفساد أو على الأقل من أجل مجتمع فيه أقل قدر ممكن من الفساد خاصة الفساد السياسي، وهذه الشروط لا تنفي وجود شروط أخرى تساعد في تحقيق الإصلاح السياسي والخروج من المأزق الراهن وتوتراته الصعبة ودون إنكار الصعوبات والعوائق التي تعرض توفر تلك المعوقات والشروط.

المطلب الثاني:أبعاد الإصلاح السياسي

الفرع الأول: مستويات الإصلاح السياسي

هناك ثلاث مستويات للإصلاح السياسي وهي:

المستوى الأول: وينظر للإصلاح كإستراتيجية للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، وهي الإستراتيجية التي تقابل ما يعرف بإستراتيجية الثورة، أو الاتجاه الثوري في التغيير، وتعتمد الإصلاحية منهج بناء القوة أو من أسفل بصورة تدريجية وتراكمية سليمة، أو بسط الهيمنة الإيديولوجية على المجتمع ومكوناته على حد تعبير "غرامشي" إلى أن تتمكن من الاستحواذ والسيطرة على المجتمع السياسي فيما يسمى حرب المواقع.

المستوى الثاني: الإصلاح كعملية تطوير مجتمعي مستمر تتعلق بتحسين أداء الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية من حيث الكفاءة والفاعلية، وهو ما يندرج ضمن الإصلاح السياسي أو القانوني أو المالي أو الإداري أو الاقتصادية، وغير ذلك.[2]

المستوى الثالث: الإصلاح الفردي، وأبعاده القيمية والأخلاقية والنفسية والمعرفية والإدراكية والسلوكية، وكل ما يتعلق بتقييم النفس وتهذيبها، وبناء القدرة الفردية على الحكم والتمييز بين ما هو قبيح وما هو

[1]- إبراهيم محمد عزيز. **نفس المرجع** ،ص 38.
[2]- شعبان العيد، **الإصلاح السياسي في الجزائر، المرجع السابق**، ص 24،25.

جميل، وتعزيز الثقة في الذات والقدرة على نقدها، وامتلاك المعرفة والمهارات، العلمية النافعة، والقدرة على تمثيل الذات والآخرين والدخول معهم في علاقات تفاعل وتكوين هوية مشتركة.[1]

الفرع الثالث: دوافع الإصلاح السياسي

تعبر المبادرة إلى القيام بإصلاحات سياسية مهما كانت درجة أهميتها عن حاجة داخل النظام السياسي للتكيف مع مستجدات البيئة الداخلية والخارجية، أو رغبة في تطوير أداء منظومة الحكم، أو تطلع لدعم شرعية النظام وزيادة قدرته على الاستمرار، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك دوما جملة من الظروف أو الملابسات على المستويين الداخلي والخارجي، من شأنها أن تؤثر في المبادرة الإصلاحية:

أولاً: العوامل الداخلية

1. **تعطيل المشاركة الشعبية:** عند عجز المؤسسات السياسية عن تحويل المطالب إلى قرارات وسياسيات فإن هذه المؤسسات تصبح مؤسسات وهمية غير فعالة مما يدفع إلى عدم المشاركة أو المساهمة فيها حيث أنها فقدت مبررات وجودها وهذا ما يدفع بالحركات الاجتماعية إلى تنظيم نفسها لكي تشارك من خلال منظمات مجتمعية وتطالب بحقوقها وإحداث الإصلاحات التي تسعى إلى تحقيقها.[2]

2. **الانقسامات الحادثة داخل النخب الحاكمة:** بحيث تؤدي خلافات داخل المجموعة الحاكمة حول تقاسم المغانم السياسية والعوائد المادية، إلى صراعات تخرج إلى العلن، ومن ثمة يصبح الإصلاح أحد مظاهر عملية إعادة ترتيب التوازنات داخل النظام، أو أحد نتائج التوافقات الجديدة داخل النظام.[3]

3. **ضعف المؤسسات التمثيلية:** عندما تصبح المؤسسات التمثيلية كالبرلمان ليست في مستوى الوظيفة المنوطة بها والمتمثلة في بلورة مصالح الأفراد والجماعات ويتم في المقابل تمرير القرارات البعيدة كل البعد عن اهتمامات المواطنين وعن قناعتهم الشيء الذي يجعل المواطنون الذين يبحثون باستمرار عن إصلاحات سياسية تهدف إلى تنصيب مؤسسات قادرة على تمرير مطالب الشعب وتمثيله في المجالس المنتخبة والدفاع عن حقوقه.[4]

4. **تنامي قوة المعارضة السياسية المطالبة للتغيير:** قد يشعر النخبة الحاكمة بأهمية المبادرة إلى الإصلاح،قبل أن تضطر مكرهة إلى ذلك، مع ما يحمله هذا الخيار الأخير من مخاطر، وبرغم تكلفته التي قد تكون عالية لكنها تبقى أفضل من سيناريوهات الانهيار. وبوجه عام تعتبر زيادة قوة وتنظيم المجتمع في مجتمع ما عامل دافع نحو الإصلاح.

---

[1] - فوز نايف عمر ريحان، **العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي 1990-2006**. قدمت مذكرة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين،2007. ص 81.

[2] - فريدة كروشي،**ظاهرة الاحتجاج ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013.ص 21.

[3] - مسلم باباعربي، **المحاضرات،المرجع السابق**، ص 14.

[4] - فريدة كروشي، **مرجع سابق**،ص22.

5. **التحولات الاجتماعية والديموغرافية:** تؤثر التحولات الاجتماعية في الدفع نحو الإصلاح السياسي، بحكم أنها تؤدي إلى تغيير في إدراك وفهم فئات المجتمع المختلفة لأدوارها وتطلعها للمزيد من التمثيل والمشاركة السياسية، بل إن بعض الأطروحات النظرية قد حاولت الربط بين طبيعة التحولات الديموغرافية ((الزيادة في نسب المتعلمين، وظاهرة الطفرة الشبابية))، ودرجة الاضطرابات السياسية الناجمة عن زيادة مطالب المشاركة.

6. **التحولات الاقتصادية:** وتشمل بالخصوص عملية الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي نحو الاقتصاد الليبرالي، إذ أن سياسيات الانفتاح الاقتصادي ستساعد على بروز قوى اقتصادية، وتسهم في خلق بيئة ضاغطة في اتجاه الإصلاح، من خلال سعي أرباب الأعمال والمال إلى المطالبة بالتمثيل السياسي، وفقا للمبدأ التاريخي الشهير "لا ضرائب بدون تمثيل". [1]

7. **عدم تطبيق النصوص القانونية والدستورية:** برغم أن الدساتير العربية تنص أغلبيتها على الحق في تكوين الأحزاب والتعددية السياسية حرية الرأي إلا أن المواطن يعيش تحت وطأة القهر رغم إقرار هذه الدساتير بمبدأ المساواة والتعدد

ثانيا: العوامل الخارجية:

إن الإصلاح السياسي يمكن أن يحدث نتيجة رغبة سياسية وإدراك القيادة السياسية لأهمية الإصلاح واتخاذ الإجراءات، كما يمكن أن يكون الإصلاح نتيجة لتآكل داخل النظام السياسي ما يحفز نخب المجتمع للضغط من اجل التحول أو نتيجة لدوافع خارجية. إن عملية الإصلاح في الجزائر تزامنت مع ضغوطات دولية وإقليمية لفرض الإصلاح في المنطقة العربية على وجه الخصوص.

وتشمل مجمل التطورات الدولية ذات التأثيرات القائمة على التطور السياسي لدول، ومنها احتلال قضيتي الديمقراطية وحقوق الإنسان موقعا متقدما في الأجندة الدولية بعد انهيار المنظومة الشيوعية، إضافة إلى تحول الإصلاح السياسي والاقتصادي إلى أحد الشروط الأساسية التي تفرضها مؤسسات التمويل والمنظمات الدولية، فضلا عن تأثيرات الثورة التكنولوجية، وعجز الدولة عن منع التدفق الإعلامي و ألمعلوماتي العابر لحدودها.

وبعيدا عن الجدل حول حدود أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه عناصر البيئة الخارجية للنظام في تحفيز أو تحريك عجلة الإصلاح، تجدر الإشارة إلى أن مفهوم العوامل الخارجية يشمل أيضا الدور المهم لعامل الجوار الجغرافي، وتأثير تجاوب الإصلاح الناجحة في دولة ما على محيطها الإقليمي، وفق نظرية العدوى والانتشار، حيث ثبت تاريخيا أن العديد من التحولات حدثت في شكل موجة انتقلت عبر مجموعة من الدول المتقاربة أيديولوجيا، والمتجاورة جغرافيا. [2]

الفرع الرابع: أهداف الإصلاح السياسي

[1] - مسلم بابا عربي، **مرجع سابق**، 14-15.
[2] - مسلم باباعربي، **مرجع سابق**، ص 15.

ينظر إلى الإصلاح السياسي بحسب منطلق الغايات والأهداف، من ثلاث أهداف ضرورية هي:

1) المشاركة السياسية:

إن أغب الدول في البلدان العربية قائم على فئة سياسية ضيقة تتداوله من دون سائر الفئات والقوى الاجتماعية الأخرى؛ أي أنه غير متجدد مع التطور الاجتماعي لمطالب الشعوب يبدو منفصلا ومنعزلا عنه، بسبب أزمة التمثيل الاجتماعي والسياسي التي تعاني منها، ويعتبر أنه شأن خاص بالنخبة الحاكمة؟ وهذا الانغلاق في نظام الحكم يقود إلى انفصال السياسية عن المجتمع، وتحول النخب الحاكمة" أوليغارشيات" معزولة والنتيجة أن الحياة السياسية انتهت إلى أفق مسدود.

ويمكن القول أن هذا الانغلاق في نظام الحكم سمة من سمات الدولة التسلطية، الذي يعبر عن حالة غير طبيعية في سيرة الدولة، واستمرار هذا الأخير بهذه الطريقة يهدد الكيانات السياسية العربية بأزمات قد تطيح بها.

وكل هاته البلدان لا بد لها من الصحوة وإقامة نظام سياسي حديث يستجيب لشروط العصر والتحول ويتناسب والدينامية الاجتماعية والوعي وهو ضرورة حيوية لتفادي الصدام بأنواعه – الصدام الأهلي والصدام الخارجي– ولن يتم تحقيق ذلك إلا من خلال المشاركة السياسية العامة وفتح الباب أمام مسار طويل المدى من الإجراءات يبدأ بمشاركة دنيا ابتدائية في صورة مشاركة في إبداء الرأي ينتهي بإقرار مبدأ التداول الديمقراطي على السلطة، وليس خوف النخب الحاكمة على سلطتها، لأن ثمن الرفض سيكون أسوأ بكثير.[1]

المطلب الثالث:الإصلاح السياسي وعلاقته بالمفاهيم الأخرى:

يتداخل مفهوم الإصلاح السياسي مع مفاهيم ومصطلحات سبقته ودرج على استخدامها مثل: **التنمية السياسية، التحديث السياسي، والتحول الديمقراطي والحكم الراشد** وجميعها تصب في حالة التحولات التي تحدث في النظام السياسي مع اختلاف في نقاط التركيز والأسلوب في التعامل مع مضامين وآليات هذا التحول ضمن إطار الجوهر أو المظهر(الشكل والمضمون)، ولا شك أن التقارب أو التداخل بين هذه المفاهيم هو الذي سبب حالة اللبس التي قد تحيل الأمر إلى مجرد خداع لغوي، رغم نقاط التلاقي الكثيرة بين المفاهيم التي هي جميعا وصف لعملية سياسية متصلة بطبيعة تحولات النظم السياسية، وتدل على أن هناك تغيرات بنيوية أو عملية آلية عمل النظام السياسي، فإن هناك اختلافات دلالية ومعرفية بين هاته المفاهيم، على الأقل من حيث السياق الذي طرحت فيه. سنتطرق فيما يلي على علاقة الإصلاح السياسي بالمفاهيم المذكورة سابقا.

[1]- العيد شعبان، **المرجع السابق**،ص 31.

الفرع الأول: علاقة الإصلاح السياسي بالتنمية السياسية

مفهوم التنمية السياسية:

إن مفهوم التنمية حسب تعريف مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية فيمكن النظر إليها على أنها مجموعة تفاعلات مستمرة تتجه نحو التمايز البنائي وتحقيق المساواة، وزيادة قدرات النظم الاستجابية، التكاملية والتكيفية.[1]

ومعنى التنمية السياسية، كأحد جوانب الإصلاح السياسي، يقوم على ترسيخ المساواة والتعامل بروح القيم الديمقراطية. وحتى يمكن تحقيق ذلك لا بد من تجذير ما يسمى بثقافة الثقة والحوار المتبادلين بين النظام السياسي وبين المواطن.

والبعض الآخر يقول أن التنمية "أصلها أن تكون نابعة من الذات لا من الغير"[2].

هناك عدة تعريفات للتنمية السياسية منها تعريف **صالح زياني** التنمية السياسية أنها "ا تعني ضمن نطاق واسع تنمية المؤسسات والمواقف والقيم التي تشكل منظومة السلطة السياسية للمجتمع".[3]

وعرف الأستاذ **صالح بلحاج** التنمية السياسية أنها:" هي قدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية".

التنمية السياسية هي قدرة النخبة الحاكمة على تحقيق التنمية.

التنمية السياسية هي عملية بناء الديمقراطية.[4]

ومن خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن التنمية السياسية هي " تلك العملية الشاملة التي تهدف إلى الاستقرار وتغيير النظم، ويرتبط هذا الأخير بمفهوم التنمية أي تشكل نوع من أنواع التقدم السياسي أو الاقتصادي وكذلك الاجتماعي بالاعتماد على البيئة الملائمة بذلك"، وبالإضافة إلى ذلك من الممكن إطلاق التنمية السياسية على السلوك أو الفعل أو العملية التي تهدف إلى إقامة حكم مستقر تتوافر له الشرعية والقيادة الفاعلة.

تقوم التنمية السياسية على تحقيق عملية التنوع والانتشار والتداخل على الصعيد السكاني: بحيث تزداد المساهمة الشعبية ويرتفع مدى الإحساس بمبادئ المساواة وتقبل القوانين على الصعيد الحكومي:[5] بزيادة قدرة النسق السياسي على إدارة الشؤون العامة والسيطرة على الخلافات ومعالجة المطالب الخاصة بأفراد المجتمع، وعلى الصعيد البنيوي: بحيث تحقق الدولة تنوعا بنيويا أكبر وتخصصاً وظيفياً أعلى ودرجة أشد من التلاحم أو الاندماج يفوق ما لدى المنظمات والمؤسسات الأخرى.وهناك من يضيف

---

[1]- مسلم باباعربي، **محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي، المرجع السابق**،ص 242.

[2]- حسن بن كادي،**"التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها" دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية**، جامعة الحاج لخضر (باتنة):مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري، 2008/2007.ص33.

[3] - صالح زياني، **تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركتية في الجزائر**، مداخلة:جامعة باتنة.ص 3.

[4]- صالح بلحاج، **التنمية السياسية:نظرة في المفاهيم والنظريات**، مداخلة: جامعة الجزائر، ص 2.

[5]- عائشة عباش، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول العالم الثالث مثال تونس**، مذكرة لنيل الماجستير قسم العلوم السياسية الدولية تخصص رسم السياسية العامة.2007-2008. ص 15.

للتنمية بعدا قيمي فيربطها بتحقيق الديمقراطية والتي يرمي من خلالها إلى إجراء تعبئة جماهيرية أوسع وأشمل والمشاركة في الشأن السياسي أكبر"[1].

هناك علاقة مباشرة بين مفهومي الإصلاح السياسي والتنمية السياسية حيث أن هاته الأخيرة تعني الانتقال من نظام إلى آخر أكثر قدرة على التعامل مع المشكلات والاستجابة للمطالب النابعة من بيئته الداخلية والخارجية.

إن تعديل واقع الأنظمة السياسية والانتقال من حالة إلى أخرى[2]؛ أي من بنى تقليدية إلى بنى محدثة لمواكبة العصر ومتغيراته من مضامين تدفع باتجاه الحرية التي تستند غلى الاختيار والتي هي صنو الديمقراطية وجوهرها الحقيقي، وهي تتطلب مستوى معيناً من المؤسسية؛ أي وجود معايير قانونية تحكم عمل المؤسسات بعيداً عن الجمود والشخصانية والتحكم أو التسلط فإن وجود المعيار مهم جداً لاستيعاب المطالب والقدرة على إدراك التوقعات التي يحدثها الإصلاح، ومن دون ذلك سينهار النظام السياسي أو يتعرض لحالات انعدام الاستقرار السياسي، فالأهم مراعاة المتطلبات والاحتياجات المادية والمعنوية للمكونات الاجتماعية لأن عامل الاستقرار السياسي المؤشر له بحالات الانتقال القانوني من حالة إلى أخرى، بات من الضروري إجراء التنمية السياسية والانتقال إلى مضامين تدفع باتجاه الحرية التي تستند إلى الاختيار والتي هي صنو الديمقراطية وجوهرها الحقيقي وتتطلب مستوى معيناً من المؤسسية.[3]

بعد توضيح مفهوم التنمية السياسية من كل ما يحتويه من دلالات، وما تطرقنا إليه من قبل فيما يخص الإصلاح السياسي نستخلص أن هناك علاقة مباشرة بين مفهومي التنمية السياسية والإصلاح السياسي، حيث أن التنمية السياسية "تعني عملية تغيير اجتماعي في كافة الجوانب،لتحقيق نظام تعددي من أجل الوصول إلى نمو اقتصادي فائق وتحقيق المشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية"؛ أي أن التنمية السياسية هي عبارة عن قدرة الدولة على تكييف المغيرات الداخلية والخارجية من خلال مجموعة من القرارات التي تساهم بدورها في حل المشكلات والأزمات"، وعند المقاربة بين هاذين المفهومين فالهدف بينهما هو تعديل وتطوير جذرية لبنى النظام السياسي وطبيعة العلاقات الاجتماعية ضمن البيئة المحيطة، ويلتقيان في الجوهر والمضمون من حيث تطوير النظم السياسية وزيادة كفاءتها وفاعليتها وقدرتها في مواجهة المتغيرات.

الفرع الثاني: علاقة الإصلاح السياسي بالحكم الراشد:

يدل مفهوم الحكم الراشد بأنه ذلك الحكم الذي تنتهجه قيادات سياسية شرعية؛ أي منتخبة بصورة نزيهة وحرة، تشكل في سياق عملها كوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وتحرص على تحسين

[1]- مسلم بابا عربي، **محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي، مرجع سابق**،ص 243.
[2]- نزار مؤيد جزان ، **محاضرات التنمية السياسية**. ص ص 2-3.
[3]- أمين عواد المشاقبة، **الإصلاح السياسي والحكم الرشيد، المرجع السابق**، ص 7-8.

نوعية حياة المواطنين ورفاهيتها، وذلك في تبادل الثقة والرضا بينهما وبين الرعية علة أساس قيام شراكة بينهما.[1]

يتسم الحكم الراشد بعدة خصائص وفق برنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2000 منها:

- ✓ **المشاركة:** من خلال المساواة بين الجميع في المشاركة في صنع القرار ما بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات الوساطة المشروعة.
- ✓ **الشفافية:** وتبنى على حرية تدفق المعلومات الكافية وواضحة وسهلة الفهم.
- ✓ **المساءلة:** بحيث تتاح فرصة للشعب بمساءلة صناع القرار ومنظمات المجتمع لكونها ضرورة ملحة للإصلاح ، فق أطر وأنساق توجب خضوع صناع القرار وأصحاب المناصب الإدارية والسياسية أمام مساءلة كل أفراد الشعب والمؤسسات المعنية.
- ✓ **الشرعية:** تعد محصلة لصورة التفاعل بين السلطة والمواطنين.[2]

هناك علاقة مباشرة بين مفهومي الإصلاح السياسي والحكم الراشد حيث يصب في قالب واحد المتمثلة في تحقيق الشراكة والتقدم من خلال بذل مختلف الجهود من أجل تحقيق استقرار سياسي ورشادة سياسية في ظل تعددية ومنافسة حقيقية تؤدي إلى تداول سلمي على السلطة تحت شعار احترام حقوق الإنسان في ظل دولة الحق والقانون.

إذن، فغاية الإصلاح السياسي هي الديمقراطية والحكم الراشد؛ بلزوم وجود دولة نزيهة كفؤ وفعالة، لأن الحكم الراشد في الدولة يقتضي ضرورة تحقيق التعاون بين مختلف الفاعلين (الدولة والمجتمع والقطاع الخاص) ، وتعتبر أطراف مشتركة في ممارسة السلطة داخل النظام السياسي.

الفرع الثالث: علاقة الإصلاح السياسي بالتحول الديمقراطي

عرف **صموئيل هنتنجتون** التحول الديمقراطي بأنه:" مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، تحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد من خلال الفترة الزمنية".

وفي موضع آخر يعرفها:" هو عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية.... وهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول إلى نظام سياسي مفتوح". [3]

وبالإضافة إلى التعريفات السابقة عرفها أيضا:" أول خطوة لتناول موضوع التحول الديمقراطي

---

[1]- أمين المشاقبة، **مرجع سابق**، ص 54.

[2]- صونية العيدي،**واقعة ممارسة المواطنية في ظل الإصلاح السياسي الحاصل في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علم الاجتماع،جامعة محمد خيضر بسكرة.2015/2014. ص82-83.

[3]- Samuel Huntington**, traduit par: Fancaiseburgeess. Troisiéme vague**: les democration de la fin Siecle (Paris: edition nouveau).1996,p 121.

هي إيضاح معنى الديمقراطية والتحول إليه".[1]

ويعرف **محمد عابد الجابري** التحول الديمقراطي "بأنه الانتقال إلى الديمقراطية من دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع ولا يقوم كيانها على مؤسسات لا تعلو على الأفراد والجماعات ولا تتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية".[2]

في اعتقادي، المقصود بالتحول الديمقراطي:" هو عملية انتقال من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي؛ بمعنى تراجع أنظمة سلطوية لتحل محلها أنظمة أخرى أكثر ديمقراطية، تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي والمؤسسات المتمتعة بالشرعية وعلى الانتخابات الحرة النزيهة كوسيلة للمداولة على السلطة".

هناك شبه إجماع على تعريف التحول الديمقراطي بكونه عملية الانتقال من نظم تسلطية نحو نظم ديمقراطية وفق التصور أو النمط الغربي، بحيث يطلق مفهوم التحول على جملة العمليات التي يمر بها النظام السياسي عبر مراحل مختلفة للانتقال من الحالة التسلطية إلى الحالة الديمقراطية.

يقوم التحول الديمقراطي على جملة من الافتراضات منها:

- ☒ أن الانتقال من نظام تسلطي إلى آخر ديمقراطي يمر عبر مراحل محددة، تبدأ بانهيار النظام القائم وتنتهي مرحلة تعزيز وترسيخ الممارسة الديمقراطية.
- ☒ أن هناك أنماط مختلفة للتحول، فهناك التحول السلمي، وهناك العنيف، وهناك التحول التدريجي الإصلاحي، مقابل التحول الثوري الجذري.
- ☒ التحول الديمقراطي له نهايات محددة تتمثل في إقامة وترسيخ النظام الديمقراطي الغربي وفق أنماط و أشكال معينة.

إذن وحوصلة مما سبق، التحول الديمقراطي يعني تغيرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي والانتقال بالمجتمع من وضع إلى آخر يشترط أن يكون أحسن من سابقه يتميز بمبدأ التداول على السلطة السياسة من خلال حق الأغلبية التي يفرزها التعبير الديمقراطي الحر والتنافس الحزبي والتعددي في إطار احترام حقوق الإنسان وحرياته وشخصيته الحضارية ولا بد أن يتجسد هذا التحول داخل المنظومة الاجتماعية والثقافية والسياسية للأمة أخذا وعطاءا.

إذا نظرنا إلى الإصلاح السياسي على أنه يوازي فكرة التقدم وينطوي بصفة جوهرية على فكرة التغيير المستمر نحو الأفضل، سواء في شكل إستراتيجية تراكمية تدرجية أو بوصفه عملية تطوير مجتمعي مستمر لتحسين أداء الأنظمة والمؤسسات والأفراد، فيمكننا أن نبين مسافة الاختلاف بين

---

[1]- صامويل هنتنجتون ، **الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، (ترجمة د عبد الوهاب علوب .) القاهرة : مركز خلدون للدراسات الإنمائية ، ط ، 1 1993ص 16.

[2]- محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**.بيروت: مركز الوحدة العربية، 1994.ص 8.

المفهومين على اعتبار التحول الديمقراطي مسار محدد المراحل والخطوات والنهايات، على عكس الإصلاح السياسي الذي يعبر عن آلية دائمة لتطوير وتحسين أداء النظام السياسي بشكل مستمر.

الفرع الرابع: علاقة الإصلاح السياسي بالتحديث السياسي

التحديث مفهوم مرتبط أساسا بما حدث في أوربا في مرحلة عصر النهضة، ثم أصبحت نظريات وأدبيات التحديث تعبر عن محاولات لتعميم عصر النهضة بكل آلياته وعملياته على كافة المجتمعات الساعية نحو الرقي. فتداخل مفهوم التنمية بالتحديث أثرى العديد من الآراء المختلفة.

إن مصطلح التحديث يعتبر أهم وأشمل المصطلحات، لكن في الوقت ذاته يعتبر أكثر المصطلحات ضيقا من حيث الثقافة والزمن. فالتحديث من الناحية التاريخية يشير إلى عملية التغير نحو أنماط من النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في غرب أوربا وأمريكا الشمالية ما بين القرنين السابع عشر والقرن التاسع عشر، ثم انتشرت إلى دول أوربية أخرى، وبعدها في دول أمريكا الجنوبية وآسيا وإفريقيا في القرن 19والقرن العشرين. آما يعتبر التحديث عملية ثقافية تشمل تبني قيم و مواقف ملائمة للطموح العلمي و التجديد العقلاني و الاتجاه نحو الإنجاز.

ومن خلال هذه الأطروحات يصبح التحديث عملية ينتقل بها المجتمع من وضعه التقليدي إلى وضع جديد وهو الحديث، وتتسم هذه العملية بالخصائص التالية:

1. عملية جذرية بمعنى أنها تتضمن تغيرا جذريا من التقليد إلى الحديث.
2. –عملية معقدة؛ بمعنى شمولها التغيرات في كل النظم المجتمعية، من التصنيع، والتحضر، والحراك الاجتماعي، وانتشار الوسائل التقنية، وصولا إلى ارتفاع معدلات التعليم، واتساع المشاركة الشعبية.
3. التحديث عملية نسقية، أي أن التغيير في عنصر يؤدي إلى التغيير في العناصر الأخرى.[1]
4. التحديث عملية عامة ، GLOBALأي ظاهرة لا تقتصر على مجتمع معين، وإنما تشهدها معظم الدول.
5. التحديث عملية طويلة المدى ومستمرة، أي أنها ليست انتقالا فجائيا من التقليدي إلى الحديث، وبالتالي فهي عملية تدرجية تتم على مراحل[2].

كما أن هناك عدة دراسات وأبحاث تقر أن التنمية السياسية والتحديث السياسي لهما نفس المعنى، بحيث يسيران متوازيان منذ أكثر من قرن في أنحاء كثيرة من العالم، كما يرتبطان بمعنى التغيير في اتجاهات الأفراد وسلوكهم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي من جهة، وبالتغيير في البناء الاجتماعي من جهة ثانية.

---

[1]- مسلم باباعربي، **محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي،المرجع السابق**، ص ص 242- 245.

[2]- بومدين طاشمة، **إستراتيجية التنمية السياسية دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر**،أطروحة دكتوراه مقدمة لقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة :الجزائر- 2006-2007. ص6.

إن التحديد الدقيق لمفهوم التحديث السياسي ظل مثاراً لاختلافات واجتهادات واسعة من أجل الوصول إلى فروق بين التنمية والتحديث،[1] ولذا فقد تعددت الكتابات والأبحاث والإسهامات الفكرية التي سعت لتحديد هذا المفهوم صعبة للغاية، وعليه سأعمد إلى محاولة رصد التعاريف التي أعطيت للمفهوم في عدد من الدراسات التي تيسر الإطلاع عليها، إما في مصادرها الأصلية، أو في بعض المراجع الأخرى، التي أشارت إليها ويتعلق الأمر بكتابات عدد من الباحثين الذين اهتموا بدراسة موضوعات التنمية، والتحديث السياسي سنذكر بعض التعاريف لهاته الأخيرة منها:

عرف ايزنستادت Eisenstadt التحديث السياسي " أنه سلسلة من المعالم البارزة وغالبا ما تقدم كبشائر وشروط للتحديث السياسي" وأهم الشروط هي:

1. درجة عالية من التمايز في النظام السياسي؛ أي مأسسة وتطوير أو نمو المركز والوحدة السياسية، مع تحديد الأهداف والقدرة على التكيف.
2. اتساع أنشطة المركز الإداري والتنظيم السياسي وتغلغلها في كافة مجالات وأقاليم المجتمع.
3. ميل السلطة الكامنة للانتشار على أوسع نطاق وجماعة في المجتمع.
4. إضعاف النخب التقليدية والشرعية التقليدية للحكام عن طريق الزيادة في المسؤولية الأيديولوجية والمؤسسية للحكام تجاه المحكومين الذين يملكون السلطة الكامنة.[2]

وهناك من عرف التحديث السياسي أنه:" عملية تجديد تمكن النظم السياسية من مسايرة التغيير الاجتماعي والاقتصادي السريع من خلال تبنيها لثقافة سياسية ذات طابع عقلاني ونابعة من بيئة خارجية".[3]

إن أبرز المفكرين الذين كتبوا عن مفهوم التحديث، صموئيل هنتنجتون الذي لديه العديد من الدراسات والأبحاث والإسهامات الفكرية حول المفهوم، وفي كتابه المعنون" النظام السياسي للمجتمعات متغيرة".[4] ويحدد في نفس الموضوع ثلاث عناوين كبيرة وهي تمثل محور التقاء العديد من الكتابات الغربية حول مفهوم التحديث السياسي هي:

- ترشيد السلطة السياسية: بمعنى أن تستبدل السلطات التقليدية المتعددة بسلطة سياسية موحدة وعلمانية وقومية.
- تمايز وظائف جديدة وتنمية بنيات متخصصة لممارسة هذه الوظائف.
- المشاركة السياسية المتزايدة في الحياة السياسية من جانب جماعات اجتماعية في المجتمع.

---

[1]- نزار مؤيد جزان، **محاصرات في التنمية السياسية، مرجع سابق**، ص3.

[2]- Eisenstadt, S, F, « **Bureaucracy and Political Development»,** in: La Palombara, Joseph, Bureaucracy and Development, (Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 1963. pp98-100.

[3]- (---،---) **مدخل تمهيدي الإطار النظري والتاريخي لمفهوم التحديث السياسي**، دون دار النشر، د- ط ،ص21

[4]- Huntington, S, P**, Political System in Changing Societies,** New Haven: Yale University Press, 1968. p 488.

أما جوهر عملية التحديث السياسي لدى هنتجنون فهو " تمأسس المنظمات والإجراءات السياسي" والمقصود بعملية المأسسة هو "تلك العملية التي بها تكتسب المنظمات والإجراءات قيمة واستقراراً وثباتاً".[1]

حيث ربط مفهوم التحديث السياسي بالمؤسسة، فهو يطرح ضرورة تحقيق "الاستقرار" أو "النظام العام" عن طريق إيجاد مؤسسات سياسية مثل: "الأحزاب التي تنظم المشاركة السياسية" بمعنى أن التحديث السياسي – عند هنتنجتون– هي العلاقة بين المؤسسة السياسية من ناحية والمشاركة السياسية من ناحية أخرى.

وهكذا يمكن تعريف التحديث السياسي بأنه:"عملية تغيير شاملة ومستمرة لمواكبة تطورات العصر، على مستوى الفكر والممارسة السياسية قصد الاستفادة المثلى من كافة الإمكانيات والموارد المتاحة في عملية البناء المؤسسي الشامل، وبما يتلاءم مع خصوصيات وقدرات المجتمع الذي يتجه صوب التحديث.

وفي الأخير يكمن القول أن مفهوم الإصلاح السياسي مغايرا تماما عن التحديث السياسي، حيث أن الأول، يعني الانتقال من نظام إلى آخر أكثر قدرة على التعامل مع المشكلات والاستجابة للمطالب النابعة من البيئتين– الداخلية والخارجية– من خلال التعديلات على الممارسة السياسية والدستورية لما يناسب متطلبات الإصلاح. أما المفهوم الثاني "التحديث السياسي" يعني عملية إدخال وتحول كلي شامل في نظم المجتمعات التقليدية، الذي لم يتم الوصول إلى المجتمعات الحديثة استنادا إلى نقل التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي المميز للمجتمعات الغربية المتقدمة اقتصاديا والمستقرة سياسياً نسبياً بدلا من النماذج التقليدية في هاته المجتمعات.

المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للمشاركة السياسية:

تعتبر المشاركة السياسية معلماً من معالم الدول الحديثة، ومبدأ سياسيا نميز به الدول الحديثة المتقدمة التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والمساواة في الحقوق والواجبات المتبادلة عن الدول الاستبدادية التسلطية التي تقوم على احتكار كرسي الحكم، وهو –المشاركة السياسية– مبدأ راسخ بين الدول والمجتمعات التي تراعي الاختلاف والتنوع والتعارض وحقوق الأقليات.

سنحاول في هذا المبحث التعرض للمشاركة السياسية من منظورات عدة وبأطروحات مختلفة غربية وعربية، لنستخلص في كل محطة مهمة حوصلة إجرائية،ناهيك عن أشكال ومستويات والخصائص والمحددات ودوافع بالإضافة إلى أهمية وأبعاد المشاركة السياسية.

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية:

تعتبر المشاركة السياسية جوهر للتنمية، وشكل من أشكال العمل السياسي المتميز في تحليل النظم السياسية المقارنة والذي يختلف من نظام سياسي إلى آخر، فهي وسيلة لتفعيل المشاركة الشعبية

[1]- (---،---)**مدخل تمهيدي الإطار النظري والتاريخي لمفهوم التحديث السياسي، مرجع سابق**،ص20.

في العمل السياسي وتطوير الديمقراطية التشاركية، وعلاوة على ذلك تعد المشاركة السياسية مؤشر قوي الدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع ونظامه السياسي.

الفرع الأول: تعريف المشاركة السياسية:

سنتطرق أولا إلى تعريف المشاركة بصفة عامة ثم يليها تعريف المشاركة السياسية

أولا: مفهوم المشاركة:

لغة:

كلمة مشاركة " تعني المساهمة من الفعل ساهم، يساهم وهي كلمة لاتينية مشتقة من اسم المفعول Participa ré و يتكون هذا المصطلح اللاتيني من جزئين الأول هو Pars بمعنى جزء Part، والثاني وهو Compar و يعني القيام بـ ، وبذلك فإن كلمة المشاركة حرفيا تعني القيام بدور.[1]

وجاء تعريف كلمة مشاركة في أصول اللغة العربية على أن أصل كلمة مشاركة جاءت من كلمة الشركة أو الشرك (بكسر الشين) أي بمعنى قد اشتركا و شارك أحدهما الآخر ... وكلمة مشاركة تأني على وزن مفاعلة من الفعل شارك يشارك مشاركة و هي لا تكون إلا بين اثنين فصاعدا[2].

اصطلاحا:

تعرف المشاركة بوجه عام على" أنها أي عمل تطوعي، ناجح أو غير ناجح، منظم أو غير منظم، مؤقت أو مستمر، شرعي يهدف إلى التأثير على اختيار السياسات العامة، وإدارة الشؤون العامة واختيار المسؤولين في جميع المستويات المحلية أو الوطنية[3]

ومن التعريفات العامة للمشاركة نجد أيضا ذلك القائل بأنها: "التعاون القائم على الشعور بالمسؤولية الاجتماعية من أفراد المجتمع ومنظماته وقياداته، نابعة من اتجاه اجتماعي ومبادئ ثقافية وأخلاقية"

هذا ويذهب تعريف آخر للقول بأن المشاركة تعني:"وجود الأهداف الوجدانية للمشاركة لدى الأفراد وتحولها إلى أهداف معرفية لحل مشاكلهم البيئية سواء بالمشاركة في اتخاذ القرارات والتنفيذ, أو المتابعة والتقييم والتي يكتسب الأفراد من خلالها أهدافا مهارية"

ويعرف آخرون المشاركة على أنها تلك التفاعلات التي تحدث بين المواطنين، و المؤسسات الحكومية للدولة من أجل تحقيق المصلحة العامة [4]

كما أن هناك من عرف المشاركة على أنها هي الجهود المشتركة (حكومية و أهلية) في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقا لخطط مرسومة وفي حدود السياسة الاجتماعية للمجتمع[5]

---

[1] طارق محمد عبد الوهاب، **سيكولوجية المشاركة السياسية**، القاهرة، دار غريب، 1999، ص106

[2] محمد عبد الله عمر الفلاح، **السلطة من المشاركة إلى الممارسة الشعبية**، بنغازي، اللجنة الشعبية العامة للثقافة و الإعلام، 2006، ص25

[3] طارق محمد عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص 107

[4] محمد محمد عبد الله عمر الفلاح، **مرجع سابق**، ص19

[5] طارق محمد عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص 106

ثانيا: تعريف المشاركة السياسية:

لقد أجمع العلماء و الدارسين في العلوم السياسية عن استحالة تحديد مفهوم موحد للمشاركة السياسية نظرا لوجود عدة مقاربات و لكنهم أجمعوا كلهم على أن المشاركة السياسية هو ذلك الوعي الذي يصدر من المواطنين بإرادتهم والقائم على شعورهم بالمسؤولية.

فيعرف "**صموئيل هنتنجتون**" المشاركة السياسية على أنها: "النشاط الذي يقوم به مواطنون معينون بقصد التأثير على عملية صنع القرار الحكومي".

ويعرف "**أهلينر**" المشاركة السياسية على "أنها عمل تطوعي مقصود يهدف إلى التأثير في القرارات السياسية"

ويذهب "**جرينشتين**" إلى إن المشاركة السياسية "هي تلك الأنشطة التي تأتي في الفترة ما بين الانتخاب و الأخر، والتي يحاول من خلالها التأثير على القرارات الحكومية التي تتعلق بالمشكلات التي تهمهم ".

كما تعرف المشاركة السياسية على أنها نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين في الشؤون العامة للدولة[1]

يعرف **صلاح منسي** المشاركة السياسية على أنها عملية دينامية يشارك الفرد من خلالها في الحياة السياسية لمجتمعه بشكل إرادي وواع من أجل التأثير في المسار السياسي العم بما يحقق المصلحة العامة التي تتفق مع أرائه وانتمائه الطبقي.

يعرف **رايت Wright** المشاركة السياسية أنها نشاط يقصد به رسميا التأثير في اختيار القائمين بالحكم وفي كيفية قيامهم به [2]

ويرى **عبد الهادي الجوهري** أن المشاركة السياسية هي العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق و انجاز هذه الأهداف

أما تعريف **إسماعيل علي سعد** الذي يرى أن المشاركة السياسية هي انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه سواء أكان هذا الانشغال عن طريق التأييد أو الرفض أو المقاومة أو التظاهر وما إلى غير ذلك، فيما يعرف **بوث Booth** المشاركة السياسية أنها محاولة للتأثير على توزيع المصالح العامة.[3]

وفي وجهة نظر بعض المفكرين يرون أن المشاركة السياسية تحتاج إلى الجرأة والشجاعة[4]؛ يعني أن ليس من السهل ممارستها.هذه من وجهة نظرهم.

---

[1] عبد الله عمر الفلاح، **مرجع سابق**، ص32

[2] طارق محمد عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص 110

[3] طارق محمد عبد الوهاب، **نفس المرجع**، ص 112

[4]- علي محيى الدين القره داغي، **المرأة والمشاركة السياسية والديمقراطية دراسة فى الفقه والفكر الإسلامي**. بحث مقدم للدورة السادسة عشر للمجلس، اسطنبول:جمادى الآخرة 1427هـ /يوليو 2006م. ص41.

وهناك من عرف المشاركة السياسية أنها:" التعبير العملي عن العقد الاجتماعي الطوعي لا مفهومه فحسب، بل في واقعه العملي. فليس من الضروري أن ينتظم الأشخاص في تنظيمات ومؤسسات تتخذ الشكل المدني حتى يسمح لهم بالمشاركة".[1]

مما سبق من التعاريف يمكننا الفهم أن المشاركة السياسية مهما اتسعت نظراتها وذلك نظرا للزاوية التي يراها منها كل طرف إلا أنها لا تخرج عن كونها عملية تهدف إلى إشراك المواطن في صنع القرارات من خلال ثلاثية المعرفة، التأثير، و الإرادة.

الفرع الثاني: مستويات المشاركة السياسية:

أولاً: أشكال المشاركة السياسية:

بما أن المشاركة السياسية هي: إسهام وانشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه سواء كان هذا الانشغال عن طريق التأييد أو الرفض أو المقاومة أو التظاهر، تتمثل أشكال المشاركة السياسية في

1 . مشاركة تقليدية:

ويعد التصويت أكثر أنماط المشاركة شيوعا حيث تعرفه الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية على حد سواء[2] .

2 .مشاركة غير تقليدية:

بعضها قانوني مثل الشكوى وبعضها قانوني في بعض البلاد وغير قانوني في بلاد أخرى كالتظاهر والإضراب وغيره من السلوكيات السلمية.

وأصبحت أساليب المشاركة السياسية وأشكالها في الوقت الحاضر أكثر تنوعاً في ظل التطور التكنولوجي الهائل وما يوفره من وسائل اتصال لم تكن متوفرة منذ بضعة عقود، فقد أصبح الانترنت قوة مؤثرة في الحملات السياسية، حيث يلاحظ أن الشباب يشاركون بفاعلية في الحملات الانتخابية من خلال المدونات"Blogs" وشبكات التواصل الاجتماعي ومنتديات الحوار الحية واللقاءات المنظمة عبر الانترنت.[3]

ثانياً: مستويات المشاركة السياسية:

توجد تصنيفات عديدة لأشكال المشاركة السياسية، ويرجع سبب ذلك لاختلافها من نظام سياسي إلى آخر، وهي مختلفة الأبعاد، ولقد أخذت المشاركة السياسية أشكالا عديدة لعل من أبرزها:

---

[1]- غنية شليغم **إشكالية المجتمع والمشاركة السياسية في الجزائر**،(د س)، (د ط).ص29.

[2]- ياسر علي محمدعودة، **المشاركة السياسية (الاتجاه والممارسة) وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية**، (رسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير)،2014.ص 39.

[3]- سامية خضر صالح، **المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا**، (د م ط)(جامعة عين الشمس، 2005).ص28-30.

ا – حسب دراسة قام بها **كارل دوتش(Karl Deutch) فقد قسم مستويات المشاركة السياسية إلى الأتي:**

المستوى الأول (الأعلى): يمثل المستوى الأعلى للمشاركة السياسية، ويضم النشطاء في العمل السياسي، ويشمل النخب السياسية والمدنية التي تتوافر فيها معايير التعليم، وامتلاك أدوات الحركة والدعاية لنشر تأثيرها على قطاعات عريضة من أفراد المجتمع.[1]

قد وضع**كارل دوتش** ستة شروط يكفي أن تتوفر ثلاثة منها في شخص ما ليكون منتميا إلى هذه الفئة وهي:

أ– عضوية منظمة سياسية.

ب– التبرع لمنظمة سياسية أو المرشح الانتخابات العامة.

ت– حضور اجتماعات سياسية بشكل دوري.

ث– المشاركة في الحملات الانتخابية.

ج– توجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للسلطة التنفيذية أو النيابية أو الصحافة.

ح– الحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

المستوى الثاني : ويشمل هذا المستوى المهتمين بالنشاط السياسي الذين يصوتون في الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية، والذين لهم علاقة بالنشاط السياسي.

المستوى الثالث : ويشمل هذا المستوى الهامشين يشمل الذين يشاركون بشكل موسمي في العمل السياسي، أو يشاركون اضطرارا يا في أوقات الأزمات وعندما تكون مصالحهم مهددة، أي أنهم لا يهتمون بالأمور السياسية ولا يتدخلون فيها، كما أنهم لا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي ولا يخصصون أي وقت أو موارد له، و إذا كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات خصوصا عندما يتعلق الأمر بالظروف المعيشية التي تهدد المواطن؛ أو عندما يشعرون بأن مصلحتهم المباشرة مهددة أو بأن ظروف حياتهم معرضة للتدهور.

المستوى الرابع : وهم المتطرفون سياسيا وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة، و يلجأون إلى أساليب العنف، والذين يشعرون بعداء تام للنظام القائم وسياسيته، وتراهم يعزفون عن المشاركة وينخرطون في المعارضة ولا يعترفون بالسياسة ولا السياسيين. والفرد الذي يشعر بعداء تجاه المجتمع بصفة عامة أو تجاه النظام السياسي بصفة خاصة إما أن ينسحب من كل أشكال المشاركة وينضم إلى صفوف اللامبالين، و إما أن يتجه إلى استخدام صور من المشاركة تتسم بالحدة والعنف.[2]

---

[1]- فتحي معيفي،**" الحوكمة الانتخابية ودورها في تعزيز المشاركة السياسية في الجزائر".(** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: السياسيات العامة المقارنة. جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.(2013/2012).) ص61.

[2]- غرمة محمد البشير، **دور المشاركة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي (دراسة حالة تونس)**، (مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2015/2014)، ص 13

ويفترض **ليستر ميلبراث (L.Milbrath)** وجود تسلسل هرمي للمشاركة يتراوح بين عدم المشاركة وبين تولي منصب عام، ويكون أقل مستويات المشاركة الفعلية هو التصويت في الانتخابات:

1-**المجالدون** (Gladiators)**:**وهم النشطون دائما في مجال السياسة

2-**المتفرجون** (Spectators):وهم الذين يشاركون في السياسة بمقدار الحد الأدنى.

3-**اللامبالون** (Apathetics)**: و**هم الذين لا يشاركون في السياسة على الإطلاق

فيما يعدد **جيمس أندرسون** مستويات المشاركة السياسية إلى ثلاث مستويات وهي:

المستوى الجزئي: يتميز بخصوصية و محدودية القضايا المثارة من قبل المواطنين وعدم عموميتها، حيث أن المتأثرين و المنتفعين بل و المشاركين هم قلة مقارنة مع المجموع الذي لم يتأثر.

المستوى الفرعي: يطلق عليه أيضا مجموعة السياسات الفرعية أو التحالفية وفي بعض الأحيان الوحدات الحكومية الفرعية، ويظهر بتفاوت اهتمام المواطنين بموضوعات السياسة العامة.

المستوى الكلي: يستقطب القضايا الكلية و تتم فيه الاهتمامات و المشاركات السياسية من قبل الأفراد و كل الأطراف والفاعلين السياسيين الرسميين و غير الرسميين، الذين يدلون ببدائلهم في هذه القضايا، وبذلك تتسع دائرة المشاركين.[1]

ويرى صاموئيل هنتنجتون في دراسته لظاهرة التحديث السياسي لدول العالم الثالث أن للمشاركة السياسية ثلاث مستويات و وهي:

- **المستوى الأول:** تكون فيه المشاركة السياسية منخفضة جدا باقتصارها على نخبة صغيرة من الأرستقراطيين التقليديين أو البيروقراطيين.

- **المستوى الثاني:** هو مستوى تكون فيه المشاركة السياسية متوسطة وذلك لدخول الطبقة الوسطى معترك السياسة.

- **المستوى الثالث:** هو مستوى تكون فيه المشاركة السياسية مرتفعة، ويميزها دخول النخبة و الطبقة المتوسطة في الحياة السياسية و يعد هذا المستوى من صفات النظام البريتوري.[2]

إن بعض الدول لديها مستويات مقبولة ومعترف بها من المشاركة السياسية تؤدي أغراض المشاركة، والبعض الآخر لديه مستويات عليا أكثر مما تتحمله طبيعة مرحلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والبعض الثالث لديه مستويات أقل من طبيعة المرحلة التي يمر بها.

وعليه ومن خلال هذه المستويات يتبين لنا أن مستويات المشاركة السياسية ترتبط بالثقافة السياسية السائدة ودرجة الوعي لدى المواطنين، وان هذه المستويات موجودة في كافة الأنظمة السياسية على اختلافها، وان كانت أكثر وضوحا في الأنظمة الديمقراطية التي تسمح بقدر من الحرية، واحترام

[1] ليلى بن برغوث، **الإعلام المرئي و المشاركة السياسية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير،جامعة باتنة،2010/2011، ص167

[2] - ليلى بن برغوث، **نفس المرجع**، مرجع سابق، ص171

حقوق الإنسان التي تؤكد على حق المواطن في المشاركة السياسية، خصوصا من خلال الانتخابات الدورية.[1]

الفرع الثالث: أنواع المشاركة السياسية:

المشاركة السياسية خصائص نذكرمنها:

– المشاركة السياسية توحد الفكر الجماعي للجماهير حيث تساهم في بلورة فكر واحد نحو الإحساس بوحدة الهدف والمصير المشترك و الرغبة في بذل الجهود لمساندة الحكومة و التخفيف عنها.[2]

كما تتميز المشاركة السياسية على أنها:

– **الفعل Action:** بمعنى الحركة النشطة للجماهير في اتجاه تحقيق هدف أو مجموعة أهداف

– **التطوع Voluntary:** بمعنى تقديم جهود الموطنين طواعية و بحرية تامة في اختياراتهم تحت شعورهم القوي بالمسؤولية الاجتماعية تجاه القضايا و الأهداف العامة، وليست تحت تأثير أي ضغط خارجي أو إجبار مادي أو معنوي.

– **الاختيار Choise:** وهو إعطاء حق المشاركين بتقديم المساندة و التعضيد للعمل السياسي و القادة السياسيين وحجم هذه المساندة خاصة في حالة تعارض العمل السياسي و الجهود الحكومية مع مصالحهم الحقيقية و أهدافهم المشروعة.[3]

ثانيـاً: أنـواع المشاركة السياسية:

هناك عدة أنواع للمشاركة السياسية سأتطرق إليها على شكل نقاط وهي كالآتي:

- ✓ المتابعة السياسية للقضايا و الأحداث.
- ✓ المشاركة بالتصويت و الترشيح في الانتخابات العامة و النوعية.
- ✓ الاشتراك في الحملات السياسية، مثل توعية الجماهير بالمشاركة في التصويت.
- ✓ الاشتراك في المظاهرات و المسيرات و الاضطرابات بهدف التأثير على القرار السياسي.
- ✓ المشاركة في الندوات و المؤتمرات، و الصالونات السياسية.
- ✓ الإسهام في مشروعات الخدمة الاجتماعية و الجهود الذاتية.
- ✓ الانضمام إلى حزب سياسي أو جماعة ضغط بصورة نشطة.

الفرع الرابع: محددات و متطلبات المشاركة السياسية:

أولاً: محددات المشاركة السياسية:

---

[1]- فتحي معيفي،**المرجع السابق**، ص 61.

[2] - ليلى بن برغوث، **المرجع السابق**، مرجع سابق، ص ص183،184

[3]- عبد الرؤوف بورزق، **دور المشاركة السياسية في ترقية حقوق المواطنة بالجزائر**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010/2009)، ص18.

ونقصد هنا بمحددات المشاركة السياسية المتغيرات التي تؤثر في عملية المشاركة السياسية و التي تتحكم في مدى ناجعة وفعالية العمل السياسي و من ضمن هذه المحددات ما يأتي:

1 – **المنبهات السياسية:** إن تعرض الفرد للمؤثرات السياسية يزيد احتمال مشاركته في الحياة العامة، غير أن التعرض للمنبه السياسي لا يفضي بالضرورة إلى المشاركة. و هي تصدر عادة –هذه المنبهات– من وسائل الإعلام المختلفة والحملات الانتخابية الاجتماعات العامة وغيرها.

2 – **المتغيرات الاجتماعية:** يتأثر مدى المشاركة السياسية بالمتغيرات الاجتماعية المختلفة مثل التعليم و الدخل والمهنة والجنس والسن ...وغيرها، فمثلا قد يكون أصحاب الدخل المتوسط أكثر مشاركة من ذوي الدخل الضعيف، ويرتفع مستوى المشاركة أيضا بارتفاع مستوى الوعي و التعليم فمن الطبيعي أن الشخص المتعلم يكون أكثر وعيا ومعرفة بالقضايا السياسية و أشد إحساسا بالقدرة على التأثير في صنع القرار وتكوين آراء بخصوص مواضيع و قضايا مختلفة، وهكذا بالنسبة للمتغيرات الاجتماعية الأخرى.

3 – الإطار السياسي: ترتبط المشاركة السياسية بعناصر الإطار السياسي التي تتمثل في رؤية القيادة لدور المواطن ومدى توافر الحرية للتنظيمات الحزبية و الشعبية و المجالس النيابية المنتخبة و طبيعة النظام الإعلامي، فمثلا بعض الدول ليس بها دستور و بعضها الآخر ليس بها مجالس نيابية، وان وجدت فهي شكلية و تتفاوت هذه الدول بين الأخذ بالحزب الواحد و التعددية الحزبية أو عدم الأخذ بالنظام الحزبي من أساسه. هذا المستوى الهابط من المؤسسية السياسية يقابله تغير اقتصادي اجتماعي مرموق، ولعل هذه الفجوة بينهما هي المصدر الأساسي لعدم الاستقرار السياسي الذي يعاني منه كثير من الدول النامية.[1]

ثانياً: متطلبات المشاركة السياسية:

تتطلب المشاركة السياسية ضرورة توافر عدد من العناصر التي تزيد من فاعليتها وتضمن بقاءها واستمرارها، وتساعدها على تحقيق أهدافها وأهم هذه المتطلبات هي:

- ضرورة ضمان توفير المتطلبات والاحتياجات الأساسية للجماهير مثل الغذاء والكساء والمسكن الملائم والصحة والتعليم وفرص العمل وحرية التعبير وغيرها من الاحتياجات التي تحقق الإشباع المادي والنفسي للإنسان، ويتيح له قدراً من الاستعداد للمشاركة في الحياة العامة داخل وطنه.
- ارتفاع مستوى وعى الجماهير بأبعاد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع، ويكتسب هذا الوعي : إما عن طريق سعى الأفراد لبلوغ هذه القدر المطلوب من المعرفة، أو عن طريق الوسائل المختلفة لتكوين الرأي العام داخل المجتمع مثل المؤسسات الحكومية العاملة في مجال الإعلام والثقافة والتعليم أو المؤسسات غير الحكومية، كالنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الخاصة، والاتحادات.. بالإضافة إلى الأحزاب السياسية.

[1] - ليلى بن برغوث، **الإعلام المرئي و المشاركة السياسية، مرجع سابق**، ص 188،190.

- الشعور بالانتماء للوطن، و إحساس المواطنين بأن مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع تمثل واجباً تفرضه العضوية في هذا الوطن.
- الإيمان بجدوى المشاركة : فإحساس المواطن بأهمية المشاركة وفاعلية هذه المشاركة وسرعة استجابة المسئولين، يعمق من شعوره بجدوى مشاركته و مردودها المباشر على تحسين صورة حياته وحياة الآخرين داخل المجتمع.
- وجود التشريعات التي تضمن وتؤكد وتحمى المشاركة، وكذلك الوسائل والأساليب المتنوعة لتقديم وعرض الآراء والأفكار والاقتراحات بوضوح تام وحرية كاملة، ومع توافر الأساليب والوسائل والأدوات التي تساعد على توصيل هذه الأفكار والتي تضمن وصول هذه المشاركات لصناع القرار .[1]
- ضرورة التزام وسائل الاتصال بالصدق والموضوعية في معالجة القضايا والأحداث والمشكلات المختلفة، و إفساح المجال أمام كافة الآراء والاتجاهات والأفكار للتعبير عن نفسها بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية أو المهنية. [2]

المطلب الثاني: أهمية ودوافع المشاركة السياسية:

الفرع الأول: أهمية المشاركة السياسية

تعود أهمية المشاركة السياسية بارتباطها بتنامي السلوك الحضاري في المجتمعات التي تتجه نحو الديمقراطية، ويمكن القول إن المشاركة السياسية أصبحت ظاهرة متأصلة بالحياة السياسية، قوامها النضج الثقافي و السياسي، من خلال وجود حرية الاعتقاد و التفكير و حرية الرأي و التعبير للأفراد و القوى الاجتماعية و السياسية، بالإضافة إلى التنوع الحزبي و احترام الرأي و الرأي الآخر، فهي تولد نوع من التعايش السلمي و المسالمة و التسامح بين الأفراد و قوى المجتمع، و يحق القول أن من هذا المنطلق أصبحت المشاركة السياسية مرادفة للديمقراطية.

ويرى الباحثين أن أهمية المشاركة السياسية تعود باعتبارها المحصلة النهائية لجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية في أي مجتمع، تتضافر هذه العوامل معا في تحديد بنية المجتمع و نظامه السياسي و سماته العامة، و تحدد نمط العلاقات الاجتماعية و السياسية.

وتعد المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطيا ومن أهم مبادئ الدولة الوطنية، بل معلما رئيسيا من معالم المجتمعات المدنية الحديثة التي يمكن من خلاله التمييز بين الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم

[1] منى ، عليوة محمود ، **"مفهوم المشاركة السياسية "** دمشق: مركز الدراسات النظرية والحقوق المدنية،(2017-01-11)،المتوفر على الرابط : http://www.mokarabat.com/s5459.htm

[2] - منى ، عليوة محمود ، **مرجع سابق.**

على المواطنة و المساواة في الحقوق والواجبات، من الأنظمة الاستبدادية المولية التسلطية التي تقوم على الاحتكار[1].

الفرع الثاني: دوافع المشاركة السياسية:

يسعى الفرد للمشاركة في مختلف المجالات والميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، انطلاقا من عدة دوافع منها ما يتصل بالمجتمع ككل، ومنها ما يتعلق باهتمامات الفرد واحتياجاته الشخصية. وعلى هذا يمكن الحديث عن نوعين من الدوافع:

1-**الدوافع العامة** : وتتمثل في:

-الشعور بأن المشاركة واجب والتزام من كل فرد تجاه المجتمع الذي يعيش فيه، مما يستوجب مشاركة الجماهير بفعالية في الحياة العامة للمجتمع فيعبرون عن آرائهم وأفكارهم ورغباتهم في فيما يحب إبرازه من قرارات وقوانين وسياسات.

- عوامل التنشئة الاجتماعية والسياسية في محيط الأسرة والمدرسة و الأحزاب وغيرها من المؤسسات التي تنمي في الفرد قيمة المشاركة ، وتجعل منه مواطنا مشاركا.[2]

2- **الدوافع الخاصة:** تتمثل في:

- محاولة التأثير على صنع السياسية العامة في المجتمع لتكون ملائمة للاحتياجات الفعلية والرغبات الخاصة بأفراد المجتمع والتي تعود بالنفع عليهم.

أما "ميلبراث" و"جويل" فقد أكدا بأن العوامل الرئيسية التي تدفع إلى المشاركة هي: خصائص الشخصية والمهارات، توافر المثيرات السياسية، فكلما زاد تعرض الفرد إلى المثيرات السياسية كأمثال: المناقشة السياسية، أو الانتماء إلى منظمة تشارك في أحد أشكال النشاط السياسي يؤدي إلى ارتفاع درجة المشاركة السياسية. من جانب آخر، هناك ارتباط بين نمط الشخصية والدافع إلى المشاركة السياسية، حيث أن الشخصيات الاجتماعية والشخصيات المسيطرة والانبساطية أكثر احتمالا لأن تكون نشطة سياسيا.[3]

الفرع الثالث: وسائل المشاركة السياسية:

1. المشاركة عن طريق الاقتراع المباشر في الانتخابات؛ و ينظر إليها كواحدة من أهم سبل المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية، و ترتبط هذه العملية مباشرة بالديمقراطية التمثيلية التي تعني أن الشعب يمارس السلطة من خلال اختياره الحر المباشر لممثليه. ورغم كل مظاهر الديمقراطية و الشفافية التي تبدو في مثل هذه المشاركة إلا أن نجاحها الحقيقي يبقى خاضعا لعوامل أخرى كثيرة،

---

[1] - عبد الرحيم سليم هاشم الشوبكي، **دور حركة الشبيبة الطلابية في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين 2004 -2012**،(جامعة نابلس، 2013،) ص 35

[2]- عبد الرؤوف بورزق، **دور المشاركة السياسية في ترقية المواطنة بالجزائر-دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية**- (مذكرة لنيل الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة- الجزائر- 2010/2009.) ص 16-18

[3]- طارق محمد عبد الوهاب، **سيكولوجية المشاركة السياسية**، **المرجع السابق**،ص (20-22).

أهمها قدرة المجتمع على متابعة و محاسبة هؤلاء الممثلين و عدم الاعتماد على الثقة العمياء التي قد تحول الممثلين إلى كيان منفصل عن المجتمع المحلي الذي انتخبه.

2. المشاركة عبر الاستفتاء الشعبي؛ حيث تلجأ الأنظمة الديمقراطية أحيانا للحصول على تأييد شعبي لقانون أو إجراء معين إلى استفتاء الشعب قبل تطبيق هذا القانون أو الإجراء، لكن الملاحظ أن بعض الأنظمة تلجأ لمثل هذا النوع من المشاركة الشعبية من أجل تحقيق أهداف معينة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، أو لإجراء تعديلات جوهرية في بعض مواد الدستور الرئيسية التي يجد النظام السياسي نفسه عاجزا عن إجرائها عبر الطرق الديمقراطية الأخرى.

3. المشاركة عن طريق الاعتراض الشعبي؛ حيث يمنح للمواطنين – في حالات محددة دستوريا – حق الاعتراض على قانون صادر عن البرلمان و خلال فترة محددة، لكن هذا الشكل لا زال بعيد التحقيق في مجتمعاتنا العربية عموما نتيجة عوامل كثيرة مثل ضعف الوعي السياسي و غياب التأطير الحقيقي للجماهير بشكل يعبر عن موقفها الحقيقي تجاه قضية معينة بغض النظر عن اختلافاتها السياسية الأخرى.

4. المشاركة عن طريق الاقتراع الشعبي؛ حيث يتمتع الأفراد وفق الدستور بحق تقديم مشاريع قوانين أو أفكار يرون أنها تصلح لأن تكون قانونا، ثم يقومون بعرضها على الجهات المعنية.

5. المشاركة عن طريق المطالبة بإعادة الانتخاب؛ حين يعبر المواطنون عن اعتراضهم على انتخاب بعض النواب أو مسؤولين عموميين إذا ظهر الشك في نزاهتهم مثلا و يتم ذلك من خلال الإجراءات القضائية القانونية المباشرة.

6. المشاركة عن طريق اللجوء لوسائل الضغط؛ مثل الإضراب أو القيام بالمظاهرات لأهداف سياسية، أو العصيان المدني، وحتى اللجوء أحيانا للعنف ضد مؤسسات الدولة أو رموزها، وهذا النوع الأخير يلجأ إليه في حال إغلاق جميع قنوات المشاركة الشرعية الأخرى، ويعتبر هذا الشكل من أشد أشكال المشاركة خطورة و خطرا، حيث أنه قد يمثل في حالات معينة رفضا شعبيا كاملا لوجود نظام سياسي معين أو سعيا لتغيير هذا النظام برمته عبر حركة شعبية واسعة ذات أشكال نضالية مختلفة ومتدرجة في تصاعدها. وهذا الشكل من المشاركة يتطلب وجود منظمات مجتمع مدني قوية إلى جانب تشكيلات سياسية حزبية تلتقي على قاسم مشترك واحد، ولو كان تكتيكيا مرحليا، من أجل خوض معركة معينة و ضمن مرحلة معينة، يغلب أن يكون فيها النظام السياسي القائم قد وصل إلى منعطف حاسم في مجرى حياته و حياة المجتمع بأسره.

7. المشاركة عن طريق جماعات الضغط؛ و ذلك عندما تكون القنوات الرسمية للمشاركة فاعلة أو مجدية أو مؤثرة، وهنا لابد من الإشارة إلى أن مجموعات الضغط هذه و رغم تسترها تحت غطاء

المشاركة إلا أن كثيرا من جماعات الضغط تكون ممثلة لشريحة محدودة العدد واسعة النفوذ اقتصاديا وسياسيا و يكون نشاطها ملتزما إلى حد كبير بمصالح هذه الشريحة تحديدا.[1]

8. المشاركة عن طريق تنظيمات المجتمع؛ كالجمعيات النسوية و الاتحادات الطلابية والنقابات والجمعيات الثقافية و الدينية وذلك من أجل بلورة رأي عام ضاغط على الحكومة.

9. المشاركة عن طريق الأحزاب التي تعتبر من ركائز الأنظمة الديمقراطية و من أهم المؤسسات السياسية التي تمنح النظام السياسي صبغته الديمقراطية وهي بمثابة حجر الزاوية في تأطير و تفعيل المشاركة الشعبية السياسية.

المطلب الثالث: معوقات المشاركة السياسية

فالمعوقات سنتحدث عنها من خلال الممارسة وضعف وسائل المشاركة والتأثيرات الداخلية

الفرع الأول:ممارسة العمل السياسي

لا خلاف على أن بعض دول العالم الثالث تعاني من انفصام أخلاقي حيث يوجد تباين واضح بين ما تنص عليه الدساتير وما يمارس بالفعل فإن كانت الدساتير تفي بحرية ممارسة العمل السياسي والتكافؤ في الفرص بين المواطنين ،إلا أن الواقع الفعلي هو تركيز السلطة ووضع القرار في قبضة الحكام وبمشاركة سدنة النظام من أصحاب المصالح الذين يقررون ما يرونه وبالشكل الذي يروق لهم وبدون استماع أو سماع وجهة نظر المواطن،أو أن يبدي البعض آراءهم فهم خارجون عن الشرعية وهو ضد مصلحة الوطن .. ويحاربون في أرزاقهم،وبعد ذلك لا يكون لدى المواطن أي مصداقية في المشاركة.[2]

الفرع الثاني: ضعف وسائل المشاركة

تعمل الحكومات في دول العالم الثالث على إضعاف دور الأحزاب المعارضة وتهميش أدائها ومحاصرة كوادرها بل وتلفيق التهم لها والزج بقادتها إلى السجون وكذا عدم السماح لها بممارسة أية ادوار داخل النقابات مع فرض الرقابة عليها. أيضا تعطي الحكومات الحق لنفسها في الموافقة أو عدم الموافقة على قيام الأحزاب أما الانتخابات النيابية فهي عادة تكون نتائجها على هوى الحاكم لتنفيذ إرادته في سن القوانين والتشريعات ويبقى لهذه المجالس فقط الإقرار بما يطرحه الحاكم من رؤى حتى لو تعارضت مع أماني الجماهير وفي حالة ظهور معارضة للحاكم يحل مجلسه النيابي أيضا بموافقة أعضائه وليس بعيدا علينا ما قام به السادات عندما ضاق بإحدى عشر عضوا عارضوا زيارته للقدس ووقفوا أمام شطحاته في بعض القضايا .. هناك أيضا التضييق على منظمات المجتمع ووضع العراقيل أمام تحركاتها.

---

[1]- ناصر محمود رشد شيخ علي، **"دور منظمات المجتمع في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين"**، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير، جامعة نابلس، 2008، ص 43/42/ 45.

[2]- محمد نبيل الشيمي، **معوقات المشاركة السياسية**، الحوار المتمدن: العدد 2487-06/12/2008، تم الإطلاع عليه 11/01/2017. 10:00. من الموقع http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=153888

الفرع الثالث: التأثيرات الداخلية

يرى البعض أن الظروف الاقتصادية لمجتمع ما احد المحددات الهامة في عملية المشاركة السياسة فالمجتمعات الفقيرة يغلب على مواطنيها العزوف عن العمل السياسي فكيف يكون لعاطل عن العمل الرغبة في العمل السياسي وهو لا يجد ما يساعد على بناء أسرة وكيف يتسنى لأحد أن يمارس دوره أو يشارك في الحياة السياسية وهو لا يعي معنى المشاركة وهو فاقد للتنشئة السياسية حتى ولو شارك في الانتخابات فان صوته لا يمنح لمن يستحق ولكن يدفع أو يعطي ويسرف في إعطاء الوعود على انه في هذا السياق بدات ملامح تغيير واضحة في العالم في العديد من الدول التي تنتسب إلى دول العالم الثالث والتي اخذ المسار الديمقراطي فيها منحا جديدا حيث نجد بعض قادتها يتركون الحكم طواعية إيمانا منهم بحق الجماهير في تداول السلطة ولا شك أن مثل هذه التصرفات التي قد تفي بوجود حس ديمقراطي ساهمت في زيادة قابلية المواطنين بالمشاركة في العملية السياسية .. يضاف إلى هذا كله فقدان المواطن للرسالة الإعلامية سواء كانت مرئية أو مسموعة أو مقروءة حيث يرى المواطنون أنها رسالة تؤكد لسلطان الحكام ورؤيته وجُل همها التركيز على تحركات الحكام وإبراز انجازاته حتى ولو كانت وهمية أو غير ذات فائدة ولا يرون فيها إلا تزييفا للواقع أو تهميشاً للوعي وأنها موجهة لتبرير مواقف وسياسات الحكم دون التركيز على القضايا التي تهم المواطن.

كما أن لقضايا الفساد السياسي والإداري تأثير على رغبة المواطن في ممارسة دور السياسي خاصة في انتخابات المجالس النيابية والتشريعية فالمواطن فاقد للأمل ولا يرى سوى أن العضو الذي سيصل إلى البرلمان لن يعمل إلا لصالحه فقط – ولن يعود إلى قاعدته الانتخابية إلا مع انتخابات جديدة بوعود جديدة ليس منها ما يحتمل الصدق. [1]

[1]- محمد نبيل الشامي، **مرجع سابق**.

خلاصة الفصل الأول:

يشير الإصلاح السياسي إلى بناء الديمقراطية، والتغير في مستوى التطور السياسي والثقافي، فأهم المواضيع التي اهتم بها العديد من المفكرين والباحثين، لدا تعددت المفاهيم بتعدد رؤاهم وتصوراتهم، ويقصد به جميع الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل الحكومات والمجتمع ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدماً، وفي غير إبطاء أو تردد وبشكل ملموس، في طريق بناء الديمقراطية وعندما نتحدث عن نظم ديمقراطية فإننا نقصد بها الديمقراطية الحقيقية التي قد تختلف في أشكالها ومظاهرها، وفقا للمتغيرات الثقافية والحضارية من بلد لآخر، لكن جوهرها يظل واحداً، فمن جهة أخرى تعتبر المشاركة السياسية معلماً من معالم الدول الحديثة، ومبدأ سياسيا نميز به الدول الحديثة المتقدمة التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والمساواة في الحقوق والواجبات المتبادلة عن الدول الاستبدادية التسلطية التي تقوم على احتكار كرسي الحكم، وهو –المشاركة السياسية– مبدأ راسخ بين الدول والمجتمعات التي تراعي الاختلاف والتنوع والتعارض وحقوق الأقليات فالمشاركة السياسية جوهر للتنمية، وشكل من أشكال العمل السياسي المتميز في تحليل النظم السياسية المقارنة والذي يختلف من نظام سياسي إلى آخر، فهي وسيلة لتفعيل المشاركة الشعبية في العمل السياسي وتطوير الديمقراطية التشاركية، وعلاوة على ذلك تعد المشاركة السياسية مؤشر قوي الدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع ونظامه السياسي.

المبحث الأول: الإصلاح السياسي كآلية لتكييف النظام

إن الإصلاحات السياسية في الجزائر لسنة 2011 جاءت تجسيدا لخطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الموجه للشعب الجزائري في الخامس عشر أفريل 2011 التي كانت بمبادرة منه، كرد فعل طبيعي لامتصاص الغضب الشعبي الذي عرفه العالم العربي، وبالإضافة للأوضاع الوطنية والظروف الإقليمية يفرض النظر إليها وفق منظور جديد، لا يغفل الرصيد الذي راكمته التجربة الجزائرية بكل خصوصيتها.

المطلب الأول: الإصلاح قانون الانتخابات 12-01

يعتبر قانون الانتخابات أهم نص قانوني يؤطر العملية الانتخابية التي تعتبر جوهر أي نظام ديمقراطي، فبالانتخاب يتمكن المواطنون من اختيار ممثليهم على مختلف المستويات، لممارسة السيادة نيابة عنهم، لذلك يجب أن ترمي قواعد القانون الانتخابي إلى تحقيق انتخابات تعددية نزيهة وشفافة ؛ فعقب تجربة عدة أنماط انتخابية منذ الشروع في التجربة التعدية في بداية التسعينات، انطلاقا من نظام الأغلبية إلى نظام التمثيل النسبي مرورا بالنظام المختلط، من الضروري اليوم تقييم هذه التجربة وتبني النمط الانتخابي الذي يتماشى مع واقع المجتمع الجزائري وظروف البلاد السياسية والاقتصادية.[1]

لابد من فهم وتحديد أهم المضامين في هذه الإصلاحات الجديدة وعلى صعيد آخر فإن الفهم الدقيق والجيد لمحتوى هذه الإصلاحات السياسية المحدثة مؤخرا.

يتضمن القانون العضوي (12-01) الصادر في 12يناير 2012 المتعلق بالنظام **الانتخابي** بعض التدابير الجديدة :

- ♣ تخفيض سن الترشح.
- ♣ تمكين المرتشحين من الاطلاع على القوائم الانتخابية.
- ♣اعتماد الإشراف القضائي على العملية الانتخابية، بحيث تتولى هيئة مكونة من القضاة الإشراف على سير العملية الانتخابية وإعداد المحاضر النهائية للفرز، لكن مع بقاء عملية تحضير وتسيير العملية الانتخابية بصورة عامة تحت سلطة وزارة الداخلية.[2]

من باب الإصلاحات شكل القانون العضوي المتعلق بالانتخابات أساسا لعملية الإصلاح السياسي باعتباره القاعدة القانونية التي تعبر عن المجال أو السوق السياسية التي تحدد القيمة العامة(السياسية ، القانونية ، الاجتماعية) لهذه الإصلاحات حيث أدخلت عليه بعض التعديلات أهمها:

- استحداث اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات.
- توسيع حظوظ التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة.
- تحديد حالات التنافي مع العهدة البرلمانية

سنقوم بشرح كل تعديل على حدى فيما يلي:

[1]- عمار عباس، **مبادرة الإصلاحات السياسية في الجزائر**، مقال منشور في"مجلة الفكر البرلماني" الصادرة عن مجلس الأمة الجزائري .عدد27،2011.

[2]- مسلم باباعربي، **محاضرات مقياس الإصلاحات السياسة في الجزائر**، المرجع السابق، ص33.

1) استحداث اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات:

حسب ما نص عليه قانون 12-01 تتشكل من الكفاءات الوطنية وتعيين عن طريق التنظيم بالإضافة إلى ممثلي الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات،وممثلي المترشحين الأحرار الذين يختارون عن طريق القرعة من قبل المترشحين الآخرين، تقوم هذه الهيئة ببساطة على مجموعة من الأجهزة وتتمثل في الرئيس الذي يتم انتخابه من طرف الجمعية العامة؛ المكتب الذي يتكون من خمسة ناب للرئيس يتم انتخابهم من طرف الجمعية العامة كذلك.[1] ومهامها طريقة تشكيلها. *

وتعتبر أيضا أنها لجنة مستقلة تتشكل من ممثلي الأحزاب السياسية في الانتخابات بحيث تنظر في كل التجاوزات التي تمس مصداقية وشفافية العملية الانتخابية وتنظر كل خرق للقوانين والقضايا التي تحيلها إليها ويمكن لهذه اللجنة تبادل المعلومات المتعلقة بالانتخابات مع اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات بالإضافة إلى تسيير الحملة الانتخابية مع عدم تدخل في اصلاحها وتتمتع وضعها وتتمتع هذه اللجنة باستقلاليتها عن وصاية الإدارة أو وزارة الداخلية. بإضافة إلى أنها وحسب المادة 168من قانون الانتخابات،ورفع عدد نواب الغرفة السفلى للبرلمان من(379 مقعد)إلى (462 مقعد)، وزيادة التمثيل النسوي في كل قائمة إلى(30%)، وتخفيض سن الترشح من (28 سنة)إلى (25 سنة)، وهذا في إطار تشبيب المجالس المنتخبة وتمكين الشباب من الدخول إلى المنافسة على مستوى كافة المجالس المنتخبة.[2]

على ضوء ذلك سعت الجزائر على مواكبة السير الديمقراطي من خلال العديد من الإصلاحات كما ذكرنا سابقا التي تبلورت في القانون 16-10 سعياً لتوفير ضمانات أكثر للممارسة الانتخابية بحُرية ونزاهة وشفافية.

2)إصلاح في قانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة 12-03

توسيع حظوظ التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة: شكل موضوع توسيع حظوظ تواجد المرأة في المجالس المنتخبة نقاشا هاما وواسعا في أوساط المجتمع الجزائري والفاعلين السياسيين، فرغم كل الالتزامات القانونية الدولية والدستورية الوطنية المطبقة سعيا إلى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وتعزيز التكفل بحقوقها، إلا أن الأوضاع الواقعية كشفت عن وجود العديد من العقبات التي تحول دون تمكن المرأة من الحصول على كافة حقوقها، لاسيما السياسية منها، وقد دفع هذا الوضع المزري بالمشرع الجزائري إلى المبادرة بترقية الحقوق السياسية للمرأة في التعديل الدستوري لسنة 2008، كلل بعد ذلك بقانون عضوي حدد من خلاله آليات توسيع حظوظ مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة سنة 2012،

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية، العدد ،01الموافق 14يناير ،2012المتضمن القانون العضوي** رقم 12-01 المتعلق بالانتخابات، المادة 172-182

* فيما يخص تشكيل اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات ومهامها انظر المواد 168- 169- 170 من القانون العضوي رقم 12- 01 المتعلق بالانتخابات.

[2]- طارق عاشور،**الإصلاح السياسي العربي بعد عام 2011 تحليل للحالة الجزائرية**، المجلة العربية للعلوم السياسية. ص 39- 40.

رغم ارتفاع نسبة تواجد النساء في المجالس بعد تطبيقه، إلا أنه أثار جدلا واسعا على الصعيد السياسي والاجتماعي.[1]

يأتي الإصلاح السياسي في القانون العضوي رقم 12-03 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق لـ12جانفي 2012 ضمن مسار تعزيز مكانة المرأة في المجالس المنتخبة كإحدى النقاط الأساسية التي رافع لأجلها الرئيس الجزائري ووزير العدل مراد مدلسي (رئيس المجلس الدستوري حاليا) طويلا أمام البرلمان والرأي العام، رغم أن هذا الملف لم يشكل أولوية بالنسبة إلى الرأي العام الجزائري، وحتى فئة واسعة من الطبقة السياسية، بدليل الرفض الذي واجهه مشروع القانون أمام البرلمان في صيغته الأولى،هذا من جهة؛ ومن جهة ثانية، نظرا إلى خصوصية المجتمع الجزائري ألذكوري الذي لا يزال ينظر إلى خروج المرأة إلى العمل السياسي بهذا الحجم شيء غير معقول، وعدم القبول به في أحيان أخرى، رغم المكانة التي تتمتع بها المرأة في سوق العمل.[2]

لقد أثار نظام التخصيص لتمثيل المرأة في المجالس المنتخبة جدلا واسعا حول دستوريته،وقد تباينت الآراء حوله، فهذا النظام وإن كان قوامه يرتكز على أساس التمييز بين الرجل والمرأة، فإنه لا يتعارض مع مبدأ المساواة لأنه يمثل نوعا من التمييز الإيجابي في مجال حق المرأة في التواجد في المجالس المنتخبة، وأساس هذا التمييز هو الاعتبارات الواقية المستمدة من واقع المجتمع الذي يكشف عن ضآلة تواجد المرأة في هذه المجالس ،الأمر الذي تطلب فرض تمثيل نسبي يتماشى مع حجم النساء في المجتمع، سعيا إلى تمكينها من الدفاع على قضاياها، وتأسيسا على ذلك ونظرا لعدم قدرة المرأة على منافسة الرجل في الوصول إلى قبة المجلس المنتخب، فإنه كان لزاما إيجاد آلية كفيلة بتحقيق ذلك ولو بعدد محدود لتشجيعها وتدريبها على المنافسة في هذا المجال، وتدريب الرجال على تقبل انضمام النساء إلى المجالس المنتخبة، بغية كسر حاجز الأعراف والتقاليد الاجتماعية والثقافية الرافضة لذلك.[3]

وتطبيقا لأحكام المادة 31مكرر من الدستور رصد قانون توسيع حظوظ التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة اشترط تمثيل حصة نسائية في كل قائمة حيث نصت المادة(2) من قانون العضوي (12-03)[4] على ألا يقل عدد النساء في كل قائمة الترشيحات حرة ومقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية عن النسب المحدد في القانون بحسب عدد المقاعد المتنافس عليها وينتظر من هذا الإصلاح بروز الصوت النسوي ووجهة النظر النسوية إزاء العديد من القضايا التي تخص المرأة بوجه عام، وعليه فان تدعيم تمثيل المرأة بهذا الشكل لم يكن وليد أولويات الإصلاح السياسي وإنما تطبيقا لأجندة غربية

---

[1]- سمير بارة، **التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة**، دراسة ميدانية لاتجاهات طالبات كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجامعة ورقلة حول مشاركة المرأة بعد تطبيق نظام لكوتا. دفاتر السياسة والقانون، العدد 13، جوان 2015. ص225.

[2]- طارق عاشور، **مرجع سابق**.ص 41.

[3]- سمير بارة، **مرجع سابق**.ص 226.

[4]- المادة 168 من قانون الانتخابات (12-01) ص 30-31.

لليبرالية، التي تجد شرعيتها في تقارير المؤسسات ومراكز الأبحاث الدولية وهذا ما يفسر الموقف الايجابي للمراقبين الدوليين من مسألة تمثيل المرأة، فالنظام الحاكم استخدم تدعيم وتعزيز تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة كسلعة سياسية، يتم مبادلتها في سوق السياسية أساسها الفاعل الأجنبي للتخفيف من ضغوطه والبحث عن الشرعية الخارجية. [1]

فقراءة تحليلية لزيادة عدد النساء المرشحات والمنتخبات في المجالس التمثيلية ،يوضح القبول التدريجي للمرأة داخل الفعل الاجتماعي والسياسي الجزائري من دون الحاجة إلى فرض وجودها بقرار سياسي نوعية في تاريخ مشاركتها في الحياة السياسية،وخصوصا من خلال نسبة حضورها في المجالس المنتخبة حيث بلغت نسبة حضورها في المجلس الشعبي الوطني 31.6 % فهي نسبة فاقت ما تعرفه بعض الدول المتطورة كفرنسا وبريطانيا.*

رغم الظروف التي صدر فيها القانون العضوي للانتخابات إلا انه يمكن القول انه يساهم بطريقة أو بأخرى في توفير مناخ تسوده النزاهة و الشفافية نظرا للايجابيات التي تم ذكرها خاصة الإشراف القضائي على العملية الانتخابية ووجود لجان وطنية للإشراف على مراقبة الانتخابات كما تم تدارك و معالجة المسائل الإدارية التقنية التي طالما اشتملت منها الأحزاب في ظل القانون القديم الأمر 97 –02 ولكن القانون وحده لا يكفي لإنجاح هذا الإصلاح بل يجب أن ترافقه إدارة و رغبة سياسية من السلطة للقيام بإصلاح حقيقي للنظام الانتخابي.

3)**فيما يتعلق بتنظيم الأحكام والقواعد المتعلقة بتحديد حالات التنافي مع العهدة البرلمانية:**

حيث جاء أيضا ضمن عملية الإصلاح السياسي في الجزائر(2012) وفي نفس الإطار المتعلق بتنظيم العملية الانتخابية القانون العضوي رقم (02–12) المتضمن تحديد حالات التنافي مع العهدة البرلمانية والذي تمت مناقشته والمصادقة عليه من قبل أعضاء المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 22نوفمبر 2011. وتضمن هذا الأخير 16مادة متعلقة بتحديد حالات التنافي مع العهدة البرلمانية، وفي ظل هذا القانون فقد حددت المادة الثانية منه بأن مفهوم "حالة التنافي مع العهدة البرلمانية هو ازدواجية الجمع بين العضوية في البرلمان وعهدة انتخابية أخرى أو بين هذين العهدتين أو بين إحداهما وبين المهام والأنشطة الأخرى.

ومن بين أهم هذه الأنشطة والمهام التي يترتب عنها حالة التنافي مع العهدة البرلمانية فقد حددها هذا القانون في مادته الثالثة (03) والتي من أهمها نذكر: (وظيفة عضو في الحكومة، العضوية دولة أجنبية أو منظمة دولية حكومية أو غير حكومية)، بينما يستثني من حالة التنافي مع العهدة البرلمانية

[1]- طارق عاشور، **مرجع سابق**.ص 42.

* في إطار هذا القانون وللمزيد من المعلومات والإطلاع يمكن الرجوع إلى مداخلة تجارب الإصلاح السياسي العربي بعد حراك 2011،الحالة الجزائرية إطار للتحليل ل طارق عاشور ص 14.

كل من يمارس أو يتولى المهام والوظائف التالية:)ممارسة نشاطات مؤقتة لأغراض علمية أو ثقافية أو إنسانية أو شرفية، أو مهمة مؤقتة لصالح الدولة لا تتجاوز مدتها سنة من الزمن، مهام أستاذ أو محاضر في التعليم العالي والبحث العلمي، مهام أستاذ في الطب لدى مؤسسات الصحة العمومية(، وذلك ما تضمنته المادة الخامسة) (05من نفس القانون العضوي السالف الذكر).

وبخصوص ثبوت حالة التنافي لأحد أعضاء البرلمان، فإنه تمنح بموجب هذا القانون لهذا الأخير مدة ثلاثين يوما للاختيار بين العهدة البرلمانية أو الاستقالة وفي ظل هذا القانون أيضا فإنه في حالة تعيين هذا الأخير في الحكومة أو انتخابه في المجلس الدستوري، فهو بذلك يفقد تلقائيا صفة العضوية في البرلمان.

ويهدف هذا القانون بالدرجة الأولى إلى ضمان التفرغ التام لأعضاء البرلمان، من أجل ممارسة مهامهم التشريعية والرقابة على أحسن وجه ممكن، وكذا الحرص على الاجتهاد في معالجة مشاكل المواطنين ورفع إشغالاتهم للسلطة العليا في البلاد والدفاع عنها وتحقيقها لصالح جميع فئات المجتمع.[1]

المطلب الثاني: مضمون قانون الأحزاب السياسية 12-04

بعد مرور أكثر من عقدين من الزمن على تبني التعددية الحزبية، والتي اعتبرت من بين أهم المكاسب التي تولدت عن الإصلاحات السياسية والدستورية التي عرفتها البلاد منذ 1989، أصبح من الضروري اليوم كذلك تقييم هذه التجربة، لإفساح المجال لقيام نظام حزبي حقيقي، يؤدي إلى بروز قوى سياسية فاعلة تعكس تطلعات المواطنين وتتجلى فيها التوجهات الكبرى للناخب الجزائري.

فقد عرفت البلاد منذ تبني التعددية الحزبية بروز عدد هائل من الأحزاب السياسية، تلاشى كثير منها من الساحة السياسية، بعد إصدار القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية سنة 1997، حيث تدخل القضاء لحل كثير من التشكيلات السياسية التي كانت متواجدة في الساحة منذ 1989 لعدم تكيفها مع الأحكام الجديدة المتعلقة بتأسيس الأحزاب السياسية.

وقد عرفت الفترة الموالية لإصدار القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، تشدد وزارة الداخلية في منح الاعتماد للتشكيلات السياسية الجديدة، حتى تلك التي بادرت بها شخصيات وطنية معروفة على رأسها وزراء سابقين؛ ولعل مراجعة قانون الأحزاب ستسمح بتجاوز هذا الإشكال الذي فسرته المعارضة على أنه تضييق على الحق الدستوري في إنشاء أحزاب سياسية.[2]

جاء القانون (12-04) المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق **بالأحزاب السياسية** تضمن النص الجديد على عدد كبير من المواد القانونية قياسا بالنص القديم، وتنصيص على جملة من الضوابط والشروط الواجب توفرها لاعتماد الأحزاب السياسية في مسار يمر على ثلاث مراحل هي:

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **"القانون العضوي رقم (02-12)المتعلق بتحديد حالات التنافي مع العهدة البرلمانية"**، (الجريدة الرسمية)،،ص 42.

[2]- عمار عباس، **مرجع سابق**،ص 3.

- ✓إيداع ملف طلب التأسيس
- ✓الحصول على رخصة لتنظيم المؤتمر التأسيسي
- ✓اعتماد الحزب وعلى العموم عزز النص الجديد ميل الجزائر لنظام الاعتماد بدل نظام التصريح الذي كان معمول به في بداية التجربة التعددية.[1]

قانون الأحزاب السياسية (12-04) يهدف هذا القانون إلى تمثيل أوسع لمختلف شرائح المجتمع ومحاربة كل أشكال التهميش والهيمنة السياسية ومن خلال توسيع التعددية الحزبية وتجديد النخبة السياسية وجدب إطارات جديدة تسمح بمشاركة سياسية أوسع علاوة على تعريف الأحزاب السياسية وتحديد شروطها إنشائها وتنظيم عملها ونشاطها ليضع الإطار السياسي والقانوني الملزم للإدارة (وزارة الداخلية)بشأن اعتمادها أو رفض الأحزاب السياسية وشرعنه عملها بحيث يعد سكوت الإدارة مثلا بعد انقضاء الستين (60) يوما المتاح لها بمثابة رخص للأعضاء من أجل العمل على عقد المؤتمر التأسيسي للحزب السياسي كما يكون قرار الرفض معللا تعليلا قانونيا ويكون قابل للطعن في أجل أقصاه (30) يوم من تاريخ تبليغ الرفض.[2]

كما أن قانون الأحزاب يحتاج إلى المزيد من التعديلات لصالح تحسين المناقشة الحزبية، وتوسيع دور الأحزاب كما أن هناك فرق بين التعددية الحزبية الشكلية والتعددية الفعلية فازدياد عدد الأحزاب ليس مشكلة وليس حل في الوقت نفسه، لان المؤسسات التمثيلية هي أجهزة الفرز الحقيقية لمدى الانتشار الفعلي لهذه الأحزاب في المجتمع كما أن فتح المجال أمام أكثر من عشرين حزباً، هو أداة من أدوات الهندسة السياسية لتشتيت أصوات المعارضة الحزبية والعمل على رفع نسبة التصويت بجلب اهتمام الناخبين وراء هذه الأحزاب الجديدة، ولكن هذه الأحزاب الجديدة لا تملك من الناحية الفعلية القدرات تنظيمية ولا المالية ولا الجماهيرية لتؤسس نفسها انتخابيا، ولتكون لها القدرة على المنافسة الانتخابية باستثناء تلك الأحزاب الجديدة التي ولدت من انشقاقات عن أحزابها الأصلية، مثل جبهة التغيير المنشق من حركة مجتمع السلم"حمس" (أحد أحزاب الائتلاف الحكومي) في سنة 2013، هي أحزاب سياسية أسسها منشقون أو ناشطون سابقون في كل من جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، الحزبين المتحالفين ويرتبطان بالنظام، أو ما يطلق عليهما بحزبي الإدارة، كما أن العديد من هذه الأحزاب ولدت بخطيئة أصلية، فيلاحظ الانتشار السريع لفروع هذه الأحزاب على المستوى الوطني، ليس بوجود مناضلين وأنصار لها بل بسبب القيود على ترشح قوائم الأحرار للانتخابات، مما دفع العديد من الحالات بمقابل مالي، مما فتح مجال أمام رشوة وشراء الاعتماد الحزبي الذي أصبح مصدر امتياز لدى بعض قيادات الأحزاب على الفساد منذ ميلادها أصبح المشهد السياسي يتميز بمفارقة جديدة تتمثل في الأحزاب.

---

[1]- مسلم باباعربي، **محاضرات**، مرجع سابق، ص 34.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون العضوي رقم(12-04) المتعلق بالأحزاب السياسية**، الجريدة الرسمية، العدد الثاني، فيفري 2012.ص ص 9-12.

الحزب السياسي هو النواة التي يتشكل منها النظام السياسي في أي دولة ديمقراطية، وبالتالي فان أي ضعف أو خلل فيه(أي في النظام السياسي) إنما ينتسب للأحزاب وليس إلى طرف آخر.[1]

ومن أهم الأهداف التي تضمنها مضمون قانوني الأحزاب و الجمعيات ما يلي:

- تكييف النظام الانتخابي مع فلسفة و مبادئ و أهداف و محاور مبادرة رئيس الجمهورية المعلنة في 15 أفريل 2011, و المتعلقة بالإصلاحات السياسية الهادفة إلى تعميق الممارسة الديمقراطية و ترقية و حماية حقوق و حريات الإنسان , بصورة ترسخ حقيقة أسس و مقومات الحكم الصالح (الراشد) في الدولة الجزائرية.
- التجارب مع التطلعات الشعبية المشروعة و المطالبة بمزيد من الديمقراطية التعددية بواسطة وجود نظام انتخابي و حر ونزيه وشفاف , وذلك ما تم التعبير و الإفصاح عنه من قبل قادة و ممثلي منظمات المجتمع و الأحزاب السياسية و الشخصيات الوطنية و قادة الرأي العام و الإعلام أمام هيئة المشاورات السياسية خلال شهر مايو و جوان 2011.
- إضفاء المزيد من الشفافية و الحرية و النزاهة على النظام الانتخابي الوطني, باعتباره من الآليات الوطنية اللازمة للبناء الديمقراطي و الشرعي لمؤسسات الدولة و هيئاتها المنتخبة.
- الملائمة و التكيف مع سائر التحولات السياسية الوطنية و الإقليمية و الدولية الجديدة، وكذا الانسجام مع المعايير والقيم الدولية لحقوق الإنسان والمواطن في الانتخابات الحرة والشفافية والنزيهة.[2]
- تمثيل أوسع لمختلف شرائح المجتمع، ومحاربة كل أشكال التهميش والهيمنة السياسية وذلك من خلال توسيع نطاق التعددية الحزبية وتجديد النخب السياسية، وجذب كفاءات جديدة تسمح بمشاركة سياسية أوسع، علاوة على تحديد شروط وكيفيات إنشائها وتنظيمها وعملها ونشاطها.

المطلب الثالث: إصلاح قانون الجمعيات 12-06

لقد نص خطاب رئيس الجمهورية في 15 أفريل 2011 على أنه:"...سيتم مراجعة قانون الجمعيات بهدف توسيع وتوضيح مجال الحركة الجمعوية وأهدافها ووسائل نشاطها وتنظيمها من اجل إعادة تأهيل مكانة الجمعيات في المجتمع بصفتها فضاءلت للتحكيم والوساطة بين المواطنين والسلطات العمومية.... ادعوا منظمات الحركة الجمعوية إلى تكثيف المبادرات التي تخولها رسالتها من خلال الانخراط من الآن ضمن هذا المنظور....".

صدر قانون (12-06) المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق **بالجمعيات**، لإعادة هيكلة القطاع الجمعوي الذي زاد تعدادها عن 120 ألف جمعية في الجزائر[3]، ويتضمن بعض الأحكام الجديدة المنظمة

---

[1]- نور الدين بن دحو ، **"السؤال البرلماني كمؤشر لقياس نشاط الأحزاب السياسية الجزائرية داخل البرلمان"دفاتر السياسية والقانون"**، العدد 14/جانفي 2016.ص140.

[2]- مجلس الأمة،**"إصلاح النظام الانتخابي في الجزائر"مزيد من الحرية...والنزاهة...والديمقراطية".** مجلة الفكر البرلماني، العدد 28، نوفمبر 2011، ص 262،263.

[3]- قوي بوحنية، بوطيب بن ناصر، هبة العوادي،**المجتمع ألمغاربي ورهانات الإصلاح.** الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع،2015. ص 325.

لمجال نشاط الجمعيات، وشروط تأسيسها وحالات حلها أيضا، كما فرض قيود على علاقات الجمعيات مع المنظمات الأجنبية، وفرض رقابة مسبقة على ما يمكن أن تتلاقاه الجمعيات كمساعدات من جهات خارجية.

يحتوي هذا القانون على ستة أبواب بمجموع 74 مادة، جاء لتفسير كيفية إنشاء الجمعيات وتحديد عملها، بطبيعة الحال هناك مؤيدين ومنقذين لهذا القانون.

المادة 1: تتضمن هذه المادة تحديد شروط وكيفيات تأسيس الجمعيات وتنظيمها وسيرها ومجال تطبيقها.

المادة 4: يجب على الأشخاص الطبيعيين الذين بإمكانهم تأسيس جمعية وإدارتها وتسييرها أن يكونوا:

- ✓ بالغين سن 18 فما فوق
- ✓ أن يمتلك الجنسية الجزائرية.
- ✓ أن يكونو متمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية. [1]

المادة 9: يسلم وصل تسجيل من قبل:

- رئيس المجلس الشعبي البلدي بالنسبة للجمعيات البلدية
- الوالي بالنسبة للجمعيات الولائية.
- الوزير المكلف بالداخلية بالنسبة للجمعيات الوطنية أو ما بين الولايات.

المادة 21: يجب على الجمعية آن تكتتب تأمينا لضمان الإخطار المالية المرتبطة بمسؤوليتها المدنية.

المادة 72: يتعين على المؤسسات التي ليست لها صفة الجمعية في مفهوم أحكام المادتين 51 و54 أن تتطابق وأحكام هذا القانون من أجل سنتين(2)

ابتداء من تاريخ صدوره.[2]

وأضاف أن نص القانون سعى كذلك ل«تمكين الجمعيات من الحصول على حقوقها والدفاع عن مصالحها وتوسيع مجال المبادرات و طرق الطعن زيادة على تدقيق نظام تمويلها والتخفيف من الرقابة المشددة و الثقيلة التي كانت مفروضة عليها" معتبراً أن المشرع "انطلق من باب إصلاح الإختلالات" التي تمت معاينتها بعد تطبيق القانون القديم (90-31) منذ أكثر من 20 سنة[3].

ومن بين النقاط الجديدة التي تناولها قانون الجمعيات الحالي يبرز المصدر تلك المتعلقة بإمكانية "اعتراف السلطة العمومية لبعض الجمعيات بأن نشاطها يدخل ضمن الصالح العام أو المنفعة العمومية" وبالتالي إمكانية استفادتها من إعانات ومساعدات مادية من الدولة. وهو الأمر الذي من شأنه أن "يفتح بابا للتفاوت في تقديم المساعدات" حسب السيد خلدون مشيراً في السياق إلى أن "كل الجمعيات من المفروض أن يكون نشاطها في إطار الصالح العام والمنفعة العمومية وإلا لا ينبغي أن تتحصل على الاعتماد."

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**قانون رقم 12 - 06مؤرخ في 18صفر عام 1433الموافق ل 12يناير سنة 2012، يتعلق بالجمعيات**.الجريدة الرسمية،العدد 02. ص 34.

[2]- ج ج د ش، **قانون الجمعيات**، مرجع سابق، ص 41.

[3]- (--،--) **قانون الجمعيات النص الجديد لم يسهم في إعادة بعث النشاط الجمعوي**، جريدة المساء، مقال نشر يوم 28- 07- 2012.

أما فيما يتعلق بمسألة تقديم المساعدات من عدمها يضيف المتحدث أنها "ينبغي أن تكون على أساس الحصيلة السنوية التي تقدمها كل جمعية أمام الجهة التي قدمت لها الاعتماد وليس حسب درجة قربها وولائها للسلطة."

كما أكد المصدر على "أهمية دور الدولة في تأطير الجمعيات" داعياً في ذات السياق إلى "إنشاء هيئة وطنية استشارية" ممثلة لكل الحركة الجمعوية على مختلف المستويات والدرجات مكلفة بدارسة كل المواضيع المتعلقة بالجمعيات بما في ذلك استفادة أعضائها من التكوين.

وبخلاف القانون السابق الذي نص على ان الجمعيات يمكنها أن تتلقى منحا وهبات من جمعيات أجنبية بعد الحصول على إذن مسبق من السلطات، فالقانون الجديد رقم 12-06 ينص على أنه" خارج إطار علاقات التعاون، سيتم حظر تلقي منح وهبات ومساهمات من أي مفوضية أو منظمة أجنبية غير حكومية". كما أن هذه المنح يجب أن تحصل على إذن مسبق من السلطات المختصة (المادة 30). سيحرم إذن هذا التشريع الجديد الجمعيات من مصادر التمويل الحيوية لاستمرارها في العمل.

فإن تتعدد واختلاف مجالات واختصاصات الجمعيات فمنها من تختص بالدفاع عن فئة معينة كجمعيات المعاقين وهناك الجمعيات التي تهتم بقضايا الدفاع عن البيئة،ومنها ذات الطابع الثقافي والفني الإبداعي، إلى جانبها منظمات حقوق الإنسان والتي تهتم بقضايا حقوق الإنسان ويبرز دور هذه الجمعيات في مجال التعبئة الشعبية والتوعية ومن ثمة فإن وجود مثل هذه الجمعيات والتنظيمات يدل على مدى وعي المجتمع بأهمية تمتع الأفراد بحقوقهم والدفاع عنها.

يعتبر إصلاح قانون الجمعيات بمثابة توسيع وتوضيح لمجال الحركة الجمعوية وأهدافها حيث أضفى العديد من التعديلات فيما يخص تشكيل الجمعيات وكذلك الأمر بالنسبة للإعانات الأجنبية وتعليق الجمعيات وحلها.

بالإضافة إلى الإصلاح أو ما يسمى بالتعديل الدستوري الصادر (16-01) الذي ينص على غلق العهدات الرئاسية، حيث ينتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري: (المادة 85)؛ مدة العهدة 5 سنوات، قابلة للتجديد مرة واحدة (المادة 88). [1]

تقييم الإصلاحات السياسية المعلنة:

إن القراءة المتأملة في مضامين النصوص الرسمية للخطاب الإصلاحي مند أفريل 2011 تستوقفنا عند بعض الملاحظات الأساسية حول طبيعة المقاربة الإصلاحية التي تم تبنيها على المستويات التالية:

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم (16-01)** المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق لـ 6مارس 2016 **يتضمن التعديل الدستور**، العدد 14، الصادر في 7 مارس 2016. ص 16- 17.

أولا :من حيث المكونات

ركزت المقاربة الرسمية على تعديل النصوص التشريعية المنظمة إلى الحقل السياسي ،بل إن البعد القانوني يكاد يكون هو الغالب على طبيعة التدابير الإجراءات المتخذة، بينما تشير العديد من التحاليل إلى إن المشكلة لا تكمن في قلة أو كثرة التشريعات أو جودتها من عدمها، بقدر ما تتعلق بتطبيقها.

يحتاج نجاح المشروع الإصلاحي لتدابير ترتكز أكثر على إعادة بناء الثقة بين مكونات الطبقة السياسية والسلطة، وبين المواطنين والمجال السياسي بوجه عام، حيث بينت استطلاعات حديثة للرأي أن المواطن الجزائري قد فقد ثقته نسبيا في المؤسسات المختلفة وانه أصبح شبه مستقيل من الحياة السياسية (اظهر استطلاع حديث للرأي أن 39%من المستجوبين صرحوا بأنهم غير مهتمين إطلاقا بالشؤون السياسية)، وهو وما تدل عليه أيضا نسبة المشاركة المتدنية للاستحقاقات الانتخابية المختلفة.

ثانيا: من حيث المنهجية المعتمدة

تندرج الإصلاحات ضمن نفس النهج الذي سبق وان طبع التجارب السابقة، من حيث الجهة صاحبة المبادرة، فالميزة الأساسية لهده الإصلاحات مبادرة من الرئيس أي أنها ممنوحة بدلا من أن تكون محصلة بنقاش وطني بين كل الفاعلين السياسيين والاجتماعيين.

فعلى الرغم من أن الأحزاب السياسية ومختلف مكونات المجتمع قد شاركت في المشورات الموسعة التي أجرتها لجنة الإصلاحات،إلا أن مراحل البرامج الإصلاحي وأولوياته كانت محددة سلفا قبل المشاورات، بالإضافة إلى إن المقترحات المرفوعة إلى اللجنة لم تكن موضوع نشر أو إعلان بالنسبة للرأي العام.[1]

لم تتم المبادرة الإصلاحية عن طريق نقاش وطني واسع على أساس تفاوضي مع القوى السياسية والاجتماعية في البلاد، بل تم الاكتفاء بمجرد مشاورات عين لها نظام الحكم لجنة انحصر دورها في الاستماع إلى المدعوين من دون أي التزام حيالهم إلا بإيصال أرائهم ومواقفهم إلى رئيس الجمهورية الذي يعود إليه أمر البث فيها.

وصف الدكتور عمار بحوش مطلع التسعينيات الإصلاحات التي تمت في الجزائر قبل 1988 بأنها كانت دائما تأتي من مستويات قيادية عليا داخل جهاز الدولة،وكانت نابعة دوما من قيم جهة واحدة هي صاحبة القرار السياسي،وهو وصف يبدو انه لا زال صالحا للتعبير عن منهجيته الحالية الإصلاحية .

لم يحدد الخطاب الرسمي جدولا زمنيا واضحا لتنفيذ بنود المبادرة، باستثناء الآجال المتعلقة بإصدار القوانين الجديدة، المرتبطة بموعد الاستحقاقات الانتخابية، في حين ظل موضوع تعديل الدستور غير مقيد برزنامة محددة.

تثير مسالة التقديم التعديلات التشريعية والقانونية على التعديل الدستوري الذي يمثل في نظر المقاربة الرسمية المحطة النهائية لمسار الإصلاح، جدلا كبيرا باعتبار أن تعديل القانون الأساسي للدولة يفترض

[1]- مسلم باباعربي، محاضرات، **المرجع السابق**.ص33 .

أن يكون المنطق الذي يستبق تعديل حزمة القوانين ذات صلة بالممارسة السياسية على اعتبار أن هذه منبثقة من الدستور، وخاضعة لأحكامها.

إضافة إلى أن مسألة تعديل الدستور لا تحتاج في تصور صانع القرار بالضرورة العودة إلى الشعب عن طريق الاستفتاء، بل أن المقترحات التي سترفع إلى الرئيس سيتولاها بالنظر ليعرضها إما على البرلمان أو الاستفتاء الشعبي، أما فكرة المجلس التأسيسي فهي خارج نطاق الخيارات المطروحة، على الرغم من أن أطراف سياسية عديدة رافعت لأجل اعتماد هذا الخيار، من المهم تأكيد أن فكرة المجلس التأسيسي لا تنطوي على تجاوز للبنى القائمة ولا تسقط من الاعتبار التجربة السياسية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال، بل تقوم على إعطاء الشعب صاحب السلطة التأسيسية الأصلية الحق في أن يفوض من يختارهم بكل سيادة لمهمة صياغة القواعد الأساسية لمنظومة الحكم.

كما يبرز محتوى الخطاب الرسمي أن السلطة السياسية هي الماسكة بزمام المبادرة والمحددة لأولوياتها ومستوى مشاركة الفاعلين السياسيين فيها، والمشرفة على تنفيذ بنودها المختلفة عبر أجندة معدة سلفا.[1]

المبحث الثاني: أثر الإصلاح السياسي على قنوات المشاركة السياسية

نتطرق في هذا المبحث عن أثر الإصلاح السياسي على كل من الانتخاب والأحزاب والجمعيات

المطلب الأول: أثر الإصلاح الانتخابي على المشاركة السياسية

تختلف درجة المشاركة في الانتخابات باختلاف مستواها بين محلية وتشريعية ورئاسية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التعرض إلى نسب المشاركة في هذه المستويات في الانتخابات في الجزائر بعد الإصلاحات السياسية الجديدة لسنة 2012.

كما جاءت أول انتخابات تشريعية في 10 ماي 2012 وانتخابات محلية كأول اختبار للقانون الجديد وكانت نتائجه كما يلي:[2]

[1]- مسلم باباعربي،**قراءة نقدية في مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر**،المرجع السابق. ص 11-12.

[2]- **إعلان المجلس الدستوري المتعلق بنتائج الانتخابات التشريعية** والموقع الرسمي لوزارة الداخلية: WWW.interieur.gov.dz

	المسجلون	المقترعون	النسبة
الانتخابات التشريعية 2012	21645841	9339026	**43,14%**
الانتخابات المحلية 2012	21445621	9491052	**43,59%**
الانتخابات الرئاسية 2014	22.880.678	11.600.984	**70,50%**

المصدر من إعداد الطالبة

من خلال المثال المبيَن في الجدول الذي أعلاه نلاحظ مدى التغير في نسبة المشاركة في الانتخابات بالجزائر باختلاف نوع أو مستوى الانتخاب المجرى، سواء كانت الانتخابات التشريعية أو المحلية أو رئاسية، حيث أنها تبلغ أعلى مستوياتها في الانتخابات الرئاسية، وتتراجع في الانتخابات التشريعية والمحلية.

بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية 2007 نسبة 35,65 %، أما الانتخابات المحلية لنفس السنة بلغت نسبتها 43,78% ؛ أي كانت النتائج لسنة 2007-2012 متقاربة نوعا ما.فنسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية التي بلغت ذروتها بنسبة 70,50 %، فنتائج التشريعات الأخيرة شكلت رهانا رئيسياً للأحزاب السياسية المتنافسة والسلطة السياسية الحاكمة، نظرا للظروف التي جرت فيها الانتخابات من خلال ما يعرف بـ "الربيع العربي" أو ما تسمى أيضا بـ "الثورات العربية" التي أسقطت أنظمة كانت إلى وقت قريب مستعصي كل من (مصر، تونس).

فنسبة المشاركة في حدّ ذاتها كما ذكرنا سابقا بلغت (43%) نسبة ضعيفة مقارنةً بالإمكانيات الهائلة التي سخّرتها الدولة في مجال الدّعاية الانتخابيّة من أجل حثّ المواطنين على المشاركة الواسعة. لقد استعملت الحكومة الجزائريّة جميع الوسائل الدعائيّة من أجل تعبئة الشارع الجزائريّ لصالح المشاركة في الانتخابات التشريعيّة، ووصل الأمر إلى درجة تدخّل الرئيس شخصيًّا في الحملة الانتخابية وحثّ المواطنين على المشاركة بقوّة في الانتخابات التشريعية. وفي هذا الصّدد، قارن الرئيس بوتفليقة، في خطابٍ ألقاه في شهر فبراير / شباط 2012، هذه الانتخابات باندلاع ثورة التحرير في نوفمبر / تشرين الثاني 1954، وقال: "المرحلة صعبة جدًّا، للدرجة التي يمكن وصف الخروج يوم العاشر من ماي المقبل، بأنّه يشبه في أهمّيته الإعلان عن إطلاق الثورة التحريريّة في الفاتح (من) نوفمبر"، واستطرد محذّرًا من عواقب وخيمة في حال عدم المشاركة الواسعة والتي قد تصل إلى درجة التدخّل الخارجي.

بلغت نسبة الممتنعين عن التّصويت 56.86% من المسجّلين في القوائم الانتخابيّة، وهو مؤشّر سياسيّ واجتماعيّ بارز يدلّ على عزوف جزءٍ كبير من المجتمع الجزائري عن المشاركة في الانتخابات الأخيرة، إذ أجمعت تحاليل مراقبين للوضع الجزائري أنّ جزءًا كبيرًا من هذا الامتناع هو مقاطعة للانتخابات، وهو ما يعدّ موقفًا سياسيًّا. وما يدعم هذا التحليل هو الرقم المعتبر للأصوات التي أُلغيت، وكان سبب الإلغاء في أغلبها أنّ الأظرف كانت فارغة معبّرة عن رفض أصحابها تزكية أيٍّ من القوائم المترشّحة. وقد بلغ عدد الأصوات الملغاة 1704047 صوتًا أيْ قرابة 20% من الذين أدلوا بأصواتهم.[1]

ومن ناحية أخرى، وذلك بالنظر إلى نسبة الممتنعين على التصويت فإننا نجدها مرتفعة بشكل كبير جدا حيث بلغت 64,35% في تشريعات 2007، وهذا ما يجعل الانتخابات مجرد نشاط موسمي متداول للمشاركة لا يترتب عليها تشكيل مؤسسات منتخبة فاعلة ومؤثرة في الحياة السياسية، وبالإضافة إلى ضعف القنوات الرسمية والفعالة للمشاركة السياسية ومنها المشاركة الانتخابية أدى في أغلب الأحيان إلى تزايد عدد الممتنعين عن التصويت والمشاركة في الحياة السياسية ككل، وتعويض ذلك بقنوات مشاركة سلبية كما ذكرنا آنفا المتمثلة في المظاهرات وأعمال شغب.

ومن ناحية ثالثة، ارتفعت نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية الأخيرة مقارنة بالانتخابات التشريعية والمحلية بفارق كبير جدا، وهذا دليل على مدى اهتمام المواطنين بالانتخابات الرئاسية على غرار الانتخابات الأخرى، فهذه النسبة 70,50% وهو ما اعتُبر في نظر المحللين انقسامًا كبيرًا وتصدعًا في السلوك الانتخابي السياسي الجزائري وتذمرًا من رتابة في العمل السياسي الحزبي.[2]

من خلال ما سبق نستنتج أن الانتخابات التشريعية والمحلية في الجزائر، من خلال القواعد والإجراءات المنظمة لها والتي أدخلت عليها إصلاحات كثيرة من أجل تفعيل المشاركة السياسية التي أنتجت في كل مرة مجالس منتخبة كاملة العدد لكن ناقصة التمثيل، وهو ما يجعل تلك الإصلاحات، رغم تزايد تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة وتنوع تشكيلة تلك المجالس وارتفاع نسبة المشاركة الانتخابية خاصة في تشريعات 2012 مقارنة بسابقتها في 2007، تساهم في تعزيز المشاركة السياسية شكليا فقط دون تحسن إيجابي وحقيقي في مسألة التمثيلية والمشاركة السياسية.

المطلب الثاني: أثر إصلاح قانون الجمعيات على المشاركة السياسية

إن عملية التعبئة الاجتماعية تنجم عن تغييرات كمية ونوعية في شرائح السكان ذوي الاهتمام السياسي والقادرين على المشاركة في الحياة السياسية، وعليه يتحدد موقف النظام السياسي والصفوة الحاكمة من مطلب المشاركة إما تأييداً أو تقييداً أو معارضة. فيعتبر المجتمع ضروري وهام من أجل تجسيد وتكريس المشاركة السياسية، فمن الضغط على الحكومات لإرساء سياسات عامة إلى الخبرة

[1]- (--، --) الانتخابات التشريعية في الجزائر، المركز العربي. (د-ط) مقالة نشرت يوم 21 مايو 2012.تم الإطلاع عليه يوم 2017/01/02 على الموقع: http://www.dohainstitute.org/file/pdfViewer/45f971e2-d266-4f77-96f5-a2e7c45883a6.pdf:2012/3/01

[2]- بوحنية قوي، **الانتخابات الرئاسية في الجزائر:العهدة الرابعة لبوتفليقة و تحديات المشهد**.مركز الجزيرة للدراسات من الموقع http://studies.aljazeera.net

التقنية لوضعها، ومن التربية الوطنية إلى تأسيس سلطة موازية، تلعب تنظيمات المجتمع دورا متناميا في كل دول العالم،فباختلاف الأدوار المعطاة لها،والتي لا توجد في فكرة أن المجتمع الديناميكي هو رهان أساسي بالنسبة للديمقراطية والتطور السسيواقتصادي في نفس الوقت، حيث يمكن القول أن تنظيمات المجتمع شيء أساسي لتحقيق مشاركة

المواطنين في القضايا التي تهمهم وتدعم تطور المجتمع اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وذلك من خلال المؤسسات المختلفة.[1]

فالمجتمع هو المكان لتعلم المواطنة والمشاركة السياسية، عن طريق ممارسات والتربية الشعبية، حيث تشكل هذه التنظيمات مواطنين أحرار متعلمين، ينخرطون طوعيا في الحياة العامة من خلال الجمعيات.

تعد الجمعيات قوى مدنية اجتماعية واقتصادية وخيرية حية وفاعلة في المجتمع بعمقها وبأبعادها المدنية والاجتماعية المحركة، وقوة التحفيز الذاتي الحرة والمستقل لأعضائها، كما أن الجمعيات وسائر منظمات المجتمع من أكثر العوامل والآليات لدمقرطة المجتمع وتنظيمه من اجل الرشادة والفعالية في عمليات المشاركة الاجتماعية في كافة قراراتها وسياسات وبرامج الحياة العامة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.[2]

تزايد عدد الجمعيات الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، إذ فاق عددها 80 ألف جمعية و محليا ووطنيا، ويدل ذلك على ازدياد وعي فئات وشرائح في المجتمع وميلهم إلى التأسيس والتنظيم القانوني الرسمي، من أجل المشاركة في الحياة العامة وممارسة الديمقراطية والدفاع عن أفكار وقيم ورؤى اجتماعية واقتصادية تصب في خدمة المجتمع والبلاد.

تبرز أهمية الأحزاب السياسية في الشأن الإصلاحي من خلال الوظائف التي تؤديها كالمشاركة السياسية من خلال إتاحة الفرصة للمواطنين لتنظيم أنفسهم و تشكيل قنوات اتصال بين الحكام و المحكومين و مراقبة أعمال الحكومة و غيرها من الوظائف، إلا أن التي تناولت الأحزاب السياسية خلصت إلى تأكيد ضعف و هشاشة النظام الحزبي ألتعددي، و عدم جديته نظرا لكون عملية الإصلاح جاء أساسا من الأعلى أي بمبادرات من القيادات الحاكمة.

كما صدر أيضا القانون العضوي 12-04 المتعلق بالقانون الحزبي. ويمكن أن نشير إلى أن الحزب السياسي يعرف بأنه تنظيم سياسي يهدف إلى الوصول إلى السلطة من خلال الانتخابات, أما النظام الحزبي فانه يعكس التفاعلات بين الأحزاب القائمة و ذلك في سياق السياسي العام.

يعتبر إصلاح قانون الجمعيات بمثابة توسيع وتوضيح لمجال الحركة الجمعوية وأهدافها حيث أضفى العديد من التعديلات فيما يخص تشكيل الجمعيات وكذلك الأمر بالنسبة للإعانات الأجنبية وتعليق الجمعيات وحلها.

---

[1]- غنية شليغم ،**دور تنظيمات المجتمع في تكريس المشاركة السياسية**.دفاتر السياسية والقانون الصادرة عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة. عدد 2 ديسمبر 2009. ص(2).

[2]- مجلس الأمة، **"إصلاح قانون الجمعيات تعميق لديمقراطية المجتمع"** الفكر البرلماني، العدد 30، أفريل 2012، ص(276).

المطلب الثالث: أثر إصلاح قانون الأحزاب السياسية على المشاركة السياسية

للأحزاب السياسية دور في توسيع المشاركة السياسية في المجتمع، فهي تقدم أساسا وقاعدة للمشاركة السياسية التي تختلف في أهميتها تبعا لتطور المجتمع.

فالأحزاب السياسية ضرورة في الأنظمة الديمقراطية المعاصرة رغم الانتقادات الموجهة لها التي هي ليست موجهة للأحزاب في حد ذاتها، وإنما إلى الأساليب و الوسائل التي تنتهجها بعض الأحزاب لتحقيق أهدافها ولأنظمة حكم فاسدة ، وبالتالي فالأحزاب عماد الديمقراطية و أساس تداول السلطة ، لكن مع ضرورة اتخاذ كل الوسائل لفعالية العمل الحزبي.

والهدف الأساسي و الرئيسي للأحزاب هو الوصول إلى السلطة ، و لكي تحقق ذلك يلزمها وظائف أساسية منها ما هو عام تشترك فيه كل الأحزاب و هي وظيفة التجنيد السياسي ، تنظيم المعارضة ، التنشئة السياسية، المشاركة السياسة.

إن المشاركة السياسية هي السلوك المباشر أو غير المباشر الذي بمقتضاه يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، و تكون لديه الفرصة لأن يؤثر في اتخاذ القرارات و تحديد الأهداف العامة في المجتمع و تحقيقها، و تكون عملية المشاركة السياسية من خلال نشاطات سياسية مباشرة مثل تقلد منصب سياسي أو عضوية حزب أو الترشح للانتخابات أو التصويت أو مناقشة القضايا العامة أو الاشتراك في الحملات السياسية،كما يمكن أن يحقق المرء المشاركة من خلال أنشطة سياسية غير مباشرة كأن يقتصر على مجرد المعرفة و الوقوف على المسائل و القضايا العامة ،فهي العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية و قوامها الأساسي و التعبير العملي الصريح لسيادة قيم الحرية و العدالة و المساواة في ا- لمجتمع،كما أنها تعد فوق هذا و ذاك مؤشرا قوي الدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع و نظامه السياسي.

بينما تتضمن التنمية السياسية في أحد جوانبها تنمية روح المواطنة و المعايير الجديدة للولاء و المشاركة من خلال جعل الأفراد مواطنين ملتزمين و مشاركين نشيطين، فقد اعتبر هنتجتون المشاركة السياسية أحد عناصر التنمية السياسية و اقترنت الأخيرة لديه بالعلاقة بين المؤسسة السياسية من ناحية والمشاركة السياسية من ناحية أخرى ،وتشير المشاركة إلى ضرورة ممارسة الجماهير للدور المنوط بها في الحياة السياسية من خلال قنوات المشاركة المعتادة أهمها الأحزاب السياسية .[1]

تساهم الأحزاب في المشاركة السياسية من خلال المشاركة في السلطة (رئاسة مرشح الحزب للجمهورية و تشكيل أو المشاركة في تشكيل الحكومة أو التمثيل في البرلمان و في المجالس المحلية) و من خلال النشاط الإعلامي الحزبي، كما لها دور في توسيع المشاركة الجماهيرية، وذلك من خلال مشاركة الأحزاب السياسية في السلطة.

[1] -(--، --) الانتخابات التشريعية في الجزائر، **المرجع السابق**.

إن ما يميز الأحزاب السياسية عن الجماعات الضاغطة هو سعيها للوصول إلى السلطة في حين أن هذه الأخيرة تسعى للتأثير في السلطة من خارجها، لذلك فالهدف الأساسي لكل حزب هو تولي السلطة، و تمارسها الأحزاب الجزائرية إما من خلال السلطة التنفيذية بتولي مرشح الحزب رئاسة الجمهورية، أو من خلال رئاسة أحد الأحزاب للحكومة، و تولي أعضاء الأحزاب حقائب وزارية.

كما يمكن للأحزاب أن تشارك في السلطة من خلال السلطة التشريعية بالتمثيل في المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة، وكذلك تسييرها للمجالس المحلية البلدية و الولائية.

بعد صدور قانون الجمعيات السياسية الجديد أقبل العديد من الأشخاص على إنشاء الأحزاب حتى بلغ عددها ما يقرب 60 حزبا.

عرفت تشريعات 2012 مشاركة واسعة للأحزاب السياسية والقوائم المستقلة وهذا راجع إلى التسهيلات الممنوحة من قبل وزارة الداخلية واستفادتها من قانون الأحزاب حيث وصل عدد الأحزاب 44 حزبا، أما القوائم الحرة فقد بلغت 186 قائمة حرة. أما عن تواجد المرأة في الساحة السياسية فقد بلغ 7700 امرأة مستفيدة من القوانين الجديدة.

تعدّ الأحزاب السياسيّة الموجودة في الساحة أحزابًا تابعة للسلطة ولا تتمتّع بمصداقيّة عند الناخب الجزائريّ. حتّى الأحزاب ذات التوجّه الإسلامي، وخاصّةً حركة مجتمع السلم التي يترأّسها أبو جرة سلطاني، هي في نظر الناخب الجزائريّ جزء من المنظومة السياسيّة الرسميّة منذ انضمامها إلى المجلس الوطني الانتقالي، من أجل ملء الفراغ المؤسّساتي على المستوى التشريعي بعد حلّ المجلس الوطني من طرف الرئيس السابق، الشاذلي بن جديد، قبل استقالته في سنة 1992، وإلغاء المؤسّسة العسكرية الانتخابات التشريعية، والتي فازت فيها الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ بأغلبيّة المقاعد في الدورة الأولى.

كما أنّ الأحزاب الإسلاميّة في الجزائر ليست موحّدة، وتعاني الكثير من الانقسامات والانشقاقات.[1] لقد راهنت الأحزاب الإسلاميّة المتحالفة في قائمة "الجزائر الخضراء" –وهي حركة مجتمع السلم، وحركة النهضة، وحركة الإصلاح الوطني حتّى تكتسح الانتخابات التشريعية وتتحصّل على أغلبيّة المقاعد في البرلمان، ولكنّها خسرت هذا الرهان إذ حصلت على 48 مقعدًا فقط.

نتج عن هذه الإصلاحات ارتفاع عدد الأحزاب السياسية المعتمدة رسميا كما ذكرنا سابقا، إلى حوالي 35حزب سياسي، ويفوق إجمالي عدد الأحزاب المعتمدة في الجزائر الـ 56حزباً وبذلك عادت الجزائر إلى اعتماد الأحزاب السياسية مجدداً مثل 1989هذه الأحزاب لم تعبر عن حركات اجتماعية بصفة غير رسمية، وإنما عبرت عن مطالب شبابية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية أكثر مما عبرت عن توجهات إيديولوجية راديكالية، أو تيارات دينية متطرفة، أو حركات جهوية انفصالية ،وبالتالي دخل ما يقارب 60حزب المنافسة الانتخابية، مما جعلها تندرج ضمن العدد الفعلي للأحزاب المتنافسة في الانتخابات بما

[1]- (--، --) الانتخابات التشريعية في الجزائر، **المرجع السابق**.

فيها الأحزاب التي كانت معتمدة من قبل والأحزاب الكبيرة مثل: جبهة التحرير الوطني، وجبهة القوى الاشتراكية.

أما الأحزاب التي ستشارك في الانتخابات التشريعية لسنة **2017** التي ستجرى في **4 ماي** من نفس العام، إلى 52 حزب و 98 قائمة حرة.

رغم هاته الإصلاحات السياسية وبروز العديد من الأحزاب السياسية على الساحة السياسية من أجل تحقيق مشاركة فعالة في إطار احترام الدستور، إلا أنها تشهد ضعف المشاركة السياسية في الاستحقاقات الانتخابية، وهذا مؤشر على العزوف عن المشاركة السياسية برمتها وذلك بما يسمى بـ"الاغتراب السياسي" لدى فئة كبيرة من المواطنين.

فالامتناع عن المشاركة الحزبية وضعف نسيج المجتمع رغم أنها ظاهرة عالمية تتمثل في العزوف عن تأييد الأحزاب السياسية، فالأحزاب السياسية التي تفقد الكفاءة اللازمة لتولي زمام هاته المسؤولية لأنه وقبل كل شيء تنقل انشغالات المواطنين في الدرجة الأولى؛ وابتعادها عن العمل الاجتماعي وعن المجتمع وتحوله إلى أحزاب انتخابية وضعف حصيلته وأدائها مما يجعل العزوف الانتخابي يتعزز أكثر فأكثر ويفقد الناخب ثقته فيه.

خلاصة الفصل الثاني:

إن جملة الإصلاحات التي تم اتخاذها بناءا على خطاب رئيس الجمهورية والتي مست كل من النظام الانتخابي والحزبي بغرض تفعيل المشاركة السياسية وتمثيل المرأة من خلال زيادة عدد المقاعد البرلمانية وفرض لكوتا النسائية، بالإضافة إلى قانون الجمعيات ، تعتبر تكملة لمسيرة عملية الإصلاح في الجزائر. وعلى الرغم من ما تضمنته هذه الإصلاحات من قوانين، إلا أنها لا ترقى إلى تطلعات الجزائريين. فعلى سبيل المثال نجد النظام الانتخابي والحزبي وبالرغم من إقراره لتأسيس أحزاب جديدة لإرساء التعددية الحزبية. إلا أن هذه التعددية شكلية ولم تأتي بجديد، أما فيما يخص قانون تمثيل المرأة فلم يعط ضمانات كافية لوصول المرأة للمجالس المنتخبة، بحيث كان إشراكها في القوائم الانتخابية بغرض عدم رفض الترشيحات المقدمة من طرف الحزب. كذلك زادت هذه القوانين من صلاحيات وامتيازات السلطة التنفيذية؛ حيث منحت النصوص والقوانين المتعلقة بالنظام الانتخابي والنظام الحزبي والجمعيات لوزارة الداخلية صلاحيات واسعة فيما يخص الإنشاء والتأسيس وكذلك فيما يخص التغيرات المتعلقة بالأنظمة الأساسية للأحزاب والجمعيات. تشكل الأحزاب السياسية عاملا نحو إرساء ثقافة المواطنة و دولة الحق و القانون في ظل مجتمع سياسي يسوده السلم و الوئام و الهدوء و الإنصاف.

كما أنها تعبر عن تطلعات الشعب عن طريق النقد و التثمين في سياسات السلطة العمومية في شتى الميادين سواء في الظروف العادية أو الظروف التي تسبق الانتخابات. حيث أن الإصلاحات السياسية التي تقوم بها السلطة لا يمكن أن تكون بمنء عن الأحزاب.

فهاته الإصلاحات تنطوي بالدرجة الأولى على محاولة السلطات تامين والمحافظة على الاستقرار الداخلي من خلال رفع المشاركة السياسية حيث يعتبر القوانين العضوية الخاصة بالنظام الحزبي والانتخابي منفذ لاحتواء القوى الشبابية ولاسيما المثقفة منها وإدراجها في العملية السياسية.

المبحث الأول: الإصلاحات السياسية في الجزائر: المعيقات وفرص النجاح

سنتناول في هذا المبحث التحديات التي يواجهها الإصلاح السياسي في كلا الجانبين الايجابي والسلبي، من خلال المعيقات التي كثيرا ما يثبط تلك العملية

المطلب الأول: المعيقات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي في الجزائر

♦***ضعف دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع:***

يتسم الهيكل الحزبي في الجزائر بوجود ثلاثة اتجاهات رئيسية من حيث علاقتها بالسلطة، إذ نجد بذلك التيار الأول ممثلا في أحزاب التحالف الرئاسي سابقا)حزب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي(وكذا حزب حركة مجتمع السلم الذي تخلى عن هذا التحالف مؤخرا، في حين نجد التيار الثاني يضم أحزابا متوسطة تترنح مواقفها بين المساندة والمعارضة، التي يبقى الحسم في موقفها. كما أن هناك أحزاب كثيرة مجهريه ضعيفة المستوى والأداء، حيث يبقى وجودها ضمن العملية السياسية من دون صدى يذكر .

وفي ظل ذلك فقد أصبحت الشكوك تحوم حول استقلالية النظام الحزبي في الجزائر، كون هذه الأخيرة أصبح نظامها يميل إلى تأييد السلطة، الأمر الذي جعل من هذه الأخيرة عاجزة عن إحداث التغيير نحو تفعيل الممارسة الديمقراطية، بل بالعكس تماما فالتيارات الحزبية هي نفسها قائمة على احتكار السلطة بداخلها، حيث يغيب فيها منطق التناوب على السلطة وتدوير النخب الذي من شأنه بعث وتجديد النشاط الحزبي وتنمية الوعي الفكري والسياسي بداخله قبل محيطه، وذلك ما من شأنه إحداث التغيير السياسي الحقيقي المطلوب.

في غياب شبه تام لأدوار ومهام منظمات المجتمع، التي لطالما ظلت خاضعة تحت جناح السلطة بدلا من السعي نحو تجميع صفوفها لمراقبة عمل هذه الأخيرة والضغط عليها من أجل تحقيق الاستجابة الضرورية واللازمة لما تقتضيه المطالب الشعبية ومنطق إدارة شؤون الدولة والمجتمع على أحسن حال ممكن[1].

♦ ***ضعف مستوى الوعي والثقافة السياسية:***

حيث نجد في ظل ذلك بأن معظم الفئات الاجتماعية تعيش حالة من انعدام الوعي وتراجع مظاهر الثقافة السياسية لديها، الأمر الذي جعل من هؤلاء ينظرون إلى النظام السياسي القائم إلى جانب المؤسسات غير الرسمية، نظرة ريب تغيب عنها الثقة ومن ثم بروز فجوة كبيرة بين المواطنين والسلطة، التي سعت إلى تقليص وضبط صلاحيات الهيئات المنتخبة، وتغليب منطق السلطة الإدارية على حساب السلطة والمصلحة الشعبية، في جميع جوانب العملية السياسية في البلاد ففي ظل كل تلك الفوارق القائمة بين هذه المتغيرات يجعل من إمكانية تحقيق التوافق والإجماع حول أحداث التغيير أمرا شبه مستحيل.

[1]- صالح بلحاج، **"أبحاث و آراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر"**، **المرجع السابق**، ص114.

في حين يلخص الدكتور "صالح بلحاج" أهم معيقات الإصلاح السياسي في الجزائر ضمن ثلاث نقاط أساسية هي:

1)- صعوبة إحداث أو تفعيل الإصلاح على مستوى الإرادة التي تحكم بها السلطة نفسها، ذلك نظرا لما يتطلب هذا الأمر أيضا من وقت حتى تظهر آثاره في الإدارة العامة للدولة.

2)- تتمثل الصعوبة الأخرى في عدم قدرة النظام السياسي الجزائري على إحداث تغيير حقيقي، ذلك كون أن هذا الإصلاح هو ذو طابع بنيوي مؤسساتي عجز عن تغيير السلوكيات التي هي بمثابة قاعدة وركيزة أساسية لتفعيل الإصلاح الحقيقي في أي نظام كان.

3)- مسألة تبني الأفكار الإصلاحية لدى الفاعلين من أعوان الدولة وموظفيها والمرشحون لتفعيل عملية الإصلاح، حيث يتضح من ذلك أن هذه العملية تبقى رهينة طبيعة المواقف والتوجهات المتباينة لهذه الفواعل، الأمر الذي يجعل من هذه الأخيرة أكثر صعوبة وتعقيدا من حيث تفعيلها، في ظل بيئة تتسم بالتنوع الفكري والإيديولوجي لدى الأفراد، وكذا تضارب الرؤى حولها، حيث تزداد حدة الصراع والتنافس نحو تحقيق المصلحة الخاصة، الأمر الذي يجعل من هذه العملية خاضعة لتأثيرات هذه الفواعل إما إيجابا وإما سلبا[1].

المطلب الثاني: فرص نجاح الإصلاح السياسي في الجزائر

نعتقد أن ثمة محددات مهمة لفرص نجاح الإصلاح في الجزائر، من أهمها:

- ♣ مدى جدية النظام والحكومة في تبني وتفعيل توجهات الإصلاح قانونياً.
- ♣ مدى مشاركة القطاعات ذات الصلة بالعملية الإصلاحية في المجتمع في برامج الإصلاح المرسومة.
- ♣ مدى توفر وتبني خريطة طريق زمنية يتم خلالها تحقيق إنجازات كاملة في كل مرحلة تقدم للشعب وتقنعه بمصداقية مسيرة الإصلاح، وبما يمس حياته اليومية وممارسة الحكومة معه.
- ♣ مدى الرضا المتحقق من قبل مكونات القطاعات المستهدفة بالإصلاح عن الرؤية والمسار والنتائج.
- ♣ القدرة على مواجهة قوى الشد العكسي التي تقف في وجه الإصلاح وتريده عملية شكلية لامتصاص مطالب الشعب، ومدى القدرة على إضعاف تأثيرها السياسي، سواء كانت في مؤسسات الدولة أو في قطاع الأعمال أو في تركيبة المجتمع بوصفها جهات منتفعة من الوضع القائم وربما محتكرة له.

الشروط الموضوعية لتحقيق الإصلاح السياسي

إضافة إلى ما سبق، هناك شروط موضوعية لا يمكن لعملية الإصلاح أن تتحقق بشكل سليم ومتكامل وواقعي بدونها، ومن أهمها:

- ♦ توفر الإرادة السياسية وتزايد القناعة الشعبية بها.
- ♦ توافق القوى السياسية والشعبية على القواسم المشتركة لمتطلبات الإصلاح السياسي برؤية مشتركة.

[1]- صالح بلحاج، المرجع السابق. ص(114).

♦ وجود حكومة ذات أفق إصلاحي، مقبولة اجتماعيا، وبعيدة عن شبهات الفساد؛ وبرلمان يمثل إرادة الشعب الحقيقية أفرزه قانون عادل ويحقق المساواة بين المواطنين في الانتخاب والترشح.

♦ تلاقي الرؤية الحكومية مع الرؤية الشعبية والسياسية لعملية الإصلاح السياسي.

♦ الشجاعة في إجراء التعديلات بعيدا عن حسابات المصالح الفئوية الضيقة.

♦ أن يستهدف الإصلاح مكونات الدولة جميعها، بدءا من الدستور وانتهاء بالقوانين الناظمة للحياة السياسية، وإنهاء بصلاحيات مؤسسات الدولة المختلفة وعلاقاتها بالحياة المدنية والسياسية في البلاد.

♦ أن تستند فلسفة الإصلاح إلى قواعد أساسية ثلاث: توزيع الصلاحيات وفصل السلطات، أن ترتبط الصلاحية بالمسؤولية والمساءلة، أن لا تجمع الثروة والسلطة بيد أي فرد أو مجموعة.

البيئة السياسية الحاكمة

تتشكل البيئة السياسية الحاضنة لأي عملية تغيير وإصلاح سياسي عاملا حاسما في نجاح بلورة وتطبيق مثل هذه التوجهات. ولذلك، فإن دراسة تأثيرات البيئة المحلية والإقليمية والدولية على الإصلاح السياسي في الجزائر تمثل جزءا من دراسة فرص ومستقبل الإصلاح السياسي في البلاد.

البيئة المحلية

• **الأحزاب السياسية:** وهي صاحبة الأهمية الأكبر في برامج الإصلاح السياسي، والتي يمثل انقسامها وضعفها في الجزائر عاملا مساعدا على إبطاء عملية الإصلاح.

• **القوى الاجتماعية المنظمة في النقابات المهنية:** وهي المؤسسات التي تمثل الطبقة المتوسطة في المجتمع، والتي تعتبر كتلة حيوية في مجال الإصلاح السياسي والحراك السياسي. وبرغم محاولات تهميشها تاريخيا من الحياة السياسية، إلا أنها أثبتت جدارتها المهنية والسياسية على حد سواء، ناهيك عن تقديمها لتجارب ناجحة في معالجة مسائل الاستثمار والبطالة والفقر بين أعضائها، بدرجة ربما أحرجت الحكومات وكشفت ضعفها، ولذلك فهي تمثل عاملا إيجابيا وضاغطا لتحقيق الإصلاح السياسي.

• **الإعلام:** وهو قطاع الرقابة والدعم أو التخذيل، وما يتعرض له من تدخل غير مشروع من قبل أجهزة الدولة، حيث شهد حراكا غير مسبوق في محاولة للتحرر من الضغط، وعبر عن دعمه الكامل للإصلاح السياسي.

• **قطاع الأعمال:** وهو القطاع الذي يتحكم في اقتصاد الدولة ومواردها واستثماراتها، وبالتالي هو القطاع التشغيلي للمجتمع، ويلعب دورا حاسما في توجهاته لدعم الإصلاح السياسي من عدمه، وتأخذه مؤسسة الحكم على محمل الجد، ويرتبط بعلاقات دولية وإقليمية واسعة النطاق. وهو القطاع الذي يبدي تخوفا دائما من التغيير بسبب عدم التأكد من مستقبل أعماله، ولذلك فهو من القطاعات الإشكالية في عملية الإصلاح السياسي التي ربما تحتاج إلى مقاربات جديدة ومختلفة عن القطاعات الأخرى، سواء من قبل الدولة في حال توجهت إلى الإصلاح أو من قبل قوى الإصلاح السياسي والاجتماعي في البلاد.

البيئة الإقليمية

♦ تشهد المنطقة غليانا شعبيا يدفع باتجاهات الإصلاح، وقد اختارت شعوب المنطقة أشكالا متعددة من هذا الحراك كان أظهرها إسقاط النظام في مصر تونس والدعوة إلى إسقاط أنظمة أخرى.

♦ تأثرت دول الإقليم جميعا بهذه الثقافة المتنامية باتجاه إرجاع السلطة إلى الشعب. وقد شكلت الحركات السياسية رافعة مهمة من روافع الحراك الإصلاحي في الجزائر.

♦ تنظر القوى السياسية الجزائرية باهتمام إلى موقع الجزائر في عمليات التغيير والإصلاح السياسي حتى تحافظ على قوتها الإقليمية، ولتتماشى مع إرادات شعوب المنطقة ولتتكامل معها في بناء نظام عربي متقدم ومختلف.

♦ ينظر الشعب الجزائري بقلق كبير لمجريات الأحداث في عدد من دول الإقليم حيث اللجوء إلى العنف المفرط من قبل الأمن يدفع الثورات السلمية إلى مواجهات دموية معه، ويعتقدون أن الجزائر ليس مؤهلا من حيث المبدأ لذلك، ولكنهم يريدون سرعة الإصلاح حتى يؤول أي احتمال من هذا النوع إلى الصفر.

البيئة الدولية

♦ تعمل البيئة الدولية حاليا باتجاه تشجيع الإصلاح السياسي بوجه عام بغض النظر عن أهدافها.

♦ يؤمن الجزائريون أن الإصلاح ينبغي أن ينبع من الداخل، ويشجعون الدولة على ذلك، ويرون أن التدخل الخارجي ليس في مصلحة الجميع.

ولذلك، فان عموم البيئة السياسية يعد عاملا مشجعا على اتجاهات الإصلاح السياسي في الجزائر، ويشجع على تخفيف حدة التخوفات سواء على المصالح الشخصية أو الفئوية للنخب السياسية أو للقوى الاجتماعية المنتفعة أو للقوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تنشد الأمان والاستقرار في البلاد. وإن الشراكة في القرار السياسي، وتحقيق الشرعية الشعبية، وتحمل المسؤولية والمحاسبة مع الصلاحية، وتداول السلطة أصبحت من متطلبات الإصلاح السياسي الأولية في ثقافة نخب ورموز الحراك الإصلاحي في البلاد.

تقييم أولي لفرص نجاح توجهات الإصلاح السياسي

إن التقييم الأولي لعملية التفاعل بين المحددات والشروط الموضوعية والبيئة السياسية الحاكمة لتوجهات الإصلاح في الجزائر تؤكد أن الفرصة مواتية لتحقيق استقرار سياسي شامل وبعيد المدى في البلاد، وأن قوى الشد العكسي إنما تنطلق من مصالح غير وطنية وضيقة الأفق، وأن الإرادة السياسية لدى النظام تمثل حجر الزاوية في إنجاز الإصلاح، وأن تقوية الجزائر إقليميا ودوليا تبدأ بتقوية وحدته الوطنية وتماسكه الاجتماعي في إطار نظام سياسي تعددي حداثي ديمقراطي متطور يشارك فيه كل أبنائه ويستفيدون منه على قدم المساواة، إنما تعد الأهم في حماية وحفظ الجزائر من أي أخطار خارجية أو فتن داخلية.

ومن أجل المساهمة في دفع عملية الإصلاح قدما، فإننا نقترح تشكيل هيئة وطنية مستقلة باسم "الهيئة الوطنية لمراقبة وتقييم الإصلاح" من قبل الأحزاب والنقابات والمستقلين والقوى الاجتماعية الرئيسة،

يدعمها البرلمان، وتسهل لها الحكومة القيام بمهامها، وتصدر تقريرا شهريا يسمى "تقرير مؤشرات الإنجاز في الإصلاح"، وتعتبر توصياتها ملزمة للحكومات.

المبحث الثاني: مستقبل المشاركة السياسية في الجزائر

من الصّعب التنبّؤ بالمشهد السياسي، وبما سيؤول إليه المسار الديمقراطي بسبب الأزمة المتعدّد الجوانب، وطبيعة المعوّقات المتشعّبة والراسخة.

المطلب الأول:السيناريو(01) المرجعي

أحدث التدابير المنتهجة من قبل الحكومة إلى حد الآن حركية ملحوظة على الساحة السياسية بعد الحالة من الجمود والركود، لقد دفع مشروع الإصلاح بالقوى المختلفة إلى التفاعل مع ما هو مطروح على ساحة النقاش العام، وهو ما قد يسهم في إحياء روح المبادرة التي افتقدتها الساحة السياسية في الجزائر لفترة غير وجيزة.*

من خلال ما تم تقديمه في الفصل السابق من قراءات في القوانين التي تم تعديلها (قانون الانتخابات، والجمعيات ، والأحزاب) من أجل تفعيل المشاركة السياسية وإحياء دور للمجتمع المدني من أجل الحد من العزوف السياسي للناخبين الذي يزداد بعد كل استحقاق انتخابي، فإصلاح قانون الأحزاب الذي يسعى إلى محاولة احتواء وتشتيت المعارضة السياسية كما يظهر جليا من خلال فتح المجال أمام تأسيس أحزاب سياسية جديدة، إلا أن أغلب الأحزاب السياسية الجديدة التي تم تأسيسها لم تأتي بجديد بقدر ما زادت من تشتت وانقسام الأحزاب السياسية القديمة سواء منها التي تشارك في النظام أو التي تتبنى المعارضة.

نتوقع مما سبق وبعد دراستنا لبعض البحوث والدراسات فيما يخص المشاركة السياسية في الجزائر وسبب هاته أزمة المشاركة السياسية التي نعيشها، وتعتبر الأسباب الحقيقية للعزوف عن الانتخابات وكل ما هو سياسي، هو مَوَاطِنْ الضعف وعدم ثقة المواطنين في العملية الانتخابية، نظرا لتدخل الإدارة المتكرر في نتائج الانتخابات بما يوافق مصالحها، وبشكل آخر أن المجالس الناتجة عن الانتخابات لا تتمتع بسلطة حقيقية في القرارات التي تمس مختلف جوانب حياة المواطنين، ومما لا شك فيه أن النظام الانتخابي له دور كبير في فتح أو تضييق مجال المشاركة وحرية الترشح والانتخاب، وبالتالي تقليص أو توسيع دائرة المشاركة الانتخابية، مما يجعله يؤثر تأثيرا مباشرا في كافة الفئات المتواجدة على الساحة في صياغة القرارات التي تهم حياتهم.فالمعارضة يصعب تواجدها في ظل القوانين الحالية خاصة قانوني الانتخابات والأحزاب؛ وهذا القانون الأخير يجب أن يضع خطوط عريضة على صورة تمييز الحزب الذي في طريقه إلى الإنشاء في البرنامج والسياسية والأساليب التي يسعى لتحقيق مبادئه وأهدافه، لضمان الجدية وبالتالي يضيف الجديد للعمل السياسي، فالقانون الجديد يفرض وجود برنامج سياسي عند إنشاء حزب سياسي جديد لكنه لا يضمن شرط التمييز والجدية، بالإضافة إلى الممارسات السياسية التي تتم عن

* أخذت هذه الفقرة من المرجع السابق بابا عربي مسلم "قراءة نقدية للإصلاح السياسي في الجزائر" من أجل إعطاء فكرة حول الموضوع

البقاء في السلطة وتسخير كل القوانين لذلك،بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية إن صح القول التي تواجهها الجزائر مما تؤثر على المشاركة السياسية بشكل غير مباشر، ومن جانب آخر لن تستطيع الأحزاب السياسيّة التي ترفض نتائج الانتخابات أن تشكّل أيّ خطر على النظام أو أن تعرقل أجندته السياسيّة في صياغة دستورٍ جديد وستبقى المعارضة مفتّتة وغير قادرة على تحريك الشارع. كما ستقوم السلطة السياسيّة بالإعداد للانتخابات التشريعية في2017/05/04 بتقديم عدة مرشّحين، سوف يكون الفائز الذي له الشعبية (بغض النظر عن البرنامج الذي ينتهجه) في الأغلب. في المقابل، سوف يتوسّع الحراك المطلبي الاجتماعي الاقتصادي من أجل المطالبة بتحسين الوضع الاقتصادي والارتقاء إلى حراكٍ سياسي يطالب بإصلاحاتٍ سياسيّة جذريّة. وهذا السّيناريو هو الأكثر ترجيحًا.

المطلب الثاني: السيناريو(02) التشاؤمي

وهو غير مرجّح، يتمثّل في حدوث انفجار شعبيّ على المدى القريب كنتيجة لحالة الانسداد السّياسي المزمنة، وبالتّزامن مع عواملَ إقليميّة ودوليّة. سوف يكون نتائج هذا السّيناريو وخيمة.

على الرغم من جملة الإصلاحات السياسية التي تم اعتمادها في الجزائر استجابة للعديد من المتطلبات التي فرضتها الظروف الداخلية والخارجية، إلا أن عملية الإصلاح السياسي في الجزائر شكلية أكثر منها جوهرية، إذا بقي الحال كما هو ولم يحدث تغيير جذري في القوانين، وجدية العمل واسترجاع الثقة بين المواطنين والسلطة السياسية، بالإضافة إلى ذلك كما قال الرئيس عبد العزيز بوتفليقة فيما سبق "تشبيب السلطة"؛ يعني الشباب الكفئ القادر على تغيير الوضع ومسايرته إلى الأفضل من خلال ترسيخ قوانين تلائم بما فيه قانوني الانتخاب والأحزاب مما يجعل المواطن ينخرط ويشارك ويندمج في السياسية بكل نواحيها. فمن خلال المعطيات السابقة نتوقع نقصان المشاركة السياسية برمتها وبالتالي زيادة اللامبالاة المتسم بالبرودة اتجاه الحملات الانتخابية تؤشر على أن هناك عزوف عن المشاركة؛ فالاندماج السياسي عامل أساسي مساعد على الاستقرار السياسي، ونجاح الإصلاحات وفي الوقت الذي عرف فيه المجتمع الجزائري تحوّلات كبرى على مستوى التركيبة الاجتماعية للسكان، وعلى مستوى الوعي السياسي والثقافي، لم تعرف الدولة تجديدا في النخب الحاكمة، ممّا ولّد قطيعة بين هذه النخب والمجتمع الذي يتشكل في غالبيته من الشباب. وفي ظلّ هذه الظروف تغيب الثقة والدّعم الشعبي للسّلطة في مبادراتها للتغيير، فيسود الملل، وتفشل الإصلاحات، وتقل المشاركة السياسية بشكل رهيب، بالإضافة إلى رفض التعديلات التي تقدمت بها أحزاب المعارضة حول قوانين الأحزاب والانتخاب. وما سوف يزيد من احتمالات تطوّر حراك شعبي اجتماعي سياسي –لا تقوده الأحزاب السياسية الرسميّة– نحو الإصلاح السياسي الجذريّ، هو انتشار الفساد الكبير وسوء توزيع الرّيع، وخاصّةً إذا تزامن ذلك مع أزمةٍ ماليّة كنتيجة لانخفاض في أسعار النفط بحيث تُؤثّر سلبًا في القدرة الماليّة للسّلطة الحاكمة في توزيع الرّيع النّفطي وشراء السّلم الاجتماعي. هذا ما حدث بالفعل في الثمانينيّات من القرن الماضي في حالة أحداث تشرين الأوّل / أكتوبر 1988. والأرجح أنّ الضّعف المالي للسلطة السياسيّة وعدم قدرتها على مكافحة

الفساد وضبط الوضع الاجتماعي ستكون العوامل الرّئيسة التي سوف تؤدّي إلى حراكٍ شعبيّ سياسيّ إذا عجزت السّلطة السياسيّة عن إجراء إصلاحات سياسيّة جدّية –ولو كانت جزئيّة– قبل فوات الأوان.

لا يزال النظام السياسي الجزائري القائم يبحث عن مشروعية بديلة "للمشروعية التاريخية"، و"المشروعية الثورية"، التي ميّزت مرحلة نظام الحزب الواحد، والعهد الاشتراكي. وبطبيعة الحال إذا كان النظام يفتقد ـ أو ناقص ـ الشّرعية، فإنه من الصعوبة للغاية بمكان نجاح الإصلاحات التي يبادر بها مهما تكن طبيعتها.

من خلال ما ذكره ناجي عبد النور في دراسته التحليلية المقدمة، يمكن أن يعيد نفس السيناريو التي مرت عليها الجزائر من قبل سنة 1988 . بالإضافة إلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي ينحدر إلى الأسوأ المزري الذي يعيشه الشعب مما يعكس عن ذلك خفض نسبة الثقة لدى المواطن في العملية الانتخابية ورفع نسبة الإحباط والخيبة من الطبقة السياسية الرديئة بل والعملية السياسية برمتها، وزيادة على ذلك الإصلاحات التي بادرت بها السلطة التي لم تمس جوانب مهمة في حياتهم، وأن ذلك سيؤدي لا محال إلى وقوع ثورة شعبية تأتي على الأخضر واليابس.

المطلب الثالث: السيناريو(03)التفاؤلي

حيث يفترض أن الأحداث ستتحسن كثيرًا عمّا كانت عليه في الماضي.

نتوقع في هذا الاتجاه الذي نآمل فيه الكثير، الذي من خلاله تتسع دائرة المشاركة السياسية وتكون الإصلاحات في المستوى ولها أبعاد عديدة ومختلفة من أجل السمو والارتقاء إلى الأفضل والأحسن، مع تتزايد روح المواطنة ويتوحد نسيج المجتمع مما يجعله قوى يسعى إلى الاندماج الوطني أو الاندماج القومي والانتقال من التشتت والتناثر إلى الوحدة، ومن الملة إلى الأمة، بالمعنى الحديث للكلمة، والانتقال من وضعية ما قبل الدولة الوطنية إلى الدولة الوطنية بثلاثة أركانها: الأرض (الوطن) والشعب والسلطة السياسية[1]، فالاندماج الوطني له شرطان أساسيان أولهما: قدرة المجتمع على إنتاج حياته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والأخلاقية وإعادة إنتاجها بحُرية، والثاني هو الدولة السياسية أو الدولة الوطنية التي يتساوى في عضويتها جميع أفراد المجتمع، بلا استثناء ولا تمييز. فليس بوسع العمل، مجرداً ومشخصاً، أن ينظر إلى الفرد إلا بوصفه منتجاً للقيمة، بغض النظر عن الجنس والانتماء العرقي وسائر التحديدات الذاتية الأخرى، وليس بوسع الدولة بما هي تجريد العمومية أن تنظر إلى الفرد وأن تتعامل معه إلا بصفته مواطناً؛أي فإن هذين الشرطين: العمل والدولة، تتنحى عن علاقات العمل، وعن العلاقات السياسية خاصة، جميع تحديدات الأفراد ، سوى القدرة والمهارة والكفاية العلمية، على صعيد العمل، والتزام القانون والوفاء بالالتزامات والمسؤوليات التي تلقيها المواطنة على عاتق الفرد، على صعيد الدولة. ولعل تمييز عمل النساء من عمل الرجال، وتفاوت الأجور بينهما، لقاء الأعمال المتساوية، كان في بدايات

[1]- ناجي عبد النور، **دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007**. لايوجد في قائمة المراجع.

الثورة الديمقراطية امتداداً لنظرة المجتمعات التقليدية الآخذة في النمو والتقدم إلى المرأة وإلى الطفل أيضاً، ولم يكن ناجماً عن طبيعة العمل، خالق القيمة وجميع القيم، وخالق السياسة والمشاركة السياسية.

بوجيز القول، لا يمكن الحديث عن مشاركة سياسية إلا في نطاق مجتمع مدني حديث ودولة وطنية حديثة لا تبدو لمواطنيها من الداخل سوى بصفتها دولة حق وقانون، لا دولة حزب، ولا دولة نخبة ولا دولة عشيرة، ولا دولة طائفة أو جماعة دينية، ولا دولة جماعة عرقية، وإلا فنحن إزاء بوادر وإرهاصات عسى أن تكون ذاهبة إلى المستقبل.

في ظل هاته التغيرات الجذرية التي يجعل تزايد مشاركة المجتمع في صنع القرارات ديمقراطيا من خلال النظم البرلمانية والمؤسسات الدستورية والقانونية (توفر قنوات شرعية تمكن المجتمع من المشاركة عدم تركيز السلطة في يد هيئة واحد وتحقيق الفصل بين السلطات وقيام السلطة على أسس عقلانية رشيدة ،نمو قدرات المجتمع على إدراك مشكلاتها الحقيقة والتعامل معها تعاملا رشيدا، تحقيق الوحدة والتكامل السياسي بين أجزاء المجتمع من خلال كفاءة نظم التنشئة السياسية ووجود حد أدنى من الاتفاق حول القيم السياسية ، مع وجود ولاء سياسي للسلطة المركزية.

ولكننا متفائلون بمستقبل هذه الإصلاحات لسببين على الأقّل:

1- أنّ الوضع الراهن ليس في صالح السّلطة لأنه سيزيد من احتقان الشارع واحتمالات المواجهة، لاسيما مع الشباب أو ما يسمى "بالجيل الثالث، الذي عاش في ظل الأزمة ويشكّل قاعدة الحركة الاجتماعية.

2- أنّه بعد استنفاد "المشروعية التاريخية" و"الشرعية الثورية"، و"شرعية مكافحة الإرهاب" نتيجة انفراج الأزمة الأمنية، لن يبقى أمام النظام إلاّ البحث عن شرعية بديلة.

خلاصة الفصل الثالث:

لكل إصلاح سياسي معيقات وفرص نجاح، لذا يفرض علينا التصدي ومواجهة هاته العقبات من خلال إحياء أدوار الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع (الجمعيات)، بما يزيد نسب المشاركة السياسية بكل أنواعها،لابد من تحديات قاعدية (التنشئة السياسية، والوعي السياسي لدى المجتمع) من أجل بلوغ المشاركة الفعالة بما يعكس إيجابا على النظام السياسي وبالتالي نجاح الإصلاحات السياسية والحفاظ على استقرار وأمن الدولة، ومن خلال التوجهات وفرص نجاح الإصلاح السياسي، بالإضافة إلى المعطيات السابقة وتحليلها نخلص إلى بناء سيناريوهات عن مستقبل الإصلاح والمشاركة السياسية في الجزائر رغم أنه من الصعب التنبؤ بالمشهد السياسي بسبب التغيرات السريعة التي تحدث في الساحة الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية بوتيرة متسارعة نوعاً ما.

قمنا ببناء ثلاث سيناريوهات يتوقع حدوث إحداها، أحدهما مرجعي؛ بقاء الوضع على حاله فهو وهذا السّيناريو هو الأكثر ترجيحًا. أما السيناريو التشاؤمي الذي يتمثّل في حدوث انفجار شعبيّ لحالة الانسداد السّياسي، وبالتّزامن مع عواملَ إقليميّة ودوليّة. سوف يكون نتائج هذا السّيناريو وخيمة، فالسيناريو التفاؤلي الذي يفترض تحسين الأوضاع بشكل كبير جدا وتغيير كل ما كان عليه في الماضي.

حاولت الدراسة أن تقدم نظرة عن الإصلاحات السياسية في الجزائر وتأثيرها على المشاركة السياسية بين الفترة الممتدة بين(2012-2017). حيث يشير الإصلاح السياسي إلى بناء الديمقراطية، والتغير في مستوى التطور السياسي والثقافي، فأهم المواضيع التي اهتم بها العديد من المفكرين والباحثين، لدا تعددت المفاهيم بتعدد رؤاهم وتصوراتهم، ويقصد به جميع الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل الحكومات والمجتمع ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدماً، وفي غير إبطاء أو تردد وبشكل ملموس، في طريق بناء الديمقراطية وعندما نتحدث عن نظم ديمقراطية فإننا نقصد بها الديمقراطية الحقيقية التي قد تختلف في أشكالها ومظاهرها، وفقا للمتغيرات الثقافية والحضارية من بلد لآخر، لكن جوهرها يظل واحداً، فمن جهة أخرى تعتبر المشاركة السياسية معلماً من معالم الدول الحديثة، ومبدأ سياسيا نميز به الدول الحديثة المتقدمة التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والمساواة في الحقوق والواجبات المتبادلة عن الدول الاستبدادية التسلطية التي تقوم على احتكار كرسي الحكم، وهو –المشاركة السياسية– مبدأ راسخ بين الدول والمجتمعات التي تراعي الاختلاف والتنوع والتعارض وحقوق الأقليات فالمشاركة السياسية جوهر للتنمية، وشكل من أشكال العمل السياسي المتميز في تحليل النظم السياسية المقارنة والذي يختلف من نظام سياسي إلى آخر، فهي وسيلة لتفعيل المشاركة الشعبية في العمل السياسي وتطوير الديمقراطية التشاركية، وعلاوة على ذلك تعد المشاركة السياسية مؤشر قوي الدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع ونظامه السياسي.

إن الإصلاحات التي تم اتخاذها بناءا على خطاب رئيس الجمهورية والتي مست كل من النظام الانتخابي والحزبي بغرض تفعيل المشاركة السياسية وتمثيل المرأة من خلال زيادة عدد المقاعد البرلمانية وفرض لكوتا النسائية، بالإضافة إلى قانون الجمعيات ، تعتبر تكملة لمسيرة عملية الإصلاح في الجزائر. وعلى الرغم من ما تضمنته هذه الإصلاحات من قوانين، إلا أنها لا ترقى إلى تطلعات الجزائريين. فعلى سبيل المثال نجد النظام الانتخابي والحزبي وبالرغم من إقراره لتأسيس أحزاب جديدة لإرساء التعددية الحزبية. إلا أن هذه التعددية شكلية ولم تأتي بجديد، أما فيما يخص قانون تمثيل المرأة فلم يعط ضمانات كافية لوصول المرأة للمجالس المنتخبة، بحيث كان إشراكها في القوائم الانتخابية بغرض عدم رفض الترشيحات المقدمة من طرف الحزب. كذلك زادت هذه القوانين من صلاحيات وامتيازات السلطة التنفيذية؛ حيث منحت النصوص والقوانين المتعلقة بالنظام الانتخابي والنظام الحزبي والجمعيات لوزارة الداخلية صلاحيات واسعة فيما يخص الإنشاء والتأسيس وكذلك فيما يخص التغيرات المتعلقة بالأنظمة الأساسية للأحزاب والجمعيات. تشكل الأحزاب السياسية عاملا نحو إرساء ثقافة المواطنة و دولة الحق و القانون في ظل مجتمع سياسي يسوده السلم و الوئام و الهدوء و الإنصاف.
كما أنها تعبر عن تطلعات الشعب عن طريق النقد و التثمين في سياسات السلطة العمومية في شتى

الميادين سواء في الظروف العادية أو الظروف التي تسبق الانتخابات. حيث أن الإصلاحات السياسية التي تقوم بها السلطة لا يمكن أن تكون بعيدة عن الأحزاب.

فهاته الإصلاحات تنطوي بالدرجة الأولى على محاولة السلطات تامين والمحافظة على الاستقرار الداخلي من خلال رفع المشاركة السياسية حيث العضوية الخاصة بالنظام الحزبي والانتخابي منفذ لاحتواء القوى الشبابية ولاسيما المثقفة منها وإدراجها في العملية السياسية.

تم إدراج العديد من التعديلات على النصوص القانونية المتعلقة بالانتخابات، في إطار ما يسمى برنامج الإصلاح السياسي سعيا لتفعيل مشاركة المواطنين في الحياة السياسية والتأثير في القرارات التي تمس جوانب مهمة في حياتهم، وأبرز التعديلات مست قانوني الانتخابات والأحزاب إضافة إلى إدراج قانون يضمن تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة إلا أن تلك القوانين تتخللها العديد من النقائص والمآخذ على مستوى الترشح أو الانتخاب والتمثيل، أو تشكيل الأحزاب، وهو ما يؤثر على ديمقراطية النظام، ويحصر ذلك مساحة مشاركة الناخب في صنع التغيير والإصلاح، لقد بات من الضروري إدخال إصلاحات عميقة على قانون الانتخاب أبرزها:

- ❖ أهمية إشراك المجتمع في الحياة السياسية من خلال تنظيمه في الحياة.

وقد أكدت الدراسة صحة الفرضيات بحيث أن:

3. أن الإصلاحات السياسية في الجزائر كانت نتيجة لدوافع خارجية مما جعلها تبادر في عملية الإصلاح الذي لم يكن في المستوى ولم تكن محصلة حوار وطني ، وتعكس ذلك عزوف الشعب عن الاستحقاقات ونقص المشاركة السياسية في الجزائر، وهذا ما تؤكده الفرضية الأولى.

4. المشاركة السياسية في الجزائر تزيد في الاستحقاقات الرئاسية وتنقص في الاستحقاقات التشريعية والمحلية، وهذا دليل على أن المجتمع لا يظهر إلا في الانتخابات على غرار أشكال المشاركة السياسية، وهذا ما تؤكده الفرضية الثانية.

قائمة المصادر

أ)- القرآن الكريم:

1)- القرآن الكريم، **سورة البقرة**، الآية (220).

2)- القرآن الكريم، **سورة البقرة** الآية (11).

3)- القرآن الكريم، **سورة النساء** الآية (128).

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية:

أ)- الوثائق الرسمية:

1)- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1996 (حسب آخر تعديل 2016)

)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , " القانون العضوي رقم12-01) " , (**المتعلق بنظام الانتخابات** (, "الجريدة الرسمية ,)العدد الأول , الصادر بتاريخ12 : يناير 2012 .

2)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.**القانون العضوي رقم (12-03) يحدد وكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة**، الجريدة الرسمية، رقم 1، المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق لـ 12جانفي 2012.

3)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم (16-01)** المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق لـ 6مارس 2016 يتضمن التعديل الدستور، العدد 14، الصادر في 7 مارس 2016.

4)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "**القانون العضوي رقم (12-02)المتعلق بتحديد حالات التنافي مع العهدة البرلمانية**"، (الجريدة الرسمية)،،ص(42).

5)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **القانون العضوي رقم(12-04) المتعلق بالأحزاب السياسية**، الجريدة الرسمية، العدد الثاني، فيفري 2012.

ب)- الكتب:

6) المشاقبة أمين عواد ، المعتصم بالله داود علوي،**الإصلاح السياسي والحكم الرشيد(الإطار النظري)**.عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع،2012.

7) الجابري محمد عابد ، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**.بيروت: مركز الوحدة العربية، 1994.

8) الرفاعي هويدا وآخرون، **مبادرات الإصلاح في الشرق الأوسط**.القاهرة: المحروسة، ط1،2007.

9) الشوبكي عبد الرحيم سليم هاشم ، **دور حركة الشبيبة الطلابية في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين 2004 -2012**، جامعة نابلس، 2013.

10) الفراهيدي على محي الدين، المرأة والمشاركة السياسية والديمقراطية دراسة في الفقه والفكر الإسلامي، بحث مقدم للدورة السادسة عشر للمجلس، اسطنبول:جمادى الآخرة 1427هـ /يوليو 2006.

11) بريش محمد ، **مفهوم الإصلاح أو نحو إصلاح لفهم المصطلح**، معهد الدراسات المصطلحة، 2006.

12) بالأخضر صالح سامية ، المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم **من حولنا**، (د م ط)جامعة عين الشمس، 2005.

13) بن شرف النبوي الدمشقي، **شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية**.بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط ،2009.

14) شلبي محمد ، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات**. الجزائر: دار هومه، 2002.

15) عبد الرحيم سليم هاشم الشوبكي، **دور حركة الشبيبة الطلابية في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين 2004 -2012**، جامعة نابلس، 2013.

16) عبد الوهاب طارق محمد ، **سيكولوجية المشاركة السياسية**، القاهرة، دار غريب، 1999.

17) عمر الفلاح محمد عبد الله ، **السلطة من المشاركة إلى الممارسة الشعبية**، بنغازي، اللجنة الشعبية العامة للثقافة و الإعلام، 2006.

18) عبد العالي عبد القادر."**تقييم حالة الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر** ، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسيات:الدوحة.2012.

19) عارف , نصر محمد , **إيستمولوجيا** بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ,2002.

20) قوي بوحنية، بوطيب بن ناصر، هبة العوادي،**المجتمع ألمغاربي ورهانات الإصلاح**. الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع،2015.

21) محمد عزيز إبراهيم ، **إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط**. السلمانية:مطبعة رون.ط 1، 2010.

22) مصباح عامر , منهجية البحث في العلوم السياسية و الإعلام . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية , .2008

23) محمد بريش، **مفهوم الإصلاح أو نحو إصلاح لفهم المصطلح**، معهد الدراسات المصطلحة، 2006.

24) هنتنجتون صامويل ، **الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**،) ترجمة د عبد الوهاب علوب (. القاهرة : مركز خلدون للدراسات الإنمائية ، ط ، 1993 1ص(16).

25) هنتنجتون صموئيل ، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سمية فلو، بيروت، دار الساقي. 1999.

26) (- , - ,) **قوانين الإصلاحات السياسية ,نظام الإنتخابات,حالات التنافي في العهدة البرلمانية ,توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة,الأحزاب السياسية,الإعلام ,الجمعيات**. الجزائر :دار بلقيس للنشر,2012.

27) (--،--) **إشكالية المجتمع والمشاركة السياسية في الجزائر**،(د ط)،2010.

29) (--،--) **مدخل تمهيدي الإطار النظري والتاريخي لمفهوم التحديث السياسي**، دون دار النشر،2011.

ثالثا- المجلات:

30) بارة سمير ، **التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة**، دراسة ميدانية لاتجاهات طالبات كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجامعة ورقلة حول مشاركة المرأة بعد تطبيق نظام لكوتا. دفاتر السياسية والقانون، العدد 13، جوان 2015.

31) بن دحو نور الدين ، "**السؤال البرلماني كمؤشر لقياس نشاط الأحزاب السياسية الجزائرية داخل البرلمان**"**دفاتر السياسية والقانون**"، العدد 14/جانفي 2016.

32) بابا عربي مسلم ، **محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي**، مجلة دفاتر سياسية والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد التاسع، جوان 2013.

33) بوطيب بوناصر، **النظام القانوني للجمعيات في الجزائر-قراءة نقدية في ضوء القانون 06 /12**،مجلة دفاتر القانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد العاشر، جانفي 2014.

34) عاشور طارق ،**الإصلاح السياسي العربي بعد عام 2011 تحليل للحالة الجزائرية**، المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد 35 ,الصادر بتاريخ , صيف.2012.

35) عباس عمار ، **مبادرة الإصلاحات السياسية في الجزائر**، مقال منشور في"مجلة الفكر البرلماني" الصادرة عن مجلس الأمة الجزائري .عدد2011،27.

36) شليغم غنية ،**دور تنظيمات المجتمع في تكريس المشاركة السياسية**.دفاتر السياسية والقانون الصادرة عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة. عدد 2 ديسمبر 2009.

37) مجلس الأمة،"**إصلاح النظام الانتخابي في الجزائر"مزيد من الحرية...والنزاهة...والديمقراطية".** مجلة الفكر البرلماني، العدد 28، نوفمبر 2011.

38) - محمود السيد محمد ، ***مفهوم الإصلاح السياسي.*** مجلة الحوار المتمدن: العدد 3555 – 2011/11/23.

ث- الدراسات غير المنشورة:

أولا.المحاضرات:

39) باباعربي مسلم، **الإصلاحات السياسية في الجزائر**،محاضرة ألقيت على طلبة أولى ماستر:تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة.(2016/2015).

40) بلحاج صالح ، **التنمية السياسية:نظرة في المفاهيم والنظريات**، مداخلة: جامعة الجزائر.

41) زياني صالح ، **تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركتية في الجزائر**، مداخلة:جامعة باتنة.

42) فوكة سفيان وبضياف مليكة ، **الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية**، مداخلة ألقيت أثناء الملتقى الذي نظمته جامعة حسيبة بن بعلي، بتاريخ 2008.

ثانيا: المذكرات:

43) الخلايلة هشام سلمان حمدان ، **أثر الإصلاح السياسي على المشاركة السياسية**. مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط: قسم العلوم السياسية، الأردن،2012.

44) العيدي صونية ،**واقعة ممارسة المواطنية في ظل الإصلاح السياسي الحاصل في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علم الاجتماع،جامعة محمد خيضر بسكرة.2015/2014.

45) بن برغوث ليلى ، **الإعلام المرئي و المشاركة السياسية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير،جامعة باتنة،2011 /2010.

46) بورزق عبد الرؤوف ، **دور المشاركة السياسية في ترقية المواطنة بالجزائر-دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية**- مذكرة لنيل الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة- الجزائر- 2010/2009.

47) بن كادي حسن ،**"التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها" دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية**، جامعة الحاج لخضر (باتنة):مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري، 2008/2007.

48) شعبان العيد ، **الإصلاح السياسي في الجزائر (2008-2013)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر: جامعة محمد خيضر،(2013-2014).

49) ريحان فوز نايف عمر، **العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي 1990-2006**. قدمت الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين،2007.

50) كروشي فريدة ،**ظاهرة الاحتجاج ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013.

51) عباش عائشة ، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول العالم الثالث مثال تونس**، مذكرة لنيل الماجستير قسم العلوم السياسية الدولية تخصص رسم السياسية العامة.2007-2008.

52) عودة ياسر علي محمد، **المشاركة السياسية (الاتجاه والممارسة) وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية**، رسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير،2014.

53) غرمة محمد البشير، **دور المشاركة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي (دراسة حالة تونس)**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2015/2014.

54) صالح سامية خضر ، **المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا**، (د م ط)جامعة عين الشمس، 2005.

55) معيفي فتحي ،" **الحوكمة الانتخابية ودورها في تعزيز المشاركة السياسية في الجزائر**". مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: السياسيات العامة المقارنة. جامعة قاصدي مرباح: ورقلة.(2013/2012).

56) محمود رشد شيخ علي ناصر ، **دور منظمات المجتمع في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير، جامعة نابلس، 2008.

ثانيا : باللغة الفرنسية :

أ)- الكتب:

56) Samuel Huntington**, traduit par: Fancaiseburgeess. Troisiéme vague**: les democration de la fin Siecle (Paris: edition nouveau) 1996.

57) Eisenstadt, S, F, « **Bureaucracy and Political Development»,** in: La Palombara, Joseph, Bureaucracy and Development, (Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 1963.

58) Huntington, S, P**, Political System in Changing Societies,** New Haven: Yale University Press, 1968.

الجرائد:

57) محمد أحمد، **قانون الجمعيات النص الجديد لم يسهم في إعادة بعث النشاط الجمعوي**، جريدة المساء، مقال نشر يوم 28- 07- 2012.

ثالثا- الانترنت:

59) - أمين عواد المشاقبة، "**الإصلاح السياسي: المعنى والمفهوم**"، **جريدة الدستور**، 21.05.2014، في الموقع الإلكتروني: http://www.addustour.com

60)- مقال، **الديمقراطية والإصلاح السياسي**، مراجعة عامة للأدبيات. بتاريخ 20/01/2017 على الساعة 10:05 على الموقع http://www.jadalonline.net/vb/showthread.php?t=10 .

61) - محمد بن محمد، **الديمقراطية والإصلاح السياسي**، مراجعة عامة للأدبيات. بتاريخ 20/01/2017 على الساعة 10:05 على الموقع http://www.jadalonline.net/vb/showthread.php?t=101

62) - منى ، عليوة محمود ، "**مفهوم المشاركة السياسية** " دمشق: مركز الدراسات النظرية والحقوق المدنية،(11-01-2017)،المتوفر على الرابط : http://www.mokarabat.com/s5459.htm.

63)- محمد نبيل الشيمي، **معوقات المشاركة السياسية**، الحوار المتمدن: العدد 2487- 06/12/2008، تم الإطلاع عليه 11/01/2017. 10:00. من الموقع http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=153888.

64)- (--، --) الانتخابات التشريعية في الجزائر، المركز العربي. (د-ط) مقالة نشرت يوم 21 مايو 2012.تم الإطلاع عليه يوم 2017/01/02 على الموقع: http://www.dohainstitute.org/file/pdfViewer/45f971e2-d266-4f77-2012/3/01: 96f5-a2e7c45883a6.pdf

65)- قوي بوحنية ، **الانتخابات الرئاسية في الجزائر:العهدة الرابعة لبوتفليقة و تحديات المشهد**.مركز الجزيرة للدراسات من الموقع http://studies.aljazeera.net.

66)- إعلان **المجلس الدستوري المتعلق بنتائج الانتخابات التشريعية** والموقع الرسمي لوزارة الداخلية: WWW.interieur.gov.dz.

قائمة المحتويات ***الصفحة***

ملخص الدراسة.....

مقدمة..... - أ

تمهيد:..... 16

الفصل الأول:التأصيل المعرفي والنظري للإصلاح السياسي والمشاركة السياسية..... 16

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للإصلاح السياسي..... 17

المطلب الأول: ماهية الإصلاح السياسي..... 17

المطلب الثاني: أبعاد الإصلاح السياسي.....29

المطلب الثالث:الإصلاح السياسي وعلاقته بالمفاهيم الأخرى..... 23

المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للمشاركة السياسية..... 22

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية..... 22

المطلب الثاني: أهمية ودوافع المشاركة السياسية..... 31

المطلب الثالث: معوقات المشاركة السياسية..... 33

خلاصة الفصل الأول..... 37

الفصل الثاني: الإصلاح السياسي على قنوات المشاركة السياسية..... 48

المبحث الأول: الإصلاح السياسي كآلية لتكييف النظام..... .. 48

المطلب الأول: الإصلاح قانون الانتخابات 12-01..... 49

المطلب الثاني: مضمون قانون الأحزاب السياسية 12-04..... ... 43

المطلب الثالث: إصلاح قانون الجمعيات 12-06..... 44

المبحث الثاني: أثر الإصلاح السياسي على قنوات المشاركة السياسية..... 50

المطلب الأول: أثر الإصلاح الانتخابي على المشاركة السياسية..... 50

المطلب الثاني: أثر إصلاح قانون الجمعيات على المشاركة السياسية..... 62

المطلب الثالث: أثر إصلاح قانون الأحزاب السياسية على المشاركة السياسية 64

خلاصة الفصل الثاني..... 66

الفصل الثالث: مستقبل الإصلاح السياسي والمشاركة السياسية في الجزائر..... 69

المبحث الأول: تحديات الإصلاحات السياسية في الجزائر: المعيقات وفرص النجاح..... 69

المطلب الأول: المعيقات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي في الجزائر..... 69

المطلب الثاني: فرص نجاح الإصلاح السياسي في الجزائر.....70

المبحث الثاني: مستقبل المشاركة السياسية في الجزائر..... 73

المطلب الأول:السيناريو المرجعي.....73

المطلب الثاني: السيناريو التشاؤمي..... 74
المطلب الثالث: السيناريو التفاؤلي..... 75
خلاصة الفصل الثالث..... 78
الخاتمة..... 89
قائمة المصادر والمراجع..... 80
الفهرس.....86